

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۴۲۴۱
فیلموپیکی تاسیس ۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی (تهران)
دائرة فیلموپیکی (تاسیس ۱۳۰۲)

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: فک الهمیه	
مؤلف	موضوع
۲۵۴۲	۸۸۸۲
شماره ثبت کتاب	
۲۹۹۴۳	
۱۰۴۷۹	

خطی - فهرست شده
۸۸۸۲

بسم الله الرحمن الرحيم

۲۵۴۲
۱۰

خطی - فهرست شده
۸۸۲



بسم الله الرحمن الرحيم وسبح
محمد بعد القدم فلا تمارن لوجهه الكريم فلا تستغن عن صلاته والصلوة على سيدنا
المبعوث انما هي ورفع عوده وقهر الباطل وقمع جبوده وعلو الخافضين لحدوده
التي هي شريفة وشيعة **وجاء** فان جماعة من ذوق الطهارة والهداية استكمل
كل منهم اهل في كتاب الله تعالى والنمو ابايتها بالقرآن المقهر والبطل المحطم فاجتمع
الى فعله بعد ان جئت بشركه وحرمت ما بعدوه فصار ما بعد ان كان مستبدا
وقام كما بعد ان كان متعديا او ذنبا احسن ابرار السوال والحوار بعد ان
الهداية الى الصواب والكفارة عن جميع الاسباب **ولم** رحمه الله الطهارة في
الدخول في الصلوة وهذا السعوط طرد او على الما الطرد فان ازاله انما شرب الثوب
والبدن يستباح بها الدخول في الصلوة وان كان مودعه ايد بالالتماس الطهارة
واما العكس فيوضو الخائفين لجلوسها في صلاها ولا يستباح به الدخول في الصلوة
وهو طهارة **ولم** رحمه الله هو قسم يسمى وضوءه وتيمم وهذا ليس حراما بل الى
وضوءه وتيمم والراوية اعترضه بان وضوءه في اللغة التخصيص اذ كان
كذلك يكون اقتضاها الغسل والوضوء الشرب **ولم** ومدارها على اربعة اشياء
احد او صوب الطهارة وثانيها ما يكون الطهارة وثالثها كونه الطهارة بلا طائل ومن
على وجهه **ولم** رحمه الله واما التيمم الرابع وهو ما يتحقق الطهارة فهو ايضا
مدر من احد ما يتحقق الطهارة الصغر والاحقر وانما يتحققها ويرحب الطهارة

حب والثاني يوجب الكبرى
والثالث يوجبها معاً ثم قوله
ينقص الطهارة الصغر

الكبرى وهذا فخلل لان الناقص للطهارة مثل غشة اربع الاول هو الصغر في نفسه
بالطهارة بالصغر فخلل لان الناقص للطهارة هو الصغر في نفسه والكبرى وكما في التيمم
زمن في المراتب من الطهارة ويرحب الصغر **اجاب** هذه التلك المارعة قد ذكرها الجواب
عندنا والمالك في المهر يسلط عليك **ولم** رحمه الله ولا يحسن مباحه العذر ان يولي
السباع والبهائم والنفوس والحيوان فيها الا الكلب والخنزير فاحسنها ان كان
دورا لكونه ان كان زائدا احسنه طمس به باس ثم قال في ان طهره الشيب في الخفاف
واذا احسب ثوب الا ان كمل او خنزير او ارنب او حنظل او ذئبة وكان رطبا وجب
غسل الثوب فان كان ما ذكره ما ينعى عنه فانه يحسن العذر ان انقض وان لم يكن
فلم يحكم على غسل الثوب **اجاب** قول الشيخ في الاول على روايه في العباد
الفضل قال سالت المعبود الله عن سواد السباع والوحش فلم اترك شيئا الا
عنه فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب والخنزير فقال حسن نجس لا يوضو فغسله
أصبت فيك الماء في الثاني على روايات فما اختلف فيها بالكلية والخنزير وجب
الغسل في الغل عليه والوضوء على الاسحاب واخا ترك ذلك في الما على الخافضين
اختلف في الفاره والوزن والتعليق والارنب فلهما خبر شاذة فان لم ادر
الغسل في غير ثوبه بالرش لكل الشئ رحمه الله تتبع في جميعها وضع الشئ في المندرج
في المقتضى وفي غير موارد الاحاديث وعند المحققين قول ما ذكرنا وقلت استبعد
نزعها عن الاسحاب **ولم** رحمه الله وفي الحام للوزن استعماله انما حال

٢
 لم يقل ان كمال طاهرة **الحواشي** انا قطع الشخ تولا على المذموم العاد
 فان المذموم من الحام لا يعد في النجاسة الا اذا راو على ذلك او الى
 في مسدده التور وفي ما رواه عن الحسن ولا يغسل من الماء كغيرها مادام
 فيه سبيل فيها لا يغسل به الجنب ولد الزنا والناسيب **والله** رحمه الله
 وقيل في النجاسة والحمة في الآنية وشربها ثم خرجها منها لم يكن بها بأس وقال
 في باب تطهير النجاسة اذا اصاب ثوب لثان كل ما يخرجه او يغلب
 او يزيل او يورده وكان رطبا وحسب الشك في **الحواشي**
 قول الشيخ رحمه الله في الاول على ما رواه عن جعفر بن احمد بن موسى عن حماد بن سالم
 عن العيص بن الحارث عن الورد بن شعيب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وعمر بن وهب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في القاء ان شرب منه وسوا وعمل الثاني ما رواه عن جعفر بن احمد بن موسى عن حماد بن سالم
 عن العيص بن الحارث عن الورد بن شعيب عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وفي رواية بن موسى عن بعض اصحابه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 والارنب في شرب السبع حيا او ميتا قال لا يفرضه ولا يغسل به فالشيخ
 يترفع الا ان يروى عن الشيخ المحدث عن هذه الاخبار في الجمع والطاهر ان
 ان هذا الحكم لانهم في الكلب والحمر راغى الغسل لا المصح فانه في الجمع
 غير لازم في النجاسة والعلية الارنب بل هو في كل واحد من هذه الحكم

مختلف الحكم في نجاسة بان النجاسة في صورة الحكم تسوغ مع الجمع وان اختلف
 في الذم وعدمه **والله** رحمه الله واذا كان مع الاثان انما كان في
 زاد عليها ووقع في واحد منها نجاسة ولم يعلم بعينه وجب عليه امره ان يجمع
 والتمس للصلاة اذا لم يتدر على غيره من الجياه الطاهرة اعتذر لقوله وحسب عليه
 امره ان يجمع لانه لا يجوز له التمس مع وجود الماء الطاهر **الحواشي** لا اعتبار
 عن واصله لان الجمع من استعمال الماء في حكم العدم كالموجود ومنه استعماله
 لما وجب عليه امره ومع الشارع اقول الموانع لكن قوله انهما كسائر
 في الحكم بالنجاسة كما قال اذا وقع الكلب في الماء فليهرقه ولم يرد وجوب
 الارائه بل يبريد الاخبار عن النجاسة بحسب الشيخ رحمه الله او لم يقطر احد
 ورواه جماعة عن عمار بن موسى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 في المخر او شراب سكر او مني او مضع او دم حوض او مغرقات فصب
 نزع الماء كله **الحواشي** في المني لم يخل بدم الا الحامض والقيح **الحواشي**
 لم يصب احد من ذلك من وجوب نزع الماء كله من الحوض لان النجاسة
 ولا الا الحامض وانما الشيخ رحمه الله ذكر ذلك على كمال حال هذه الدماء وقد
 اعلم ان الحامض في المصطوب **والله** رحمه الله وهذه المياه التي ذكرنا في
 لحوقها حكم النجاسة فلا يجوز استعمالها في الوضوء والغسل مع ولا يغسل
 الثوب ولا في ازالة النجاسة ولا في الشرب في استعمالها في الوضوء والغسل

ثم صل بذلك الصلوة في
ذلك الشك وجب عليه
أو غسل التراب في الصلاة التي سبقت ولا في التراب في الصلاة التي سبقت
أو غسل التراب في الصلاة التي سبقت ولا في التراب في الصلاة التي سبقت
مكر إذا كان قد سبق العلم بكون النجاسة فيها فان لم يتبين جوعا في غسله قبل استعمالها
لم يجز إعادة الصلوة وجب عليه ترك استعماله في المستعمل اللهم الا ان يكون الوقت
ماتقا فاحتج عليه غسل التراب وإعادة الوضوء وإعادة الصلوة وان كان الوقت
قد مضى احتج عليه إعادة الصلوة وقال في باب تطهير الثياب ومن صلى الى ان
في ثوبه فمعه نجاسة من العلم بذلك وجب عليه إعادة الصلوة فان كان علم بكونه
النجاسة في الثوب فلم يزله ونسى ثم صلى في الثوب ثم ذكر بعد ذلك وجب عليه إعادة
الصلوة فان لم يعلم حصوله في الثوب صلى في علم انه كان فيه نجاسة لم يضره إعادة
الصلوة **والأول** هذا موضع اختلف فيه الروايات باختلاف فتواه رحمه الله
والله اعلم بغيره ههنا ان سبق العلم بالنجاسة أعاد وان نسي في حال الصلوة
وان لم سبق العلم لم يعد وان لم يخرج الوقت وعندنا في هذا الحكم كحكمه في الصلاة
في الثوب والبدن اما لو وقع به حدثا ثم علم بالنجاسة فقد ثبت بطلان الطهارة
ويكره إعادة الصلوة عند العذر **والثاني** إذا حدثت
وكيفية الطهارة **والثاني** رحمه الله إذا اردت ان تنقي كونه الطهارة فالواجب ان
تتبع آداب يتبعها في الاحداث ثم بعدها يذكر كيفية طهارة ودرستها واحكامها
فان يكون هذا واجبا لاداء **والثاني** يريد بذلك الجواب للفقهاء الذين يقولون

فان المصنف يكرهون الا في وسوسة لاداء واجبا بهذا المعنى لا يكرهون الجواب
الذي سجد مع الاحتفال به الدم **والثاني** رحمه الله ليس على الانسان استجابة ثم شئ
في الاحداث لاداء البول والغائط حسب ما ذاب في المصنف عليه الا غسل فخرج البول والغائط
استجابة ان كان الاستحالة لا يكون الا غسل فخرج الغائط وكفى قال لاداء البول
وان كان غسل فخرج البول يسمى استجابة فلهما قال وليس عليه استجابة **والثاني** كلامها
يسمى استجابة وانما قال ثانيا وليس عليه استجابة بغير الغائط ودل على الخوض في
البول وهو احد الاستحالات بمعنى الاطلاق **والثاني** رحمه الله لا يكون
عليه نجاسة فيكون بذلك الماء الا ان يزيد بعد ذلك فلهما شئ من النجاسات لم قال
الا ان يزيد بعد ذلك لو قال كذا كان احسن **والثاني** لا مع او حال مدة فعلها بها
اجزاء الماء بعد خروج اول جزء منها فينقض الماء ويكره تجديد ان يكون كذا لا غير
اما اذا كان زائدا التي بعد رفع اليد ما يكون كذا فلا ينقض ما يترفع اليه من الماء
والثاني رحمه الله ولا بأس ان يصلي الانسان بوضوء واحد صلوات الله
النهارة والمحدث او يفعل ما يحسن منه إعادة الوضوء فلهما او يفعل ما يحسن
إعادة الوضوء في موضع آخر فلهما لم يحدث في المحدث من إعادة الوضوء المحدث
والثاني اكثر الجمهور يقولون النوم مظنة للمحدث وليس حدثا في نفسه فلهما
قولهم ونحوه يجب الوضوء باب كذا وشرب الماء من العنق وليس موحدا
منصوفا عليه بل يخرج المحدث في إعادة الوضوء **والثاني** ما قدمناه من التمسك

حال الوضوء والرداء عند غسل الاعضاء فمذروب وما ذكر عند غسل
 الاعضاء دعاء **الاول** يحتمل ان يريد بالرداء ما ذكره عند الموضوءة و
 الاستنشاق وان ذلك مما جاز في الطهارة وان كان مدبا وحتم ان يكون نظف
 الدعاء رفعا لا عطف على التسمية ويكون اللام فيه للمعجزة اشارة على المعروف
 لا اشارة على ما سبق في الكتاب **السادس** في ترك الطهارة مع عدم الاذ
 او شك فيها او في شيء منها ثم صلى **الاول** رحمه الله وقرن شك في الوضوء والحدث
 وتساوت طنونه وجه عليه الطهارة كيف يترك **الاول** في بعض
 بالنسبة الى زمان معين مثل ان تقول لا ادر احد حدث في هذا اليوم ام لا ولا
 ادر تطهرت ام لا والمأخذ كونه اوجب الاعادة والزم للمسلم ان يتناول
 ينظر الى اقبل ذلك الزمان فان كان فيه حدث تسمى على الحدث وان كان متطهرا
 في الطهارة لانه شاكن في الازالة **الاول** رحمه الله وان اعرف في حال الوضوء
 وقد شك في شيء من ذلك لم ينفذ اليه ومضى على يقينه كيف يشك ويكون ان يتي
 فلو سبق شيئا لما جاز له ان يعمل على غيره **الاول** رحمه الله اذا اعرف متيقنا طهارة
 لم يؤثر ما يعرض له من الشك بعد ذلك فكون التيقن سابقا ثم بعد الشك في ذلك
الاول **الاول** ما تنقص الوضوء وما لا تنقصه **الاول**
 رحمه الله ان من بعض الطهارة النوم الغالب على السمع والبصر والمرض المانع
 من الذكر والبول والغائط والريح والحمام والحنص والاختامه والنفاس

ومس الاموات في الناس بعد بدم بالموت وقبل تطهيرهم بالغسل وليس
 تنقص الطهارة شيء سوى ما ذكرناه وهذا اجل لان وجود الماء مع الغسل في السجدة
 للميت من الطهارة لان الطهارة تنقسم الى وضوء وتيمم كما قدم ذلك **الاول**
 ليس هذا الجمل لانه عقب النبي بقوله من صلى وفي مكان السب غير اني اقول
 لا الى غيره **الاول** رحمه الله ومجمله ما سوى الوضوء ما خرج الغسل وهو ما يشاء
 الجنابة والحيض والاختامه والنفاس ومس الاموات كان سعي ان يقول
 الاختامه الكثيره الدم المنوط **الاول** طاكاس الاختامه في الاكثر لذلك
 حرف اللفظ الى الاكثر مما بالغالب او لما كان الموحث للغسل منها قسما كان
 اكثر ما مجبا للغسل فعلى اكثره او يكون الالف واللام في الاختامه للحم
 وان لم سبق لها ذكر لمكان كحوق ذلك في المذهب **الاول**
 الحمام **الاول** رحمه الله ومتى حصل الان جنبنا باجد هذه الاشياء وقال
 في اول الباب الحمام يكون بشئ وعكس ان يقال هذا دليل على خطا لان لما
 قال الحمام يكون بشئ ما منع ان يكون ثبالت **الاول** اصل الموحث شيان
 وهما الخاف والازال لكل لما عودت وجوبهما على كل قسم ما في ان
 بعض ما به التفتية وبآده الجمع كقولهم وان طائفتان من المؤمنين اقتضوا
 وليس هذا دليل الخطاب في شيء **الاول** رحمه الله وان ارتفع في
 ارتبائه واحدة اغفاه ويكون ذلك في الماء الجار او فمنازاد غير الكر

في الواقع ولا يكون ذلك فيما اقل منه لم لا يجوز فتمام الفكر في الواقع **الاجاب**
 عنده ان ما غسل الجنابة لا يجوز به الطهارة ثانيا واذا كان كراهية اعضاء الم
 يؤخره لاغتسال منعاً فشرط الاكثرية لئلا يسقط بالقليل منع الاستعمال
 في الطهارة **الاجاب** رحمه الله وكرهه لمحتلم الجنابة ان ساقا قبل الاغتسال
 فان اراد ذلك قضاء ما الى وقت الاغتسال فكان ذكر الحسب يقع فلماذا
 ذكر الحسب او لم يسم كل محتمل جنبا كما قدمه **الاجاب** لما ذكره الاخص لا يصلح
 الاكثرية شرط في ذكر الاثم بعد ما يعلم ان الحكم عام في الحسب مطلق متأكد ان الحسب
الاجاب رحمه الله بعد ذلك ما فصل فاداراد الغسل من الحماة لم يستبرئ من البول
الاجاب هذه الامور المراد به الاحساب المتأكدة لانها احتياطاً للمظهر
 لها من وجوب الاعادة ان رارها **الاجاب** رحمه الله قد اثيرت الكف لم
 حذفها من ثلثة **الاجاب** الكف مؤنثة لا ذكر لانها يعني بها الحارضة قال
 الشافعي كذا كذا في ما يليق درهما يربا واخر يعط بالسيف الدماء ولا يصفى ذلك
 بوجه كذا في خضيب لانه يعني بمغول فسطحاً لها ومنه قوله كذا في كذا في كذا
 كجلى فربما يعني فعل بمعنى مفعول ومنه معنى فاعل **الاجاب** فان قدم موخرا
 او اخر متقدماً وجب عليه تقديم الموخر وياخر المتقدم كان قوله قدم موخرا اخر
 قوله لا موخر متقدماً وانه اقدم انه قدم آخر وليس كذلك فان قدم موخرا فانه
 موخر المتقدم ضرورة ثم ولو قال وجب عليه باخر المتقدم وتقدم الموخر كان

للتصنيف لاجل ما تقدم من التفسير **الاجاب** لا يلزم من تقدم الموخر بالغسل تأخير
 المتقدم فيه لانه قد يغسل به اولاً فهو قبل غسل وجهه فيكون متقدماً للموخر وان
 لم يكن موخراً للمتقدم غسلاً واذا عرف انها قسمان كان له التدارك كيف
 شاء مما ذكر في الكتاب وما اعترض به المحرض بل ما ذكره في النهاية اولى
 لانه الذي يحكم فعله ولاه مطابق لما بداه **الاجاب** حكم الماحي
الاجاب رحمه الله فان ظهرت في وقت صلاة واخذت في اداء الغسل
 فخرج وقت الصلوة لم يجب عليه القضاء وقال كذلك ان ظهرت بعد غيبته
 الى نصف الليل لزمها قضاء صلوة المغرب وعشاء الآخرة بل هذا
 لما تقدم او موافقة ومثل يلزم من هذا القول انشاء المغرب عند ان
 الدليل **الاجاب** ليس هذا من انقضائه بل الاول تفصيل لهذا الاجمال لانه
 قرر انها اذا ظهرت في وقت صلوة ولم تنسح للفعل والصلوة فلا قضاء
 وانما تنسح ادت ومع التعريض تقضي ثم من حال المغرب والعشاء **الاجاب**
 في التفصيل عند الاول وعنده وقت العشاء الى انقضاء الليل وهذا
 يدل على طريق الالزام **الاجاب** رحمه الله فان رأت الدم قد رشح على
 وجب عليها الغسل لصلوة الغداة والوضوء لكل صلوة مما عداها وهذا
 يدل على ان الصبح لا يحل فيه الوضوء وقد تقدم في باب غسل الجنابة وكل
 غسل الجنابة من الاعمال فانه يجب تقديم الطهارة عليه او ما خيرا عنه

أجاب لما قررنا القسمة الوضوء لكل صلاة صار هذا الحكم كالمتعلق بالوقت
 الفصل في الصبح لا ينافي ما قرره من وجوب الوضوء لكل صلاة وقوله والوضوء
 لكل صلاة فيما عداه يريد أنه تحت الوضوء دون الفصل فيما عداه لا لأنه يريد
 الوضوء في الصبح **باب** السجدة **قوله** رحمه الله ولو أراد التيمم فليستع
 جميعا من جبا أصابعه على الزاوية مضمعا ثم يمسح إحدى يديه على الآخر ويمسح بها
 وجهه ولو قال وتيمم بها يابس مسح إحدى يديه على الآخر كان أولى وكفى بالإنسان
 ومؤمن عاقل **أجاب** قد يمكن التقصير لابس مسح إحدى يديه بالآخر لكن هذا المستحب
 بل المستحب نفضها كيف كان أما الجمع بين الآخرين فلا أعرفه ولا يبراد لازم
 للشيخ وأما أحد منصورة فهي في النصب والرفع والخص على حال واحدة قال الله
 نع وان أتيتهم أحد من قنطار **قوله** وكذلك لا يابس أن يؤم الميتمين وان
 يأتهم بهم على كل حال قوله وان ماتم بهم أعاده لأن قوله يؤم الميتمين يجوز
 ليس به المجادة بل بحر مجز أن تقول لا يابس ما لم يؤم الميتمين مثله وكذا لا يابس
 الميتمين مثله فانه لا يلزم من رفع الكراهية من الأمام رفع الكراهية من الأمام **باب**
 تطهير الثياب من العفاسات والبدن والأواني **قوله** رحمه الله وإذا أصاب
 ثوب الماء فليكن على خمر أو ثوب أو ثوب أو فارة أو وزغ وكان طيبا
 وجب غسل الموضع الذي أصابه فان لم يتغير الموضع وجب غسل الثوب كله
 وان كان يابس وجب غسل الموضع بعينه فان لم يتغير غسل الثوب كله

وقال في باب المياه وأحكامها وما يجوز الطهارة به منها وإذا وضعت الطهارة
 والماء في الآنية أو شربتها منها ثم خرجت لم يكن بها منس والافضل ترك استعمال
 على كل حال **أجاب** قد قلنا في هذا ما اعترضه الاعادة **كتاب الصلوة**
قوله رحمه الله العلم بالصلوة علم نرايضا وسننها كيف يكون العلم بالصلوة
 علم نرايضا وسننها وجم علم النوايضا علم الصلوة **أجاب** اسم الصلوة يقع
 بالاشراك عند النوايضا بالترادف وعليها مع السنن فلا يقال نرفع يدي فقال
 الواجب والمنهوية فعل الصلوة وغيره بل يسمى المجمع صلوة فكان يريد العلم
 التام بالصلوة التامة علم بالترايضا والسنن **قوله** رحمه الله وهو قسمين
 قسم يتقدم حال الصلوة وقسم تأخرها فالأول هو قسم حال الصلوة في خمسة
 أربعة منها شغل عند الموضع والمنشون والخامس منقول ليس بموضع ولا
 العلم بالطهارة وأحكامها والثاني العلم بأعداد الصلوة والثالث العلم
 بأوقات الصلوة والرابع العلم بالقبلة وأحكامها والخامس معرفة الأذان
 والاقامة وأحكامها فقوله أربعة منها شغل عند الموضع والمنشون وقوله
 والخامس منقول ليس بموضع فقد قال في باب الأذان والاقامة الزئبق
 واجب في الأذان وأيضا فانها واحسان عنده في صلوة مكة **أجاب**
 أما قوله شغل عند الموضع والمنشون فانه ظاهر لأن الاستحسان قد يكون محاسبا
 كالاستحسان في ترايضا الصلوة والدعاجة وقد يكون مندوبا كالاستقبال في

٧
تفصيل الميت وكيفية واقامة الحفوف من بين الحياكم والاستقبال في اوقات الصلوة
وغرف ذلك كله لكل قسم فانه ان تقسم في خمسة الى الواجب والمندوب والما
ان يكون في باب ما هو واجب وما هو مندوب والما الا اذا ان غشون كله في الصلوة
كلها والترتيب في السجود واجب حتى ان الاحتمال في سجد او جهر او غما المراد انه
شرطي وقوعه والما الجماع فيها قول منيف مستند الى روايتين فيكون ولو كان
نادرا لا يندفع في تعميم القول فان الاطلاق يراو به الاغلب
اعداد الصلوات **وليس** رحمه الله الصلوة تنقسم قسمين مريض ومنه كل واحد
منها تنقسم قسمين فزايضا الحفوف وسنة وفرايض السن وسنة **الحوا**
مقصود الشيخ ان كل واحد منها تنقسم الى خمسة في السن والحفوف والما كان كل
واحد له قسمان صح ان يشترك بينهما ويعدو كل قسم الى صاحبه كما هو قول كل قسم منهما قسم
قسم في الحفوف وقسم في السن لان قسم السن فريضة وسنة والحفوف كل **ما**
او في الصلوة **وليس** رحمه الله اعلم ان كل صلوة في الصلوات المروية ومن اول
واخرها الوقت الاول وقت لا عذر له والثنائي وقت له عذر ثم قال واعلم ان
وقت صلوة الظهر اذا زالت الشمس ثم قال بعد كلمات وهذا الوقت الذي ذكرناه
وقت لا عذر له فان كان له عذر فوقت اذا زالت الشمس ثم ياتي في سجدة الى الصلوة
كيف يذ او قد قدم ان الوقت الاول وقت لا عذر له والثنائي وقت له عذر ثم قال
بعد كلمات وهذا الوقت الذي ذكرناه وقت لا عذر له فتم قال فان كان له عذر

فوقت اذا زالت الشمس **الحوا** الوقت الاول لمن لا عذر له وله نهاية ووقت
العذر ويثركم لا عذر له ويختص صاحب العذر بالزيادة الى آخر الوقت
ولم يرد الشيخ ان وقت المختار من زوال الشمس لا يشرركه في صاحب العذر **وليس** رحمه الله
ووقت النوافل زوال الشمس الى ان يصير الى غروب الشمس واذا صار كذلك ولم يكن
وقصلي في النوافل شئ بها فريضة او لا يفر النوافل ثم قال بعد ذلك وكذا في
نوافل العصر ما في الزاوية الظهر الى ان يصير الى غروب الشمس فانه صار كذلك
ولم يكن قد صلى شئ منها بدأ بالعصر فوجد جعل ان في زوال الشمس الى ان يصير الى غروب
اربع ايام يصلي فيها نوافل الظهر والظهر ونوافل العصر **الحوا** نوافل الظهر قد بان
فاذا لم يصلي النوافل فيها صلى الظهر ثم صلى نوافل العصر حتى يصير الى غروب الشمس فاذا لم
يصليها صلى العصر وان وقع بعد اذ كان ذلك ما رواه زرارة عن ابي جعفر قال
كان حبيب مسمى رسول الله صلعم فانه فاذا مضى فريضة فراح صلى الظهر فاذا مضى
فراعى صلى العصر ثم قال انما لم يفر الزاوية والذراع ان قال المكال في الصلاة
ان متصل في زوال الشمس الى ان يصير الى غروب الشمس فاذا صار ذراعا بدأت بالزواية
ركعتين في الصلاة **وليس** فاذا كان يوم الجمعة وجب عليه عند زوال الشمس الزواية ولا
يكون الا شحال بالنافلة وحسب عليه ما يقيد بها قبل الزوال او ما يقيد الى بعد الزاوية
فمفريضة العصر كيف قال بحسب ما يقيد بها او ما يقيد **الحوا** اسعاه الوجبة
بما انت في ذلك الحساب ويكن ايضا ان قال ما حرم من الزاوية النوافل

٨
 وكان الوقت متعينا للغيرية من فعل النافلة فيه واداءه من الفعل لزوم
 الركوع في لو ازم الركوع مع ارادة الفعل فغيرها او ما غير **اول** رحمه الله
 في صلى الله عليه وسلم الركوع في لو ازم الركوع مع ارادة الفعل في الركوع قبل دخول الوقت
 عابدا او تاسيا ثم علم بذلك وجب عليه اعادة الصلوة فان كان في الصلوة لم
 يبرح منها بعد ثم دخل وقتها فتدبر اجازات عنه فبذلك اهل العلم ان يدخل في الصلوة
 قبل دخول الوقت عامدا ثم دخل وقتها فتدبر اجازات عنه **اول** يلزم من ظاهر
 كلامه في الكلي الى ان العامة وان لم يجد ان ولو دخل الوقت مما في الصلوة ولا
 يصح مع دخول الوقت الا ان شخ طاماد دخول الوقت علما بالرواية فحان
 فيه علم الهدى **اول** القبلة **اول** رحمه الله نحوه القبلة واجبة للقوم
 اليها في الصلوات ولا استقبالاتها عند الدخول وعند اقفار الاموات وقتهم
 وقال في باب تغسيل الاموات اذا اردنا ان نغسل على الاموات فالواجب
 سعي ما سجد ذلك في السنن والآداب فاذا اخبر الناس الوفاة سجدت جميع
 القبلة وكحل يملح قدمه اليها **اول** للشخ في هذه قولان وقد خرج في مسائل
 الخلاف بان السجدة عند الاقفار مندوب والركوع عند الركوب
 وهو اختيار الرازي وروى الشخ الحفيد رحمه الله ويدل عليه ما رواه ابن عمار قال
 سالت ابا عبد الله عن الميت قال استقبل ياطل قدمه القبلة او في سجدتان مثله
 عن جده السلام اذا مات لاحكم ميتة متخورة حياه القبلة وروى جده عليه السلام

سجدت بوجه القبلة وكحل قدمه مما في القبلة **اول** الادان
 والاقامة **اول** رحمه الله واذا قال قد قامت الصلوة فقد حرم الكلام على الجهر
 لم ذلك **اول** هذه صورة لفظ الرواية والمراد بلفظ الكلام
 رحمه الله ومعنى ان يصح فيها بالجهر في الجهاد في الشهادة وفي الجهر وكما كان حسن
اول الصخر منها راجع الى الادان والاقامة فكذلك يقول سجدت في
 الادان والاقامة بالجهر وفيها الشهادة لكونها القول في الشهادة بالجموع
 والمخفون **اول** كيفية الصلوة **اول** رحمه الله ويكون سجودك
 على سبعة اظفار الجبهة واليد والركبتين واليدين واليدين واليدين
 الاموات وبعد الى الكاوية فيستحق سجدته ويضع على مساجده على ظهره
 كونه ومعج به راحيته واصابعها واضع على عيني ركبتيه وظهر اصابع يديه
 فتدحرج في هذا الباب اصابع القدمين في المساجد وفي الباب الى مقدمه
 اليها في اصابع الركبتين **اول** كما كانت المساجد لا يتحرك ان يحامها
 في السجود غير ما سجد عليه وان لم يكن السجود عليه واجبا وسجد لا يتحرك
 السجود عليها لا الوجوب **اول** رحمه الله ولا بأس ان يتقدم بقراءة
 على السجود في لا يجوز ذلك في حال التشهد لهم بال لا يجوز ويدل على التحريم
اول قد خرج في غير هذا الموضع ان الاشارة المذكورة تحمل هذا الموضع على كلامه
اول الرواية **اول** رحمه الله وادنى ما عزمه الرواية

في الركعة واحدة وكسرة معها مع الاختيار ولا يجوز الزيادة عليه ولا
التقصان في صلوات الحمد واحد متقد لا يجوز تركها كانت الصلاة ما ختمت ولم يحك عليه
اعادتها كيف يذا والنفل الواجب في الصلوة متى ترك تلك الصلوة **الحكم**
عول الشيخ في الاول على كل ركعة سورة لا يجوز الزيادة عليها ولا نقصان منها
وفي الثاني على ما رواه على سرباب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
الكسب بعد اخر في الركعة الثانية او رد الرواسي الى بعد ان يكون ان في
ولا يتقبل الصلوة بركعة تبعا للنفل على ما في الخبر في كتيبه وادع عليه الاجماع
في الخلاف ان السورة مع الحمد واحدا اذا كانت الصلوة فريضة وكان الصلوات
قادر على التعلم **باب** **قوله** وفي صلواتي على محمد وآله
عليه الاعادة فان سلمنا ناسيا ثم تبين ذلك فان كان الوقت باقيا اعاد وان
كان قد خرج وقتها لم يكن عليه شيء وقال مثل هذا انما يتقبله وهو يصل الى غير
التقبله كان الوقت باقيا وحمد عليه الاعادة فان سلمنا ناسيا او شبهة ثم
تبين ان وصل الى غير التقبله وكان الوقت باقيا وجبت عليه اعادة الصلوة فان كان قد خرج
الوقت اعادتها وقد روي انه اذا وصل الى استبدال التقبله ثم علم بعد
خروج الوقت وجب عليه اعادة الصلوة وهذا هو الاحوط وعليه العمل فاذا كان
عليه العمل لا على ما بعد **باب** **قوله** ان يكون ركعة في حكم ركعة اخرى يعني
التكليف او يراى ان يركب في حكم ركعة اخرى او احال في ركعة اخرى او لا

هذا ان الزيادة في ركعة واحدة وكسرة معها مع الاختيار ولا يجوز الزيادة عليه ولا
التقصان في صلوات الحمد واحد متقد لا يجوز تركها كانت الصلاة ما ختمت ولم يحك عليه
اعادتها كيف يذا والنفل الواجب في الصلوة متى ترك تلك الصلوة **الحكم**
عول الشيخ في الاول على كل ركعة سورة لا يجوز الزيادة عليها ولا نقصان منها
وفي الثاني على ما رواه على سرباب عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
الكسب بعد اخر في الركعة الثانية او رد الرواسي الى بعد ان يكون ان في
ولا يتقبل الصلوة بركعة تبعا للنفل على ما في الخبر في كتيبه وادع عليه الاجماع
في الخلاف ان السورة مع الحمد واحدا اذا كانت الصلوة فريضة وكان الصلوات
قادر على التعلم **باب** **قوله** وفي صلواتي على محمد وآله
عليه الاعادة فان سلمنا ناسيا ثم تبين ذلك فان كان الوقت باقيا اعاد وان
كان قد خرج وقتها لم يكن عليه شيء وقال مثل هذا انما يتقبله وهو يصل الى غير
التقبله كان الوقت باقيا وحمد عليه الاعادة فان سلمنا ناسيا او شبهة ثم
تبين ان وصل الى غير التقبله وكان الوقت باقيا وجبت عليه اعادة الصلوة فان كان قد خرج
الوقت اعادتها وقد روي انه اذا وصل الى استبدال التقبله ثم علم بعد
خروج الوقت وجب عليه اعادة الصلوة وهذا هو الاحوط وعليه العمل فاذا كان
عليه العمل لا على ما بعد **باب** **قوله** ان يكون ركعة في حكم ركعة اخرى يعني
التكليف او يراى ان يركب في حكم ركعة اخرى او احال في ركعة اخرى او لا

ط

١٠ خذ كاهن ولو كان ملبساً أو نكح
 في صلوة الجماعة إذا حصلت شرائطه ونزاعاً بينه أن يكون من أئمة الجماعة أو من
 الإمام للصلوة بالناس وسمع عدد من يصل بهم سبعة نزل كان أقل من ذلك لم
 عليهم الجماعة وسلكهم أن يحتموا إذا كانوا خمسة نزع مع حصول هذه الشرائط فتد
 ذكر الشرائط الأولى ثانياً ولما راد بها شرطان وكيف هذا الجمع **الحجاب** أما الخطأ
 الأول فلا مأخذ فيه لأن للجمعة شرائط من جعلتها ما ذكره من أن يكون من أئمة الجماعة
 بشرائطه من آخر فموضعها قوله ومع حصول هذه الشرائط يحتمل أن يكون
 إشارة إلى ما ذكره أولاً من أنه إذا حصلت شرائطه لم يتوهم أن الجماعة غير الشرعية
 حسب هذا الموضع **رسالة** رحمه الله يحرم الكلام على من سب الخطيئة ويحرم عليه الاعتقاد
 إليها لأنها من غير الكيفية فإذا كانت بلام الركعة كيف قدم قبل هذه الأفعال
 وسعى الإمام إذا قرب من الرزوال أن يصعد المنبر ويأخذ في الخطبة بعد الرزوال إذا
 الخطيئة زالت الشمس فإذا زالت نزل على ركعتين بالناس **الحجاب** لا يلزم
 كونها قائمة مقام الركعتين بشرط فيها دخول الوقت كالم بشرط استقبال القبلة
 ولا الطهارة ونحو الخطبة وإيمان أحد بها يخطب بها بعد الرزوال ولا يجوز
 نيل الرزوال والآخر قبل الرزوال في الرزوال والعمل بكل واحدة جازية
الحاجه **رسالة** رحمه الله وإذا أصغر من ذلك كل واحد
 منها إذا كان الإمام صاحباً بارت صلاتها لأن كل واحد منهما إذا احتاط في الصلوة

وفي التزاة والركوع والسجود والعمود وغير ذلك وإن حال كل واحد منها **كسب**
 ما فيها كان له إعادة الصلوة لأنه قد وكل كل واحد منها إلا إلى صاحبه فلم
 ما فيها ما كان الصلوة قوله قد احتاط في الصلوة وفي الركوع والسجود وكيف
 يمكن والفرق بين ركوع الإمام والمأموم وجودها ولو لم تأتيا بركان الصلوة
 ولم يقطعه المأموم عن التزاة والتزاة عند الشروع في هذا الكتاب **الحجاب**
 ليست ركناً ولو لم يكن الركن الصلوة ما راد بها **الحجاب** الما قبل احتاط فلان الإمام
 والمنزلة لا يشترط أحدهما في قراءة ولا غيره في غير خمسة إلى الألف
 مجمع ما سئل عن الصلوة بخلاف المأموم والتزاة وإن لم يكن ركناً بهذا الاعتبار
 مبالغة في الاستدلال على وجوب إعادة **رسالة** رحمه الله ويسلم الإمام في
 الصلوة مرة واحدة تجاه القبلة بشيرعية إلى المينة وقال في ركعتي الصلوة
 ما إذا فرغت من صلواتك سلمت فإذا كنت وحيداً سلمت مرة واحدة تجاه القبلة
 وأشرت بوجهك عنك إلى المينة وإن كنت إماماً فعلت لها مثل ذلك إلا أنك
 تؤتي أيماناً بوجهك إلى المينة قبل أن تقولين **الحجاب** ليس فينا صاحب كل
 أن تسمع الإمام على الإشارة بوجهه إلى المينة ويجوز أن يقيم إلى الإشارة بعينه
 إلا أنه لا يرد **رسالة** رحمه الله فإذا تقدم من بشرائط الإمام فلا تأخر في خلفه
 سواء كانت الصلوة للجمعة أو غيرها بالتزاة أو لا يجزئ يسبح الله وحده مع
 فان كانت الصلوة مأجوراً بالتزاة فيها فالتزاة للتزاة فان خلف عليك قراءة

حتمته
 كذا إذا خلى ما كان
 بطلت صلوة من سب
 بها عداً فصار كذا

الامام ثقات انت لنتك ان سمعت مثل هذه رواية الامام جازك ان لا
 تراء وانت محرف في الرواية ويجب ان تراء الحمد وحدها لا الحمد والامام فيها
 بالرواية وان لم تراء فليس عليك شي فعل فيه فانني **الحجاب** لا ريب في
 قوله فلان ما سوا كانت الصلوة ما يحرفها ولا يحركها لان هذا النهي اقل احوال الحمد
 فكيف سحب قراءة الحمد فيها لا يحرفه محض اكله انهم قد جعلوا في الاستبصار
 لا يراء في الاختصاص ولا في الجهر الا اذا لم سمع ولا مهمة **روى** رحمه الله
 من لم يكره الركوع فنادى بك الركوع فان لم يلقها فقد فاته فكيف توتر
 الركوع بعدم التكبير والاصلي الركوع دون التكبير **الحجاب** يريد بذلك ادراك
 الركوع اولها وكنى بالتكبير عند ذلك انه يكون امام الركوع ماذرك فعدرك
 الركوع ماذرك اولها كالتواضع صوت **روى** رحمه الله وفي حلف صوت الركوع
 كسرة واحدة للافصاح والركوع فان لم تحف فلا بد له في الكسرة في الحال لا بد
 من ذبذبة وكيف كسرة واحدة للركوع والافصاح وكسرة الافصاح هي
 ما غير الافصاح لاصح وكيف يكون الشيء في الحالة الواحدة ولجبها وضدوا
الحجاب اراده ما كسره الا كسباب لا الوجوب وكسرة الافصاح كسرة الافصاح
 كما ان قول الله عز وجل لا افصاح وفي تكبيرة الركوع لا يسمع له ما لم يسمع له في ثواب
 كسرة الركوع يحصل بها مع العذر لانه يصح ان يقرأ بالتكسرة الافصاح وكونها
 للركوع ولا سطل بذلك الصلوة **الاول** **روى**

الابل احتاجا في الركوع
 يجوز الحمد والاب
 عن النبي للافصاح ولو لم
 يسمع صوت

نسوي ومن الشاهد في النافذة ثم ذكر بعد ان ركع انه لم يشهد استقام الركوع وحسب
 وشهد كيف بدأ ولو نسي الشاهد في الركعة بعد ان ركع قضاه بعد تسليم
 والنافذة اعظم في الركعة من الركعة **الحجاب** الاسم ارجى الصلوة الواحدة
 وقضاء الشاهد اعظم في النقص من ابطال الركوع والرجوع الى التشهد فان
 اللول يدل على المحافظة على الركعة وانما حفظها من زيادة الركوع وحرفها
 من الابطال وليس كذلك النافذة لانه تضمن ابطال النافذة الثانية ولا
 تحذف منه **الصلوة في السفر** **روى** رحمه الله والما للصلاة
 خرج قوم الى السفر وساروا اربع فراسخ وقصروا ثم الصلوة واقاموا
 ينتظرون رقة لهم في السفر فعلمهم القصر لان يسير لهم الغرض من الحرام
 فيرجعوا الى الحرام يخافون من الله في ما عدوا قد ساءوا وان كان مسرهم اقل
 من اربع فراسخ وجب عليهم الحرام الا ان يسروا فاذا ساروا رجعوا الى
 القصر في الرق من اربع او انقصوا لانه لا يخلوا اما ان يكونوا مسافرين او لا
الحجاب هذا الحديث رواه اسحق بن عمار عن ابي الحسن عن قوم خرجوا
 في السفر فحلف منهم رجل لا يسمع منهم الا ان كانوا في الجوار
 اربع فراسخ فليقموا على قصرهم اقاموا وانصرفوا وان كانوا اساروا
 اقل من اربع فراسخ فليستوا الصلوة اقاموا وانصرفوا فاذا مضوا
 فليقموا وان يكن في الرق هذا الحديث فانه حسن وذكره الشيخ والخليفة

وجاء من الاصحاب الحديث والتفكير فكنهه فانه جمع من نفسه ويكنى جملة على
 ثم قصد مسامحة من يخطئ منه في الاسباب الا انه لهذا اجمع على العموم فان كان
 اربعة فراجع فعله العصر لانه نور المسافة على قدرين ولا كذا الوسا دون
 الاربع بحيث اجهت سافر فهذا يكون متما لانه لم يقصد المسافة الا مع
 المخلص عنه ولا قطع مسافة التعقيب لاني الاربع مسافة لمن عزم العود ليوم
 موجب العصر وتقصير عنده الغنم لم ترد العود ليوم ولا كذا اما دون الاربع
 ليس في الحديث النزول كونه ذكر الشمس وما بل هو الحاق **باب** في
 ولا بأس ان يجمع الانسان على الظهر والعمر وفي المغرب والعشاء الاخر في حال
 السجدة فكذلك لا بأس ان يجمع بينهما في الحفر الا انه اجمع منهما لا يعمل بهما شيئا
 من العود ان **باب** معنى الجمع ان يصلي العصر في وقت الظهر ويقرأ في كل صلاة
 مثله فاد اجمع منهما في الوقت الاول لا يصلي منهما فانه اذا اصل الصلاة صلى العصر
 في وقتها لاني الظهر **باب** رحمه الله وعليه نوافل الليل كما يجب فمدناه كيفية
 وقد قال في باب اعداد الصلوات والاصلية الحفر سبع عشرة ركنة ونوافل
 الليل كلها ثمانية عشر ركنة **باب** في اعداد الصلوات ذكر ان سبعمائة
 عشرة ركنة لانه يسقط نوافل الليل الوتيرة وهي ركعتان ثوبان تمام ركنة
 فويله اصلهم وافل الليل حسب تقدمه وقد قدم ان الوتيرة لا تقبل فبق
 سبع عشرة ركنة كما ذكر **باب** قضاء ما فات من الصلوات

باب رحمه الله فانه صلوة فليقتضها حتى يذكر الى وقت كان لا يمكن
 وقت صلوة فريضة حاضرة قد تضييق وقتها فان هم وقت صلوة فريضة عدل
 يثبتها الى ما فات من الصلوة ثم استأنف الحاضرة مثال ذلك ان اذ اقامته
 صلوة الظهر فانه يصليها ما دام سقى من النهار بعد ان يصلي في الظهر والعصر
 يبدأ بالظهر ثم يعقبه العصر فان لم سقى من النهار لا امتدرا لا يصلي في العصر
 بداهة ثم تعقب الظهر فان كان قد دخل في العصر ماضية وفي الوقت الغنم ذكرناه
 فليعدل بسا الى الظهر ثم يصلي العصر بعده لا يخلو في هذا المثل اما ان يكون
 الظهر التي فاتته ظهر من ذلك اليوم فان كانت ظهر ذلك اليوم فلا تزال فاتته
 الا بعد ان سقى من النهار بعد ان يصلي في العصر وان كان ظهر من ذلك اليوم
 قال فان لم سقى من النهار لا امتدرا لا يصلي في العصر بداهة ثم قال الظهر كان
 معنى ان يقول الظهر ان لانه ظهر اليوم وظهر الغنم ثم قوله فان كان دخل
 في العصر ماضية وفي الوقت الغنم ذكرناه فليعدل نيته الى الظهر ثم يصلي
 العصر كان معنى ان يقول ثم يصلي بعده الظهر والعصر **باب** المراءى ظهر
 ذلك اليوم واطلاق النوات عليه باحد معصي اما على قوله بان وقت الظهر
 ثم الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله فيتحقق النوات وعلى القول الآخر
 فيكون اطلاق النوات مجاز النوات الوقت الافضل **باب** رحمه الله اذا
 دخل وقت العشاء الاخرة وعليه صلوة فليصل الغنم ماضية **باب** في

فريضة

ثم يصلي بعد العشاء الآخرة قال ينصف الليل براء بالعشاء والآخرة ثم يصلي
 الثائب وقال في باب اوقات الصلوة اول وقت العشاء والآخرة سقوط
 الشفق وآخرة الليل ولا يجوز ما بينه الى آخر الوقت الا بعد حركته
 وقد رويت رواية ان آخر وقت العشاء والآخرة عند الفجر الليل والا
 ما قدمناه فقد جعل ان الاحوط ان آخرة الى ثلث الليل والرواية الى الثلث
 في القول المصون جعل آخرة بعد نصف الليل خلاف الرواية ايضا **الجواب**
 لما في روايتنا ان اورد ما الشيخ ورواه ابا عبد الله الراسي احوط ليس بغير
 بل ربما كان التحك بالاحوط اولى لا يعني الضرر ورواه في الاول قال ينصف
 الليل براء بالعشاء ويحتمل ارادة المتأخر فانه لما قران وقت العشاء لم يصح
 الحافرة كان قوله لا سيما وان ينصف الليل عارفا بما عرر الاصناف بعد التفتيش وقد
 يعرف بطرح الشيء بما يبارب آخرة كقوله تعالى فبلغ اهلين وكما قال الشافعي
 وقول الشافعي اصبح القدم او الجواب **الجواب** صلوة الكسوف
باب رحمه الله فان كان وقت الكسوف وقت فريضة براء بالفريضة ثم يصليها
 على اثره فان براء بصلوة الكسوف ووقع عليه وقت الفريضة قطعهما وصلى الفريضة
 ثم رجع فقام بصلوة بل ما تضمن هذا القول لا ماله في باب اوقات الصلوة ويصلي
 ركعتي الاحرام وركعتي الطلوع والصلوة على الخبر وصلوة الكسوف في جميع
 الاحوال فالممكن وقت صلوة فريضة قد نصبت وفيها **الجواب** لا ما تضمن

في الخطي لان المراد انها يصلي في كل الاوقات التي ذكره فيها التوافل
 لانه فريضة حافرة فاليك تبدأ بالحافرة ويكون هذا بالصلوة عليه ويدل
 عليه ما رواه محمد بن مسلم عن ابي عبد الله قال سألته عن صلوة الكسوف في وقت
 الفريضة فقال ابدأ بالفريضة على ان الذي ينبغي عليه حوازي صلوة الكسوف في
 وقت الفريضة الا ان غشي فوات الفريضة بدل من ذلك ما رواه محمد بن مسلم
 عن ابي عبد الله عن ربا ابينا بالكسوف فان صلينا الكسوف خشينا ان
 يورث الفريضة قال اذا غشي منك فاقطع صلواتك وقض فريضة ثم عد
 فيها ومنه روى ابراهيم بن عثمان عن ابي عبد الله **باب** ما يصوم
باب رحمه الله والصوم على فريضة من فريضة ومنه ذكر الامام المعتمد المصنف
 ولم يذكر المصنف **الجواب** اذا اضبط في معنى وذكر الاصناف احدى التسميات فالقسم
 الثاني ما عدا ذلك الاصناف وتعدا امان في باب منزهة برب صوم القطوع
 يكون صاحب فريضة **باب** علامه شهر رمضان **باب** رحمه الله
 كذلك ان كان في موضع لا طريق الى العلم بالشهر فتخرج شهر رمضان فوافق ذلك شهر
 رمضان او كان بعده فقد اجراه غير الرض وان اكشف له انه قد صام قبل شهر
 رمضان وجب عليه استئناف الصوم وقضاؤه وانه لو كان بعده من اجزاء
 غير الرض فان اكشف له انه قد صام قبل شهر رمضان وجب عليه استئناف الصوم
 وقضاؤه وانه لو كان بعده فقد اجراه كمن يحوز ان يكون غريبا وقد فعل ذلك

ذلك

يوم العيد قوله وجب عليه استيفاء الصوم وتضاؤه وان استوفى الصوم
 والتضاء هو الاستيفاء **الروايات** المعول في ذلك على الرواية التي هي معتبرة
 في الحديث لا في رواية سنده الى عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام
 رجل استوفى الصوم ولم يعم شهر رمضان ولم يدرك شهر رمضان في يومه فاستوفى في يومه
 كان قبل رمضان لم يجزه وان كان بعده اجزاه وقوله قد يدخل في ذلك العيد
 فالجواب ان يتخير ذلك لا يجزئه يوم العيد ويقضى به لانه كحضر في صومته
 اليوم حسب والماتولة الاستيفاء هو التضاء وليس بواجب لانه يرد استيفاءه
 في يوم التضاء وما امر ان يركب ان يكون الرواية التي هي معتبرة في الحديث
 له قبله وهو باق ويقضى ان يكشف بعد **الرواية** ما على الاحتياط
الرواية وهو انه اذا كان في يومه من الصوم ما يحسنه التضاء والكفارة فالأكل
 والشرب وادراك كل شيء يتعدى بفساد الصوم والجماع والافتاء على جميع
 الوجوه اذ كان عند الحاجة وعامة وان لم يكن هناك جماع والكفارة
 وعلى رسله وعلى الائمة عليهم السلام متعمدا مع الاعتقاد لكونه كذا ونسب الى ان
 العسلط ان يصل الى الحصى والارتناس في الماء والجماع على الحمار والاحتياط
 بالليل مع عدم الطلوع الفجر والعيد ذلك ما لا يفسد الصوم ما يحسنه
 التضاء دون الكفارة في كل شيء في اول الليل وانما تم انفسه ولم يغفلوا في
 النوم الى طلوع الفجر ومن غفل في النوم في اول الليل فدخل الماء وحل في

عليه التضاء وكذلك في تقيته تعدد او من اكل او شرب عند الفجر فزعم ان يصدقه
 من بعد ذلك انه كان طالعا كان عليه التضاء وان رصده ولم يتبينه لم يكن عليه
 فان بدا بالاكل فغفل لم يطلعه الفجر فلم يتبينه ثم من بعد ذلك انه كان طالعا
 عليه التضاء وضم شك في دخول الليل لوجود عارض في السماء ولم يعلم دخول
 الليل ولا غلب على طمأنينة ذلك فافطر ثم من بعد ذلك انه كان نهرا كان
 عليه التضاء وقال في باب ما يفسد الصوم والماء الذي يركب الاسماك غنية مما يفسد
 الصوم فيغلبه فهو الاكل والشرب في الجماع والارتناس في الماء والكذب
 على الله وعلى رسوله وازداد كل شيء يفسد الصيام والحقة والى على طمأنينة
 العيد فعمل بهما ما قص وقد عد في هذا الباب الذي يحل الاسماك غنية
 عما سئل الصوم قوله في هذه الاشياء كلها يفسد الصيام ويحسب التضاء
 والكفارة وهي هي رقبيا وصيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا
 وقضى ذلك اليوم اي ذلك فعل بعد اجراء الحاح الى قوله وقضى ذلك اليوم
 وهو كبر **الرواية** لا يلزم من تعدد بعض المعطرات والزيادة عليها في
 الشافعي على انه ذكر في ما يفسد الصوم ما يفسد في الباب الاخر ما يفسد
 به وان كان في جمعة ثبت فزعم انه ما قولها الحاح الى ذكر التضاء ثانيا فلان
 ذكر الكفارة والتضاء وجملة فضل الكفارة فاقضى عادة ذكر التضاء للامانة
 ودخوله في جملة صيام الشهر **الرواية** حكم الحاشي في شهر رمضان

ومن قبله غيره في ان الفجر لم يعلم ثم
 تبين بعد ذلك انه كان طالعا
 ونجب عليه التضاء ص

و نکت عاریض و لا محذور ان
ص

الحجاب كونه مثل الخطأ، مرتبة عنده ولم يعرف دأبها إلى العسر فكنة
 قتل الخطأ الأسار أو به رواه نادرة والباقي على خلاف ما
 وجوب الزكوة **قوله** رحمه الله وهم ينقسمون قسمين قسم أولهم محرروا ما عليهم
 الزكوة كان ثابتاً في وقتهم وهم جميع مع كان عظماء الاسلام والباقيون هم
 من لم يخرجوا ما عليهم الزكوة لم يلزمهم قضاءه وهم جميع خلاف الاسلام
 فان الزكوة وان كانت واجبة عليهم بشرط الاسلام ولم يخرجوه لكنهم لم يمسوا
 لم يلزمهم اعادته قوله واجبة عليهم بشرط الاسلام فانما شرط لا محصل للشرط
 فكيف حال والباقيون هم الذين متى لم يخرجوا ما عليهم وجوبه واجبا قوله لم
 يلزمهم اعادته كيف حال اعادته شيء ما فعل واجبات الشرط الاول **الحجاب**
 العبادات الشرعية عندنا لا زكوة كما ذكر في اتيانها شرطه بالاسلام ولو كان
 الشيء ما لم يحصل شرطه هذا حتى اذا كان شرط في الوجوب اما اذا كان شرطاً في الاداء
 فلا واجبات الشرط الاول فالشرط الثاني وجوبه بدو الجواب الاول انما
 اعادته لان الزكوة لا يمكن الوجوبها وقت ينزوت به وكان لو كان جازاً لم
 غير الايمان بها بعد الاحلال مرة بالاعتقاد لا بان محسوس البيت وقاره بالاعمال
 لانها ليست منعولة بعد خروج وقتها **قوله** **الحجاب** **الحجاب**
 الزكوة **قوله** رحمه الله فانما كان الذي يحس عليه زكوة الا بل ليس هو ما عليه
 عليه ان يوفيه فانه كان جازاً لو خذ منه ثمة قال لم يكن مع القيمة وكان مع غيره

السن الورع عليه حازان يوجد منه قيمة فان لم يكن له القيمة كان من غير
 فان كان دون مائة على اخذ منه مع ذلك ما يكون مالا للورع عليه وان كان
 فوق المائة يحس عليه احد منه ورد عليه ما فضل له مثال ذلك انه اذا وجب عليه بنت
 مخاض وليست عنده وعند ابنه ابنه احد منه فليكن وليس عليه شيء ولا شيء
 هذا المثال لم يوافق ما قسمه رحمه الله لانه قال فاذا كان دون مائة على اخذ منه مع ذلك
 ما يكون مالا **الحواب** الشيخ رحمه الله وكذا قال المأنة الاول قوله وكان مائة على
 وجب عليه حازان يوجد منه قيمة فان لم يكن له القيمة كان من غير
 النفس الاخرى الرأفة والناقص فلما شرع في المثال بآء بالاول **باب**
 الوقف على محبة الركة **باب** رحمه الله ولا يجوز بعد الركة قبل حلول وقتها
 فان همس على كماله وجوب الركة حازان يعطى شئاً ويجعل قرضاً على ما اذا
 جاء الوقف هو على ذلك الصنف من المحبة احتسب في الركة وان كان قد استغنى
 او تغنى من غيره التي هي بها الركة لم يرد ذلك في الركة ولا على صاحب المال
 ان يرد بها من الراس لم لا يقيد قوله اسحق من غير مال الركة ولا يلزم له وان استغنى
 مال الركة لم يرد **الحواب** الشيخ رحمه الله يسع في ذلك لفظ الحديث فانه ورد مطلق
 روي ذلك ابي جعفر الاحول عن ابي عبد الله عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 راس الله قال بعد المعطى الركة وما ذكره في السؤال حسن بل هو منسوخ ومخرج
 وليس من منطوق الحديث فلهذا اخرج الشيخ في التقييد المذكور **باب**

من سحى الركة **باب** رحمه الله واذا لم يحس الركة ووجبت مملوكا
 يتبع حازك ان يشتره ويعتقه من الركة فان اصاب بعد ذلك مالا ثم مات
 ولا وارث له كان ميراثه لارباب الركة لم لا يكون لامام المسلمين **الحواب**
 الشيخ رحمه الله يقول في ذلك على وانه عند من زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 رجل اخرج زكوة ماله فلم يجد موضعاً يبيع ذلك الزكاة فاشترى بها مملوكاً وعلمته
 فلما اعتق وصار حراً احتسب في اصاب مالا وليس له وارث في ميراثه فقال
 يرثه الفقراء الذين يحسون الركة لانه انما اشترى ماله لكن في هذه الرواية
 ضعيف فان من جملته حاله ابن فضال واسكره وما عطفين **باب** رحمه الله
 واقل المعطى العمر من الركة خمسة دراهم او نصف دينار وهو اقل ما يحس في النصاب
 الاول ما مازاد على ذلك فلا يحس ان يعطى لكل واحد ما يحس في النصاب
 وهو درهم ان كان من الدراهم او عشرة دنانير ان كان من الدنانير وليس لكثرة عدد
 ما تنسبه هذه المسئلة وقوله ما زاد على ذلك سنه الى اى شئ وقوله في النصاب
 بالرفع او الخفض **الحواب** فتوى اكثر الاصحاب واشهد الاحاديث ان المعطى
 العمر اقل ما يحس في النصاب الاول وهو اقل ما يرضى به من الركة في اموال المسلمين
 وهي رواه ابى ولاد ومعه من غير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله الشيخ فيقول
 ما يحس في النصاب الاول لا يعطى الا عشرة واحد ويجوز ان يعطى بعد ذلك
 ما يحس في النصاب الثاني الواحد فانه لا يحس في كل نصاب بعد النصاب الاول

لا دردم درم او قرطمان وقوله ليس لا كثره حرمها لاحد ما كثر العيشة
وقوله رحمه الله ونصاب نصاب بان ينفق فيها **باب**
الانفال رحمه الله وكل ارض لم يوجب عليها خيل ولا ركاب او يتكلمون
هم في غير قتال كمن يكون الارض التي تسكنها من غير قتال لا امام المسلمين وبعدهم ان ارض
نزل اسم الله عليها طوعا لا ربا **باب** الاستكواء ولم يسلو عليها في الامام ان
اسلموا عليها فيهم لم وانصب في ايديهم وليس فيه الاستنباط **باب**
رحمه الله وما يحقونه من الاخس في الكثور وفيه ان قال الغنمة قد اخذت قول الله
فيه وليس فيه نفس معنى الا ان كل واحد منهم قال قولا متعده الاحتياط ثم قال يردك
فلو ان انسان استعمل الاحتياط وعمل على احد الاقوال المتقدم ذكره الدفء والوقاية
لم يكن ثوابا فاما ما تضمنه القول الاول فهو ضد الاحتياط فكيف قال ان كل واحد منهم قال
قولا يتقصد الاحتياط ثم قال يردك ان القول الاول ضد الاحتياط **باب**
كانه لما استيفى كلام المحقق لم يقدم في الجملة اشارت قوله الا ان كلامهم قال قولا
الاحتياط الى انما شئ بالاحتياط فانه لعدم اعتداده بالبرق المسح له والاقوله
ولو ان انسان استعمل الاحتياط هو غير الاول لانه اراد الثاني الاحتياط في حفظ
الجميع او دفع الخس بغيره فذهب الى اخراج النص فكل منهم ذهب الى الاحتياط
في حصته الا امام خاصته والشئ على الاحتياط ايضا في حصته الباقى من ارباب
كله يقول ان لم يحتفظ بالامام احتياط في حفظ الباقى احتياط ايضا لان قوله

الى الامام **باب** وجوب الحج **باب** رحمه الله وفيه املاك لا تسقط
وكان له ولده مال وجب عليه ان يجره من مال ابنه قد راجح من الاقضاء وج
فان لم يكن وعرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من ثمن الطريق وحسب عليه ايضا الحج
كيف يحسب السد الاول وقد تقدم في صدر الباب الحج على كل حال يمكنه من طيع
وكيف يحسب السد الثاني اذا عرض عليه بعض اخوانه وليست المؤنة واجبة على المخرج
ان يرجع عنها في بعض الطريق ومتى نذر الرجل ان يحسب على الوفاء فان
رجع النذر ولم يكن حج الاكسامة فذا اجرات غيره الاكسامة وان حج بعد النذر بحجة
الاكسامة لم يخرج من الحج التي نذر او كانت في ذمته كيف يقول فان في الذي نذر ولم
قد حج الاكسامة فذا اجرات حجة غيره الاكسامة فان كان قد وجب عليه حج الاكسامة
فقد تعلق بذمته حجتان وان لم تكن وجبت فكيف تسقط ويلزم قوله انه اذا حج
بنية النذر فقد اجرات غير الحجتين فان حج بنية الاكسامة لم يخرج عنها **باب** نذر
بها من وجب عليه الحج ثم قد استطاع فانه ياتخذ عمال ولده ورفعا عليه ومن عرض عليه
سقى اخوانه فذبحوا رواجدا لا يتطاعه قوله الباقى لا يجب عليه وقد رجع صحيح لكن
لا على عمارة ذلك فان الراحلة المملوكة قد توفت وقد هب ولوا انه ذلك في سقوط
الحج لما وجب واما نذر الحج فليس رحمه الله قوله ان احدهما اذا حج فبانه اجزاء
غيره الاكسامة تعول على الدوائر والثاني لا يخرج احدهما عن الاخر وهو قول القائلين
واما قوله يلزم ان يقول قد اجرات غير الحجتين فكذلك اريد بالشئ رحمه الله ولا يحتاج

لا يذبح التمتع ولا التذبح والى علمه **رس** رحمه الله وقد ورد ان يحكم ما يشاء ثم يحرم عليه
 بدنه ولو لم يكن وليس عليه شيء ثم قال في باب اقسام التذبح وقد ورد ان يحكم ما يشاء
 او يذبح واحد الحاشى بعد ذلك فيحرم المشي فيه كرك ولا كفارة عليه فعل في الموضوعين
 خلاف **الحواب** اوجه ساق البعثة لمع كفارة لا الكفارة منس على الحاشى ولا
 جنباته والتول ببيان البعثة لمن يخرج المشي فيه روايتا لصحهما انه لا يجب **باب**
انواع الحج **رس** رحمه الله والما المصنع فهو فرض الله تعالى على جميع المكلفين من المسلمين
 اهل مكة وحاضريها وهو من يكون عكلا او يكون جديا منها ثمانية اربعون ميلا لو قال او كانت
 سنة وجعلها دون ثمانية واربعين ميلا خرج من هذا القول **الحواب** وذكر الشيخ في المصنف
 ان حاضري مكة كان سبعة وعشرين مكة اثني عشر ميلا والما الرواية المروية عن زرارة عن
 ان جعفر قال سألته عن رواية تعالى ذلك على اهل مكة حاضري دون ثمانية واربعين ميلا
 ذات عرق ومخاض وكايد وروح وكمل مكة كان اهلها وراة ذلك فحله المصنف ويؤيد
 هذه الرواية ان مكة كان على ثمانية واربعين ميلا وقد فعل في حد المسافر والما والمكة
 فكيف يكون حاضري المسجد الحرام ولا يحسب ان التول فادون لا ياد كره **الحجاب**
 فلا يحسب الى سائر الاقل **باب** **الحجب على الحرم** **رس** رحمه الله
 رحمه الله اذا عقد الحرم اجماعا بالتبعية والاسعار والسوداء علمه ليس
 اشياء بالحيط والفساد والطيب والعصيد ولم العصيد ولا يحل له شيء من ذلك وقال
 في باب كونه الاحرام ولا يابس ان اكل الانسان لحم العصيد وسال الشافعي

الطيب بعد عقد الاحرام بالملك **الحواب** العود في عود الضمير وهو يحصل اليه
 والعود الشرعي هو الدخول في الاحرام وذلك بالتبعية او بالتقويم فتاها والثاني
 يدخل الانسان من كونه محرما وحرم عليه لحم على الحرم والاول يسمى عقد الكبري وهو
 مما ينفق مع البنية الى التمسك يسمى كل منهما عقدا لكن احدهما يختلف **رس**
 رحمه الله وكل ثوب يحوز الصلوة فيه فانه يحوز فيه الاحرام والما لا يجوز الصلوة
 فيه فلا يحوز فيه الاحرام وهذا منقوض باشتاده جليلة البنيان الحظية **الحواب**
 فانه حذفت حذفت بتدبيره كل ثوب يحوز الصلوة في جنبه او يكون هذا النقط
 عاما وتبين ما تبرز ان الحظية محرم على الحرم والالفاظ العامة قد تطرق اليها
 ولا يوجبها بالحد **باب** **الحجب على الحرم** **رس** رحمه الله
 رحمه الله ولا يجوز ان يخرج شيئا من حمام الحرم من الحرم في اخرج شيئا منه كان عليه ردة فان
 مات كان عليه فحتم قال بجود ذلك ومن ادخل على الحرم كان عليه تحليته وليس
 ان يخرج منه فان اخرجه كان عليه دم شاه فكيف جعل في الاول العيم وفي الاخر
 دم شاه **الحجاب** لا يرب ان صورة المسلم في ثوبا يجوز اضافته الحكم في كل
 مسلم الى صورته واستشه في الاول الى روايته على جعفر غايبه من بين
 جعفر عليه السلام غير رجل اخرج مما تفر حمام الحرم قال عليه ان يعيد فان
 فعد ثوبا يصدق به ويستند في الدنيا الى روايته من بين جعفر قال لا يرب
 الى الحسب حمامه اخرجته من المدينة الى مكة ثم اخرجته من مكة الى الكوفة قال

كتاب على من مضى القطار كفارة مثل ما في من مضى النعام وهذا في احتمال
 رحمه الله وقد نسا ما يلزم من كسر من الحمام ومنعني ان يمتنع حاله فان كان قد عرك فيه الخ
 لزمته عرك كل بطنه شاه وان لم يكن قد عرك لم يكن عليه الا التمسح ببقعته كيف
 والخرج اذا قل كان عليه حمل فاقطع المرنسان يكون حكمه حكم النجس على الا التمسح
 حسب **الحرام** هذه موزونة في الحرام اذا كسر من حمام فان كان قد عرك من الرجل قال
 فيه شاة لرواه على بن حجر بن عيسى بن جعفر عن رجل كسر من الحمام وفيه فخرج
 فقال عليه ان يقصد في كل فخرج قد عرك شاة ان كان عرا وان لم يحرك فتمسح بالاقطار
 عند ان ان عليه من كل فخرج جديا او حمله لرواه الجليلي عن ابي عبد الله **روى**
 رحمه الله ولا يجوز لاحد ان يرمي الصيد والصيد له من الحرم وان كان محلا وان راها او
 احبها ودخل الحرم صار له وثمة حرما وعليه العتق **الحرام** عول الش
 في ذلك على رواه عقبه بن خالد عن ابي عبد الله عن رجل خرج من الحرم فرمى صيدا
 والصيد متوجها الى الحرم فقتله فقال يديه على نحوه والحي عند ان ذكره ربه
 وصيد له ولا كفارة في ماله ولو دخل الحرم وكانت فيه لرواه جعفر بن محمد عن
 ابي عبد الله عن رجل رمى الصيد وهو يوم الحرم وتصيد له رعد وعاقل حتى دخل
 الحرم فموت قبل ان يسلم عليه شيئا فاعا به رجل نصبت بك في الحبل فموت فيها
 صيد فاضطرب حتى دخل الحرم فموت فموتت هذه اقياس قال لا انا سمعت
 كذا شيئا **روى** رحمه الله وفي اصحاب صيد او دخل فمات عليه وهو الحرم على يد

لانه عليه العتق وهذا في الاول **الحرام** عول الشيخ في هذه الرواية الجليلي عن ابي عبد الله
 عمه قال اذا كنت محلا وقلت صيدا فاعا بك وبك وبك الى الحرم فان عليك جزاءه
 حتى يصح هذه الرواية لانها تحفصه لعموم الاحاديث الدالة على ان الصيد لا يفتا
 السبب المانع وهو الاحرام او الحرم **روى** رحمه الله المحلل اذا كان في الحرم فرمى صيدا
 في الحبل كان عليه العتق وهذا في الاول ايضا **الحرام** عول الشيخ في ذلك عن رواة
 على بن رباب بن مسعود عن ابي عبد الله عن رجل دخل في الحرم فمات فيها فموتت
 لان الحرم يسبغ الاصطفاة فيقتل الكفارة لعموم الحائض **روى** رحمه الله ومضى
 طواف النساء في طواف الزيارة شائخ واقف اهل قبل ان يتم كان عليه بدنه عليه
 اعادة الطواف فان كان قد سجد فربحيه شائخ جامع كان عليه الكفارة ومن عرك في
 وان كان قد انصرف من السجدة فانه يتم ثم جامع لم يلزمه الكفارة وكان عليه عام السج
 ومضى جامع الرجل بعد قضاء مناسك طواف النساء كان عليه بدنه كفت هذا
 وقد قال رحمه الله وان كان قد انصرف من السجدة فانه يتم ثم جامع لم يلزمه كفارة
 من طواف الزيارة يكون قبل طواف النساء ومضى جامع الرجل بعد قضاء مناسك
 قبل طواف النساء كان عليه بدنه من ان رحمه الله ذكر في باب السج قال ومضى جامع
 الرجل قبل ان يفتقر كان عليه بدنه **الحرام** الشيخ رحمه الله يردسان ما على السج
 فكان يقول لم يلزم الكفارة لو قطع السج ووطئ عامدا اما لو اعمد انه يتم السج
 فله فواقع لم يعلق به بهذا الاعتبار كفارة ولو كان لم يطف طواف النساء

رحم صيد انما جازى الحرم فقال
 عليه الجزاء لان الآفة حاوثة الصيد
 من ناجية الحرم صو

وجبت الكفاية لاجل طواف النساء لاجل السعي ويجل قوله علما اذا طاف
 طواف النساء واقف فطافا انتم السعي ثم علم على انه قد روي انه اذا افعل ذلك
 دم برة وروي عن حماد بن عمار قال قلت لابي عبد الله رجل ممنع سعي من النساء المودة
 ثم رجع الى منزله وروى عنه انه قد فرغ منه فقام الطواف واكمل ثم ذكر انه سعى في شواطئ
 فقال ان كان يحفظ انه قد سعى ستة اشواط فليعد وليتم شوطا ولبه في ما حلت
 دم ما اذا طاف برة وشكره من غيره من عمار بن عبد الله وراى او فقه او علم الطواف
 فعد دم برة **طواف** **رس** رحمه الله فاذا انتهت
 الى موضع الكعبة وهو السجادة والركن اليماني في الشوط السابع طقت يدك على الارض
 والصوت ضحكك طقتك بالبيت كيف يمكن ان يسطد على الارض في كل مرة
 ويطبق بالبيت **الحواش** يريد ما لا يرضى حائط البيت والارض يجمع اسمها على الراس
 سواء كان ملحق في الارض او مبنيا **رس** رحمه الله وسعى ثلاثا ان يطوف بالبيت
 ثلثا وسعى اسبوعا فان لم يتمكن من ذلك طاف ثلثا وسعى شوطا كيف سعى
 ان يطوف ثلثا وسعى شوطا واما واحد وخمسون اسبوعا وعلية اشواط وكيف
 سعى الا نعرفه فان لم يسبق **الحواش** اذا اجتمع الرواة لم يكن الزيادة في
 منها وقد روي ذلك مع غيره من عمار بن عبد الله قال سعى في الشواطئ ثلثا وسعى
 اسبوعا عدد ايام السبع فان لم يسطع فثلثا وسعى شوطا وهذه الرواية
 صحيحة فيعمل عليها وليكن الاشواط الثلثة بالاسبوع الاخر او تزداد ما

السعي **رس** رحمه الله ثم يسبح الى المروة شيئا
 ان عكس منه فان لم يمكن حيازه ان يركب فاذا انتهى الى اول رفاق عكسه بعدا
 تجاوز الراد الى المروة سعى فاذا انتهى الى البيت السعي ومشى شيئا كيف جعل
 رحمه الله اول رفاق عكسه بعد تجاوز الوادي الى المروة سعى فاذا انتهى الى البيت
 السعي ومشى شيئا كيف جعل رحمه الله اول رفاق عكسه ابتداء بالسعي قوله
 فاذا انتهى الى البيت السعي وهو اسبوعا ونهيا اشكال **الحواش** لا بد ان
 في هذا الكلام اخلا لا يعضد الحديث المروي وهو رواية طاعة قال سألته عن
 السعي في الصفا والمروة قال اذا انتهت الى الدار التي بينك عند اول
 الوادي فاسع حتى تنتهي الى اول رفاق عكسك بعد تجاوز الوادي الى المروة
 فاذا انتهت الى البيت فكف عن السعي وامش شيئا واذا اجبت في عند المروة
 فابدأ عند الزقاق الذي وصفت لك فاذا اسهبت الى الباب للمدخل قبل
 الصفا بعد تجاوز الوادي فالكف عن السعي وامش شيئا عند الحديث
 بعينه اخل ببعضه فاضطر بالخط **رس** رحمه الله ولا تسعي للمسمع بالجرة
 الى الحج ان يخرج من مكة قبل ان يقضى مناسكها الا لفرة قال اضطر الى الخروج
 خرج من مكة لا يتوجه الى الحج فان امكن الرجوع الى مكة مضى الى خارج مكة فان
 خرج من خارج مكة فان دخل في غير الشهر الذي خرج فيه دخلها وما بالوجه الى الحج
 عمره الاخرة هي التي يجمع بها الحج قوله قبل ان يقضى مناسكها كلها وان

اشارة الى مناسك الحج فان كان الى مناسك الحج فكيف يجوز ذلك وقد تبين
ان لا يجوز ذلك لالتباسه والارضى ومن لا يتمكن من العودة الى مكة وان كان اشارة
الى العمرة فكيف قال وخرج فما بالح وسقط عمرة **الحجاب** المجمع اذا دخل مكة
الى مكة صار متطبا بالح فلا يجوز له الخروج الا بعد اتمام مناسك العمرة والاحرام
بالح وهذا القول هو مناسك مكة ليس بالطواف ولا السعي للحج فان خرج بعد التيمم
بمناسك العمرة ولم يحرم بالح فان عاد في شهره جاز له الا ان كان بالح والاحرام
معها الاولى وان دخل في غير الشهر استأنفت عمرة يدخل بها الى مكة ويجعل
الاحرام معي بعد الاولى لان العمرة المجمع بها تدخل في الحج لا يفرق بينهما
الاحرام بالح **رواه** رحمه الله ومضى دخل الانسان
يوم الروم الى مكة طواف وسعي وقصر واصل ثم بعد الاحرام بالح فان لم يلحق
مكة الا بعد عمرة جاز ان يفعل ذلك ايضا فان دخلها يوم حرمه جاز له ان يحل
انضا عنه ومنى زوال الشمس اذا علم انه يلحق عرفات **الحجاب** هذا الحديث
مربوب ضابطه ان اذا دخل مكة معهم فانظروا ان مناسك العمرة وان
الحج المكمل اذ عرفات جاز له ذلك وان علم ان ان تسفل فليترك سعيه
الى الحج ومضى الى عرفات وهذا يختلف عند المكلف والارمان في طول الامام
زيارة البيت الرضوي **رواه** رحمه الله ومضى
ابن ابي عمير اكره لآله الا الله والله اعلم ما يدانا ولا الحمد على اولانا ورزقنا من الله

وقال في باب صلواتي على ابي عبد الله اكره لآله الا الله والله اعلم ما يدانا ولا الحمد على اولانا ورزقنا من الله
ما يدانا ولا الحمد على اولانا ورزقنا من الله الا بعد اتمام مناسك العمرة والاحرام
بالح وهذا القول هو مناسك مكة ليس بالطواف ولا السعي للحج فان خرج بعد التيمم
بمناسك العمرة ولم يحرم بالح فان عاد في شهره جاز له الا ان كان بالح والاحرام
معها الاولى وان دخل في غير الشهر استأنفت عمرة يدخل بها الى مكة ويجعل
الاحرام معي بعد الاولى لان العمرة المجمع بها تدخل في الحج لا يفرق بينهما
الاحرام بالح **رواه** رحمه الله ومضى دخل الانسان
يوم الروم الى مكة طواف وسعي وقصر واصل ثم بعد الاحرام بالح فان لم يلحق
مكة الا بعد عمرة جاز ان يفعل ذلك ايضا فان دخلها يوم حرمه جاز له ان يحل
انضا عنه ومنى زوال الشمس اذا علم انه يلحق عرفات **الحجاب** هذا الحديث
مربوب ضابطه ان اذا دخل مكة معهم فانظروا ان مناسك العمرة وان
الحج المكمل اذ عرفات جاز له ذلك وان علم ان ان تسفل فليترك سعيه
الى الحج ومضى الى عرفات وهذا يختلف عند المكلف والارمان في طول الامام
زيارة البيت الرضوي **رواه** رحمه الله ومضى
ابن ابي عمير اكره لآله الا الله والله اعلم ما يدانا ولا الحمد على اولانا ورزقنا من الله

وقال في باب صلواتي على ابي عبد الله اكره لآله الا الله والله اعلم ما يدانا ولا الحمد على اولانا ورزقنا من الله
ما يدانا ولا الحمد على اولانا ورزقنا من الله الا بعد اتمام مناسك العمرة والاحرام
بالح وهذا القول هو مناسك مكة ليس بالطواف ولا السعي للحج فان خرج بعد التيمم
بمناسك العمرة ولم يحرم بالح فان عاد في شهره جاز له الا ان كان بالح والاحرام
معها الاولى وان دخل في غير الشهر استأنفت عمرة يدخل بها الى مكة ويجعل
الاحرام معي بعد الاولى لان العمرة المجمع بها تدخل في الحج لا يفرق بينهما
الاحرام بالح **رواه** رحمه الله ومضى دخل الانسان
يوم الروم الى مكة طواف وسعي وقصر واصل ثم بعد الاحرام بالح فان لم يلحق
مكة الا بعد عمرة جاز ان يفعل ذلك ايضا فان دخلها يوم حرمه جاز له ان يحل
انضا عنه ومنى زوال الشمس اذا علم انه يلحق عرفات **الحجاب** هذا الحديث
مربوب ضابطه ان اذا دخل مكة معهم فانظروا ان مناسك العمرة وان
الحج المكمل اذ عرفات جاز له ذلك وان علم ان ان تسفل فليترك سعيه
الى الحج ومضى الى عرفات وهذا يختلف عند المكلف والارمان في طول الامام
زيارة البيت الرضوي **رواه** رحمه الله ومضى
ابن ابي عمير اكره لآله الا الله والله اعلم ما يدانا ولا الحمد على اولانا ورزقنا من الله

الخبر وان كان مقطوعا فانه مطابق لما حصل **وليس** رحمه الله ولا يجوز ان يصل الانسان
 الزينة مع الكفر مع الاختيار وقال في باب ما يجوز الصلوة فيه من الشيا والكان
 وكبره صلوة الرافض في خوف الكفر فهو مما مع الاختيار **الجواب** ان اللوط محمول
 على الكراهية **باب** الزيارات **وليس** رحمه الله يجوز للامم ان يزعم
 لعوم في المشركين ويجوز له ان يضاهيهم على ما راه ولا يجوز لاحد ان يدعي عليه الا بآداب
 كانهما جماعة من المسلمين في زينة فاذا واحد منهم لم يشرك كتاب فمعه ما فيه من الكفر
 ولم يحل لاحد منهم الخلاف وان كانا ادونهم في الشرف كما كان او عبدا او قال برادهم
 مشركا او غير مشرك ثم خفوه ونقص ذمامه كان غدارا انما كيف قال في المسئلة الاولى
 ولا يجوز لاحد ان يدعي عليه الا بآداب وقد افاض في احوال المسلمين في ذلك **الجواب**
 انه لا ينافي ان يزعم الواحد لعوم فهذا لا يعنى ذمامه على الامم اما اذا ادعى للواحد
 معنى ذمامه على الكل لقوله على الامم ويسعى بدعتهم اذ انهم وكذا اذا ادعى لواحد
 لم يلزم ان يجوز لان ذمامه ماض للواحد على غيره وعلى نفسه **باب**
 كراهية الدين **وليس** رحمه الله وقد روي جواز الاستدانة اذا اخرج من ذلك الى نفقة
 وذلك قول عدلانه اذ كان له ما يجمع الره فاما اذا لم يكن له ذلك فلم يكن له واجبا
 عليه فكيف يجوز ان يحسب ان سددس ويتقضى بالمعنى عليه كيف هذا القول في
 رحمه الله وقد روي جواز الاستدانة ثم قال فكيف يجوز ان يحسب عليه ان سددس
 في الرواية جواز وفي قوله وجوب **الجواب** في الرواية جواز ان سددس في المعنى

الشيء على ما ذكرنا كان له مال او حصة تنقص منه ثم قال يتعدى الا يكون له مال فان لم يكن له
 محسب عليه ولو لم يحسب له محسب عليه فكيف يجوز ان سددس ويتقضى بالمعنى عليه وهذا
 كلام محسب عليه في اكثر النسخ مثل ما ذكر في هذا السؤال ومنه ان كان اللوط كذا في اللوط
 مضطرب **باب** قضاء الدين من الميت **وليس** رحمه الله فان قيل
 ان من وعده دين وجب ان يقضى عليه من دينه سواء كان قبله عدا او خطا فان
 كان ما عليه محسب عليه وكان قد قيل له ان لم يكن لاولئك التوبة الا بعد ان يقضوا الدين
 ثم صاحبهم فان لم يفعلوا ذلك لم يكن لهم التوبة على حال وجاز لهم العفو بمقدار ما
 يصيبهم من ان يحسب ان يقضى ما عليه من دينه الا بعد ان يقضى القابل بالدين وليس لهم
 الاغنى من قوله جاز لهم العفو بمقدار ما يصيبهم وهو تقدم ان ما عليه محسب عليه فكيف
 محسب عليه ويجوز لهم العفو بمقدار ما يصيبهم **الجواب** انما وجب قضاء الدين من دينه
 فلا يملكه فلا يورث الا بعد الوصية والدين والما اشتراط الوضوء العالي
 الدين فلا حاجة له الى ذكره لانه شئ قد استوفى لكن لما جرت العوائد ان يطلب
 ما له عوضا عنه فلا بد له من بدله الا ان النادر في حكم مطلق نظرا الى الغالب لو بدله نفسه
 ودون الدين لم يحسب له الدين الماسعهم من التوبة وجواز ان يعفو عنه شدة الروايات وذلك
 ابو بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يعمل وعليه دين وليس له مال فله مال ولله مال
 ان لم يبعده اذ له عاقبة وعليه دين فقال انما يصيب الدين هم الحماة للقابل فان لم يمسوا او
 دمه للقابل يجرؤون ان ارادوا التوبة وليس لهم ذلك حتى يضمنوا الدين للقرآن فالحديث

كما يراه اجاز لهم ولم يحرم التودد الا بعد ضمان الذي ثم الذي ان اقول ان الروايات ضعيفة
 السند بادرة فلا عارض للاصول **باب** **سبع** الدين **باب**
 رحمه الله وفيه ما لا يقبل فيها لم يلزم المدين اكثر مما وزن المشرى كلف موزن لا
 عليه ولا اكثر منه بها وما لا يكون الا بالمتكلى وقد قال في باب العرف ان السبع في
 لا يجوز الا مثله بقتل نخذ اول ما يحوز منه واد كان المتكلى لا يحوز السبع فيها الا
 مثله بقتل يكون هذا السبع باطلا ثم قوله لم يلزم المدين اكثر مما وزن المشرى وهل للسابع
 الرجوع على من عليه الذي بافضل مما وزن المشرى **الحال** يحل قوله وفيه ما لا يقبل
 باطل مما لا عدل فيه في الغيبة لا يصح ما لا يحسن فاما الجنب الواحد في الربا لا يجوز
 التفاضل فيها وقوله لم يلزم المدين اكثر مما وزن المشرى استناد الى رواه محمد بن الفضل
 قال طلب للرضا عليه السلام رجل المشرى فباعه على رجل ثم ذهب الى صاحب الدين فقال
 ادفع بالثمن ملكك هذا شر مني من مال يدفع اليه فبيته ما دفع الى صاحب الدين
 وبيع للرضا عليه السلام فخرج مع اتبعه هذا يدل على ان التفاضل على الغريم سخط **باب**
 الترضي **باب** رحمه الله واد استوفى لان يشا كان عليه ذكوة ان تركه محاربان
 اذ اده كان عليه مثل لو كان المال له لم يكن له سخط ذكوة ثم التراضي لان بشرط
 المسترضي تركه في نفسه كذكوة على التراضي دون المسترضي فما عكس ذكوة
 في ذكوة المسترضي بالتهمة **باب** قوله ان اذ اده كان عليه مثل لو كان المال له لم يكن
 لا يدل على الوجوب لانه انما يتصور على من عليه بل يشهدا لو كان المال له لم يكن له ذكوة

اولاً ان ركة التجارة سميح ولا يحسب فكون المراد بتركه ان عليه ذكوة سميحاً
 لا مثله بل ذلك وهذا من غير احد من هذه النسخة بالوصف بها والما انما ذكوة
 فانما يحسب بعد ما يتركه المفسر بحال هو لا فان الركة تجب عليه فان شرط ذكوة على
 المفسر بولان اصحهما عندنا ان لا يصح الشرط لمنافاة المشرى كما لا يشترط عليه
 اوصاف واحداً لان المقصود بالعبادة تركه كنية المفسر ويحصل المصلحة المقصودة
 فلا يتوهم فعلى العزم تركه الكلف لا في صورة محض **باب**
 الكفالات والضمائم والحوالات **باب** رحمه الله وفيه ما لا يقبل في غير
 مسئلة المضمون عنه ذلك وقيل المضمون له ضمان قد يترتب عليه المضمون عنه الا ان
 يتركه وما لا يمتثل ضمان المبيع ويكون الحق على اصيله لم يحصل فيه الضمان وليس
 للمضمر من المضمون عنه رجوع فيما ضمن اذا ابيع بالضمان عنه **باب** الضمان **باب**
 يتعدى ضمان الضامن والمضمون له ولا يمتنع على ضمان المضمون عنه لان الضمان يحل
 بجزء الضمان ولو قضى الاجنبي من الغريم ورضي صاحب الدين لم يكن للمدين رده مكره
 وما ذكره الشيخ في التهمة قد رجع عنه في المبسوط وما لا يخبره فاجاب عنه **باب**
 رحمه الله وفيه ما لا يقبل في غير احد من هذه النسخة بالوصف بها والما انما ذكوة
 الاجل كان للمضمر من المضمون عنه حتى يحضر المضمون او يخرج الباع عليه قال بشرط ضمان
 المضمون وما معنى كلامه **باب** يعتبر في صحة العقد كونهما جازي الموقوف وان
 المكشوف ما يرفع عنه الاستبراء وما يكون اشارته الى ذلك **باب** رحمه الله وفيه

له على غيره مال فاحال به على غيره وكان الحال عليه من المال وقيل الخواصة
 منه لم يكن له رجوع عليه من ذلك الحال به عليه ولم يصح بعد ان يكون قبل الخواصة لم يمتثل
 الخواصة الا بعد ضمان الحال عليه ولم يصح من اجل ذلك كان له مطالبة الجليل ولم
 يبرأ منه الخواصة فان كشف لصاحب المال ان الذي احصل عليه به غير ما بال مال لم يملك له
 وكان له الرجوع على الكديون بغيره على ما لم يبرأ الحال له بالمال المحلل في حال ما يحمله
 كان له ايضا الرجوع عليه ان وقت **الحال** ظاهر هذا الكلام ينص الى ان
 على من الجليل دون الحال عليه وان لا يبرأ الحال الا اذا ابرأ الحال لا يبرأ الخواصة
 ويستند في اشراف البراءة الى ايراد الجليل غير زارده فراحده ما في الرجل يحلل
 بالمال له على رجل حال اذا ابرأه فليس له ان يرجع عليه فان لم يبرأه ان يرجع
 على الذي احواله والصحيح ما ذكره في الخلاف والمبسوط انه لا يبرأه من الشيء ومع
 ضمان يبرأ الجليل سواء ابرأه او لم يبرأه **رواه** عنه فان لم يكن على الحال قال
 انا اضم ما ثبت له عليه ان لم ات به الى وجه كذا وكذا انتم لم يحقره وجه عليه
 ما قام به بالبينة لم يضمن عليه ولو قال انا ضام او وضمت لزمه ولكن كيف
 لم يبرأ او احوال اضم له ان لم ات به **الحال** يذ ان ضامه يبرأه او احوال انا
 لم يثبت له عليه فضمن وجه عليه فامتنع بالبينة وشهد في الزمان الحد وشعار
 العرب كثير قال السدي ومكان ريف اديه اذ في فراسه فخذ من غنما معناه
 فخذ من غنم اديه **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال**

انتم

احسن الكسب والوكيل فقال الوكيل قد اعطيتك الفل والكمون والكمون كان على الوكيل النصف
 اعطيتك والكمون لم يكن له اقامة البينة على ان قد غلبه فان لم يكن له اقامة البينة على ذلك كان على الوكيل
 النصف انما اعطى له من الفل والكمون فان حلف كاتبه وكان له بنية حلفه فانه قد غلبه والى من غلب
 من الغنم حلفت وكان له من وقت ما اقام البينة على غلبه من الغنم انما اذا اصبح من الغنم حلفت
 وكان له ما المانع ان يكون هو الوكيل قد غلبه اذ كان على غلبه **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال**

انفسه من الوكيل وصاحب الحق اذا ادعى الوكيل دون الوكيل
 اللقطة **رواه** عنه في الحزم من غير تميز من الدلائل والمواسم فان جاءه
 بغيره لم يبرأه من شيء فان اراد ان يحرمه مما يذبحه عليه ويكون الاجرة مأخوذة من صاحب
 الحال يحل وليس ذلك واجبا عليه وقال في باب اخر من فدية الحج وهو وجد شاة في الحرم فلا
 يجوز له اخذها فان اخذها فليعده سنة فان جاءه صاحبها ولا تصدق به وكان ضام
 اذا جاء صاحبها ولم يرض له **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال** **الحال**

رد عليه وان لم يحضر صاحب البينة
 لصدق به عنه وتبين عليه شيء
 جاء صاحبه هو

فلا والاول **رواه** وهو وجد شيا ما يخص الى التفتة عليه فبسطه ان رفع
 خبره الى السلطان لستف عليه من المال فان لم يجد ما نثره عليه كان له الرجوع على صاحبه
 ما امن عليه وان كان ما امن عليه قد اصاب شيئا من ثمنه ما يقدره او ركونه او لينة كان ذلك اذ
 ما امن عليه ولم يكن له الرجوع الى صاحبه كمن قال كان ذلك بائنا ما امن عليه وقد يكون
 اريد او انتهى **رواه** قوله بائنا ما امن عليه على جواز اخذه بائنا وانتهى على كذا
 التفتة اريد رجوع من قبل او نقص رده وانما من هذا الذي يخصصه لاصل ان كان كلام
 الشيخ محضى عليه وجعله بائنا التفتة كيف كان وليس عرضي
 جعله الشهود **رواه** وهو لا يثبت بشهادة الواهي على نفسه وصلى له ولا يقران
 ما شهد به عليه يحتاج ان يكون مع غيره من اهل العدالة ثم خلف الخصم على امره وما يثبت
 مدونه مع غيره من اهل العدالة لم يجب مع ذلك على ما التفتة من الواهي وغيره قوله
 عن ان ما شهد به عليه **رواه** يعني ان الواهي وان شهد مع غيره فيغير الشهود في
 اثبات الحكم الى التفتة لانها شهادة على ميت ولا كذا الوشيد المور على حي
 مع شهادته آخره فانكم للمدعي بشهادة ما غير معنى هذا اذا لم يكن الواهي نيا له
 بولاية ولو كان له في ذلك ولا يتم قبل شهادته وانتم الوشيد مع الشاهد الآخر
 الى يقره ولا يخل رواء العنصر ما كتب الى ابي محمد عليه السلام هل يثبت شهادة
 الواهي بحد على رجل مع شهادته عدل فوضع اذ شهد مع آخر عدل
 فعل المدعي **رواه** وهو لا يثبت بشهادة الواهي اذ اثبت كمن يثبت

يحتاج الى الرواد وان كانت شهادته في حال صحته ثم على جواز قبول شهادته من غير
 الرواد لا فرق في الموصفين وقوله اذ اثبت ما معنى اثبت والفرق بين الاعني
 وفي الاعني في ذلك حتى يقول اذ اثبت **رواه** كذا يكون فعلا كالنقل والمخرج والعصب
 فانه لا يصح ان يشهد به الا المصير ولا كذا الاقرار والتمسك بالعقد فاذ انما
 الاعني اشهد به فعل او خرج لم يتقبل اذ اشهد به كمن يجر او اعلم الشهادته
 قبل ولم يرد اختصاص التبرال ما يعرفه الرواد بل لما قبله من يقره لان يقره لا
 يعترفه اولى فلهذا اقتصار على ما يعترفه له لانه على الارض والماء ولا يثبت بشهادة
 الاعني اذ اثبت فهو اما ان يكل على معنى محض ويتصدق انما كذا في حقه لانه موضع الا
 او انه يشهد بالاثبات لا بالنفي وان كان ذلك معتبر في غير الاعني وكذا نقل
 الحديث الذي رواه محمد بن عيسى قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الاعني
 شهادته حال نعم اذ اثبت **رواه** شهادته في الرواد
 وهو امر وكذا كذا ان شهد على رجل من ثم رجعا الزنا فقد راى شهادته فانما
 احدهما الزم تبارك الله وهو النصف ثم لا يرجع على من اخذ المال با اخذ كذا با اخذ
رواه الشيخ بعد انهما رجعا بعد الحكم ورجع الشهود بعد الحكم لا يجب
 نقص في مرجع مدعي الشاهد لان شهادتهما على الزم لغا في شهادة الشاهد
رواه القضا **رواه** وهو امر واذ اعلم المدعي طهر الكنت
 ما احتضار اجعل مع مدعي الزنا لا يحضره غيره فكذلك بخلافه في اجرة نظرهما

وان لم يحضر عند انقضاء الاجل خرج خفيه من حد الكفالة بل الكفيل هو الغريم
ام غيره وما معنى هذه المسئلة **الحجاب** الكفيل غير المدعي بكاه يتول اذا اذنت
البينة جعل مع مدة زمانه ويكون معه من يضمن له ويكفل بخفيه البينة رابعة
تدبره وتكفل خفيه فان احضر المدعي بينة والاحرج المكفول بالكفالة عند
الاجل **باب** جامع في الصماء والاحكام **باب** رحمه الله
قلت لان جعفر عليه السلام رجل دفع الى رجل انق من يخطبها بماله ويخبرها
مالا فخطبها منه قال ذميب المال وكان لغيره من مثله وماله كثر لغير واحد قال
كيف صنع اولئك قال اخذوا اموالهم فقال ابو جعفر عليه السلام يرجع عليه بماله
ويرجع من عند اولئك قال عليه السلام يرجع عليه بماله لانه كان له نصف المال
فكان يول يرجع عليه بما يخصه من المال وان كان يتربط فيه لم يرجع على اولئك ثم
في الخبر ان اولئك اخذوا اموالهم وخذوا له كيف يتخاد **الحجاب** يحل في الحديث
عليه اذا خرج ماله في اموالهم خذوا له وكان طريح ما ذنم فانهم اذا اخذوا اموالهم
اي قدر اموالهم يرجع من عليه بماله ويرجع من على اولئك بما اخذوا له لا يضمن
لان العود برائهم اخذوا وما ذكروا تاويل والا فالخير مضطرب ما ذكرناه ارب
الى تاويله **باب** رحمه الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل دبر غلامه
وعليه دين فزار اخرا الدين قال لا تبرئه وان كان دية في خفيه وسلامه فلا يسبل
للديان عليه كيف قال عليه السلام لا يسبيل للديان عليه والتدبر وصحة الرواية

لا يكون الا بعد قضاء الدين **الحجاب** هذه رواية رواها اوسم بن جعفر عن
ابي بصير اوردا الشيخ على مودتها لا يحل على مودتها لا يحل عليها ان تصف
سندك ولما فانها الاصول **باب** **الحجاب** الخطورة
باب رحمه الله وكسب المغنيات وتعلم الغناء ام ثم مال يعود ذلك ولا
ما بس باجر المغنية في الاعمال اذ لم يتفق بالاطيل ولا يدخل على الرجال
ولا يدخل الرجال عليها **باب** هذا الخبر بان نزل الغناء والنساء في القوم
الاول على العموم والاباحة اخيرا على الخصوص فيعمل بالعام فيما عدا الخبيث
ومثله كشرقي هذا الكتاب وغيره ويدل على الاول روايات منها ما روي عن ابي
عبد الله عليه السلام قال المغنية حرة وطعن من كل رجل من كسبها ونزل الى الحسنة السلام
شأنه صحت وتعليم من كثر الاستماع منها في نفاق ذلك الاجماع فما يدل
على شأن رواه ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اجر المغنية التي تزني
ليس باس **باب** رحمه الله يرجع مالا من طلال وجرام ثم لم يتغير له اخراجه
وحل له الباقي فان تغير له الجرام منه وجب عليه رده الى صاحبه لا يسرع كراه
قال لا يجد روي وروشه فان لم يجد له وارثا تصدق به عنه ولم لا يكون للامام لان
له ميراث من لا وارث له **الحجاب** انما يكون للامام ما يعلم وفارص صابرة ولا وارث
له سواه اما لا يعلم موته ولا يعلم وارثه فلا واعاد الشيخ في طهاره المال
بالحسن على رواه سعد بن عبد الله عن رجاله الحسن بن زياد عن ابي عبد الله

قال ان رجلا اتى امر المؤمنين بمعا الى اصبحت بالالا عرف حلالهم حرام
 معالي الخس في ذلك الحال فاما سيجانه رضى من المال بالخس واجتنب
 ما كان حجة على **كتاب** **التجارة**
 رده فاداسموا صورة التوا في اديهم واربعوا الله بملوكهم وشعروا
 باذانهم الاربعاء باليكت بموجب حضور الخواص في القلب اذ لم يكن
 حضور القلب لا سمع ما ارسل الله قلبه **كتاب** فلهذا ارعوا امان الرعايته
 وهو الخط واصحابه رعو ان هذا بالهرة او غير قولهم ارعوا في سعة الى انفسهم
 في القلب وكيف كان فالتقاسم ان حال اربعة قلوبهم الى جعلوا رابعة
 لقوله فلا حاجة بالعدد الى والباء ولكن الشئ عدل في معنى التماس الى
 لفظ الرواية التي رواها جابر بن عبد الله عن جعفر عليه السلام ووجدت في نسخة اخرى
 بملوكهم وهو غلط لان الاربعاء هو الجمع في التسع والاربعة لا يدخل في ذلك
 هنا فانه قال اربعة قلوبهم وسمعوا اعل فعمل وذلك يحتاج الى اجتماع الاربع
 ولو اراد بالجمع الاصحاء وهو اما لا السمع لسمع الصوت المكن في غير اليه
 مع حضور القلب خوفا من عارض منع السماع كالهواء والاصوات الخفيفة
 فمحتاج مع حضور القلب الى الاصحاء لهذا المعنى **كتاب** **السمع**
 وسمعوا ان يسمعوا في كفاية خمسة اشياء وجمع السماع ودم المشرق و
 كتمان العيوب والعنى على السمع والربا كيف يكون همه وفي النسخة الى

السماع اربع وبالبسة الى المشرق اربع ايضا اذ اقيمت الى الناس الواحد
 ثم صرح السماع ودم المشرق الى الماد **كتاب** **السمع** لارب ان كل ان ياتوا به
 لانه ان يكون ماعا او مشرا فليكون الما حصل على هذا العدد لسان الواحد
 احد اشياء لكن هذا بالبسة الى العدد المعنى اما اذ اقيمت الى التجارة
 كما في فليس انفراد احد القسم في غير الآخر يخرج الما كونهما قسمين في
 التجارة فان النسخة المتعاقبة الجزئية يوجد في الاشياء وان كان لا يوجد الا
 احد ما يتناول العدد قسمان اما زوج والمافرد والعدد لا يستلزم **كتاب**
 على كمن في محله المكان الوقوع ولو منزه اعلم ان الشئ رده الله استند في ذلك الى
 رواية السكوني عن عبد الله عليه السلام في ماع واشترى فليست في حلالهم
 قال والماع اذا ماع والدم اذا اشترى والمراد احتساب ماع السماع مستقيم
 المشرق ما يشترى **كتاب** رده الله عليه النسخة فيما يفعله لكل احد ما يحسن عليه
 ذلك **كتاب** يقال في الشئ اذا اخلص ونصح له التول الى اخلاصه في حق النسخة
 فعلى هذا يكون وجه النصيحة لكل واحد من هذه الافاضة وموانع العمل لفعله
 بطريقين ظاهر **كتاب** رده الله واذا الى سورة فلا يكون اوله في رده الله
 الم لا يجرم كمن المنة وكذا قوله في ماع لغيره فلا يشترى **كتاب** **السمع** انما عدل في حرمته
 بالجمع مع جوازها لان غير اذا اريد به النسخة كان الماع في النسخة كما قال في قوله
 ولا فتوى ولا عدل وكما قال النبي عليه السلام لا تسبق في حرم لان الاخبار

٢٦
 نفي الفعل ابلغ من النفي في النعماء **باب** في الاحكام ولا يجوز ان يجره على عبثه
 بل سمع بغيره فانه على ما اذا اطلب في الشيء كثر ايجره الامام على سبيل ما
باب قال المفيد رحمه الله سلطان ان يسمع النعمة على ما يراه من المصلحة بالمصلحة ما
 ويتم سداد وانما الشئ رحمه الله ذلك وهو لا يجره على ما لا يجره على ما لا يجره على ما لا يجره
 بالآلة والخزوني روايات الاصاب في صفة غواصة على علم السلام رفع الحديث
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له لو قوت عليهم فحق في بني في وجهه وقال انا
 انتم وانما السور الى الله يرفع اذا اشتد ويخفف اذا استأنس **باب** وانما يكون
 الاحكام اذا كان بالناس حاجة شديدة الى شئ منها ولا يوجد في البلد
 غيره ثم قال بعد ذلك وجد الاحكام في الرخص وقال السور ارفعى يوما فقام
 مع الرخص وقال السور احكام **باب** الرخص والعم لا ينافيان في الاحكام
 فقد سمع ارباب العلم من سواهم وان كانت واسطها للزيادة في شئ ذلك
 احكاما والشئ رحمه الله تعالى في حدوده هذه الرخص في الاحكام على ما رواه السكوني
 وهو على ما لا يعمل بما ينزه به والحق ان مع محكي الاحكام كثر المحكمات من ما يجر
 عملا بالا حديث العظمى ودفع الضرورة الحام واستضعافا لمشتد
 حرب المدية **باب** وكذلك ايضا يكره ان يسمع حاكم لما دلفا بغيره بما يباع
 في البلاد وان لم يكن شئ من ذلك عظموا لكن ذلك من المنومات كيف يكون
 من المنومات بل في المحكومات **باب** سمع ما سمن كراهية ولا يجر من سمعته

منه ما لا يكون كره لا معنى ان كراهية ما سمنها للشرع **باب** وان عرفنا
 في ما لم ياولا يعرف مقدارها ولا فرائد على فخرج حسن ذلك الحال ويضعه في
 قبل ان يعرف ان الرأيا اكثر من الحسن يكون الحكم الصالح كذا ما خرج خفا آخر لان الحسن
 الاول لم يستوجب ما يحسن ان في الحال من الرأيا **باب** الظاهر انه يمكن اخراج الحسن
 مع جهالة قدر الحرام وجهاله ارباب وان عرف في الجملة انه اكثر من الحسن والاول
 الاخراج حتى يحصل السوء وذلك ترك الظاهر الرواية وحسن ذلك رواه الحسن
 بن زياد عن ابي عبد الله عمه قال ان رجلا اتى امر المؤمنين على السلام قال يا المؤمنين
 اني احببت الا لا اعرف حلالا من حرامه فقال له اخرج الحسن من ذلك فان امره غرضي
 قد رضيت مما لا يحسن واجتنب ما كان صاحب يعمل وهذه الرواية متبوية
 الاصح **باب** **باب** ولا يكره ان يكره الا انما يكال او يوزن فاما ما عدل فافادته
 ثم قال واما ما لا يكال ولا يوزن فلا بأس بالتفاضل فيه والحسن واحد قد اولا
 يجوز نسبة اذ كان لا رافضة فلم لا يجوز نسبة **باب** الحسن قد اعنده على كراهية
 قال في الخلاف لا رافضة في الحدودات ويجوز بيع بعضها ببعضها لا وتفاضلا
 تعد او نسبة ولو لم يكن على الكراهية كما كان كلامه متناظرا لا رافضة في الحدودات
 يجوز التفاضل فيه لما منع الشرع من النسبة فيه فلا يلزم ان يكون روافضا مع
 النسبة بالذهب لا رافضة مع هذا الاصح عنده نسبة رافضا في ذلك على
 الكراهية لانه لا يتفاضل في منية على الرافضة فكانت حلاله ويشهد لا يقتضيه

٣١
 الرابعا المكييل والموزون ما رواه زراره ومحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد السلام
 قال لا يكون الرابعا الا في مكان او بوزن فالروايت مقبولة من الاصحاب **والسابع**
 ولا يجوز مع الرطب البخر مثلا مثل لانه اذا اجف نفق فعل يجوز غير مثال
 فان لم يحكم كمن حاشا الى قوله مثلا مثل ولم يراع هذا الحكم في اللعب و
 الرطب لانه الجفاف والنقص علم في بطلان **السبع الحجاب** انما قيد بالمثل
 لان الحكم المتفاضل فيه معلوم بالاجماع والخلاف وقع في موضع متماثل فان
 لم يخط العاقل ليكون دالا على موضع الخلاف المطايع ودالا على الوجه الآخر
 بالاثبات لانه اذا منع مع المساواة لجواز النقصان المتوقف على النقصان
 الواقع اولى وانما لم يراع ذلك في السبع لانه من الخلف في الروايت مع
 البخر فلم يعد الحكم في موضع النقص وقصر في مساوئ الخلاف واللا يلزم
 من النقص على العلم في موضع بعد ما في موضع النقص **والاداء** انما هو
 فلا يجوز بالتفاضل فيما تعدا ونسبة الاداء والاداء والاداء والاداء
 ثم قال بعد ذلك والحق ان اذا اختلفت اجناسها حيز التفاضل فيما تعدا ولا
 يجوز معه لم لم استثنى اللجان ايضا مع الدليم والدائم مع انه جاز التفاضل
 في الدائم والدائم في العدم والمساوية وشبهه السبع الرطب والتمر بالزبيب
الغراب اللجان اذا اختلفت سقط اعتبار التسوية في بعضها والمساوية انما يقع
 فيها لكونها لا يضيظ بالوصف بحال حكم المساوية في الدائم الدائم الدائم

بالدريم

بالدمية الحنطة بالشعر لان الخنثى في الحنط انما هو لا شرا لا العنق
 في الحنطة والشعر لكونها كالحبس الواحد فالسبع لكان اختلاف سبب الحكم
والسبع فان كان الشيء سباع في بلد جاف وفي بلد آخر كيلة او وزنا فحكمه حكم المكييل
 والموزون في عدم التفاضل فيه بل اراد في البلد الذي سباع فيه كيلة او وزنا
 فيه وفي البلد الذي سباع فيها جاف **الحوا** الظاهر انه اراد الحريم في الموضعين
 لانه وصفه بان له حكم المكييل والموزون ولا يقال في المكييل والموزون ان له حكم
 المكييل والموزون وبعضه لما في قول اذ الاحكام العبدان فيه اعتبر
 الاغلب واطرح العادر وهو وجه ولم اتفق بما ذكره الشيخ رحمه الله على وجه
 ان يخرج له بانه اذا صدق علمانه مكييل او موزون في بلد صحيح ان يطلق عليه اسم
 او الموزون فمساو له الحكم لتعلقه على التسمية المطلقة التي تصدق بالوجه الاول
 فتصديق حقيقي **والسبع** واذا اصاب لافان دراهم بالدائم لم يحل ان ياخذ
 بالدائم دراهم مثله الا بعد ان يتبين ان الدائم في بلد جاف في بلد مثله
 بل اراد في الصفة او في الوزن وان كانت مثله في الحد وشم بل في هذه المسئلة
 والى مثله تفاوت وهي قوله واد كان لافان على صير في دراهم او ذمار فتقول
 لحوال الدائم الى الدائم او الدائم الى الدائم وساعة كان ذلك جائزا
الحوا قد تقدم في هذه ان العرف شروطه بالاعتبار واذ ابا الدائم الدائم الدائم
 لم يحكمه القاضي الدائم حتى يتبين انما اذا اشترى السبع شيئا بكماله الدائم قبل

١١

٣١
 قبل قبضها لم يصح البيع الثاني لانه اشترى شيئا غير مملوك لان الثاني في وجه البيع
 الاول وهو متوقف على القبض فانما قال رحمه الله عليها مبالغته في المنع من العقد
 الثاني ليتبين ان المنع ليس يحصل اليه في العقد الثاني بل لعدم القبض في الاول
 لانه لو كان المنع لاحل الدر الصالح العقد مع التنازل كما تقول في البيع اذ اصل
 التخي ليس عند الشارع فانه ياخذ منه مثل متاعه غير زيادة وانما ذكر المشتري بماله
 في المنع وان لم يرد غير مثل الدر احم الاول ذنا ووصفي فكون قد دل على المنع
 مع التنازل ومطابقه وعلى المنع مع التنازل اذ هو من هذه والى غيرها فرق
 لان الاول كانت ثابتة في دمه الصير في غير ثقلها وهذا سبب في دمه المشتري الا
 بعد التناقص فلم يصح تحويلها ودل على جواز الاول بالحواس من محبوب
 ثم انما من حمار قلنا لا يبعد ان يكون له جعل عند الدر احم فيقول ان كنت حرا
 بوضع النعم فاقول له كذا او كذا فيقول الميسر في عندك كذا او كذا ادر احم وحقا
 فاقول نعم فيقول هو لها الى الدمار هذه السرة واشتريها عندك فانه في هذا
 فقال ان كنت قد استوفيت السرة فمؤد فلا يمس فيقول انما احوالته ولم انا
 قد واما كان كلام منى ومنه حال الميسر الدر احم في عندك وللهنا غير عندك
 فلما على بال لا يابس والداه مشهورة والاصول بكونه **در** واهم من
 مفره درهم ثم سقطت منك الدر احم وجازت غيرك لم يكن له لانه الدر احم التي
 اقترضها اياه او ساعا اتمه الوقت الذي اقترضها فله الخيار ان يسلم الى الموصى

الى

الى المستوفى **الحاج** الظاهر ان الخيار في ذلك للمقرض لانه اذا كان كل واحد
 منهما مبررا للدين فلهما الخيار في دفع ايهما شاء وانما يراه ان المستوفى
 الا الدر احم الاول لانه تفتي بالمثل فاذا تعذر لزم البدل وهو العدم والى
 الا حوازه وذكرا له هو ولام يونس في بعض الكتب انه في رجل كان له علة درهم
 فسقطت ماله الاول والى الثاني اصاب السخطان فكتب له الدر احم الاول وثقل
 ذلك روى عن ابن عباس **ولا يابس** ان سخط الانسان في درهم فصار
 بالي درهم من ذلك الجبس او مفره غير الدر احم وان كان الدينار لا سوى الدر احم
 في الحال وكذا لا يابس ان جعل بدل الدينار شاة او جزاء من الشاة او غير ذلك
 ليعتقن به من اربابا ويكون ذلك نكدا ولا يجوز نكته فلو تباها بالدر احم وتبين
 التوب لم يصح بل كان يصح هذا العقد **الحاج** نعم يصح لاني التباين عدة من
 في العرف حسب فلياذنم اشتراط فيما قبل التوب **در** ولا يخرج من تراب
 فان سخط كان ثمة للفقراء والمساكين فيصدق به عليهم لان ذلك لا يراه له ولا يميزون
 فاذا لم يحرمه لم يعمل به **الحاج** معنى قوله لا يجوز بيعه الى سابع العكس بل يجوز بيعه
 به وببيان ان المراد منه العكس لا مطلقا لتعليقه بانه لا يراه له ولا يميزون وهذا
 لا يصح فممنوع له صدقة بينهم وانما يصح منه للعكس روى عن ابن عباس عن علي الصانع قال
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن تراب الصواني قال نعم وتصدق به انما كان له الا انه
 قلت كان واقرا به فاجابا اصله قال نعم والخبر صحيح كذا العمل بعينه لا يظن

من الشيا

للدليل **والاولى** ان الصفة من الذهب والفضة معا ان كان مما يمكن
 تخليص كل واحد منهما من صاحبه فلا يجوز زعمها بالذهب والفضة وان لم يمكن ذلك
 فيها وان كان الغالب فيها للذهب لم يتبع الا بالفضة وان كان الغالب فيها للفضة
 لم يتبع الا بالذهب فان شأنا التقدان بين الذهب والفضة معا وان جعل
 شي من المسامح كان اولي احوط ما اتاه في محل شي آخر **والثاني** لا يراد بعمل
 شي معها فائدة لكن كما يتوال اذا سعت بهما ولم يحصل العلم بانها امكن ان يكون
 الجهر ان يرد ان عافها فاذا جعل معها شي كان في مقامه الرادة المتوهم
 هذا المسمى لانها اذا ابيحت بجذبي حرف كل جنس من الشئ الذي يخرجه من
 للمبيع فلا يثبت **الربا** ولا يجوز بيع شي من النقص اذا كان معها شي من المس
 او الذهب من اواله ذهب او غير ذلك الا ما له ما اراد ان كان الغالب النقص فان كان
 الغالب له ذهب النقص اقل فلا يجوز زعم الا بالفضة ولا يجوز زعم بالذهب هذا
 اذا لم يحصل العلم بمقدار كل واحد منهما على المحض فان كان ذلك مما يخرجه من كل واحد
 منها بجذبه مثلا مثل غير ما حصل لم لا يجوز زعمها الا بالذهب وان لم يتبع بالفضة
 وسع الخلل بالنقص وسع الخلل بالمثل **الجواب** اذا لم يقدار انها من الذهب وسع
 بمثلها وزيادة في مقابل المس او الرصاص جاز ذلك لعدم معرفة معلوم فلا يخفى
 المشروط في العلم فعد الى الجنس الاول لاسم من الرما لانه يمكن ان يجعل الشئ ازيد
 من ذلك الاقل او لان الاقل يعود في حكم غير المحسوس لان حكم الحسنة لا يخلو **س**

بلان

علم

جوز النقص لا يجوز زعم الا بالذهب او يحسن من النقص لم لا يجوز زعم **بالنقص**
الجواب من يجوز النقص راب المحسن ان النقص من النقص فان كانه معلوم
 فيعدل الى جنس غيره ليعلم **الربا** وتسمى لم يقدار انها وكما كانت محله
 بالنقص فلا يتبع الا بالذهب وان كان محله بالنقص و ارادوا بوجها بالنقص
 وليس لهم طريق الى معرفة مقدارها فيجعل معها شي آخر وسع النقص اذا كان
 اكثر فائدة منها ولم يكن به اساس ما اتاهه بقوله لم يحصل معها شي آخر والها راجعة
 الى **الربا** قد ذكرنا ما في ربه او قدس ما يصلي جوابا عن ان هذه خاتمة **س**
 والاشي ربحا لانه تعلمها وهي راحة عند الرحي من الحجاج قال ساليه عن البيوت الخلاء
 فيها النقص سويها راحم يند قال كان ابي يقول يكون معروض احب الي وقال
 ان كان يعرفون ذلك فدايس والا فانهم يعلمون مع العرض احب الى والمقول
 في الخرج يقول كما تراه فلا احتياج به فيعقب ثم ان الاقرب الى العادة الى الشئ
 والعادة التي تخص من شهته الربا لا احتمال ان يكون الشئ اقل من الخلية بالعلم
 انه ازيد من النقص التي هي الخلية لم يحج الى العزيمة لان الزيادة تكون في مقابل النقص **س**
والثاني اذا ما عي فلا ينفق السبع الا بعد تفرق السبعان بالبدل فان لم ينفق
 كان لكل واحد منهما من السبع والخيار والخيار هو النسخ فما ارادوا بالعطف
 وكان له الخيار **والثاني** المراد بعدم الانتقاد عدم الدعوى وقد في ذلك
 في هذين الاحكام فانه قال في ما قبل خبر النقص هذه الخبر ان السبع من النقص

بالذهب لم يسع الا بالفضة او
 الجنين من السبع والخيار وكما
 خلاصة

سبب الاستجابة الخلق لانه شرط بان يتقوا ولا يمتنع العقد والموت والشع
كان لكل منهما فسخ البيع والخيار فانه اراد اثبات الخيار في البيع يعني ان البيع ليس
بمحمول بل ان البيع وان سري على العقد **والسبب** ومضى شرط البيع على البيع مدة
كان ذلك مما تزاك ما كان فان بطل البيع في تلك المدة فمعه شرط البيع كان
مال البيع دون البيع وان كان بترط كان فماله دون البيع بل يلزم ان يكون المدة
معكروما لا حتى لو مال البيع وبما زدت من الزمان كان ذلك صحيحا ام لا ولم لا
وال من شرط ولا تعرف لانه ذكر بعد ذلك ان البيع اذا احدث حدثا في زمان شرط
الحدث ان ثم بطل كان فماله ولا يقيد بها بالتعرف كما يقيد بالترط **الحال** لا بد ان
يكون المدة معلومة مستمرة متعاقبة المستمرة وسقط الخيار من البيع متى كان
كأنما كان نريد ان الاشرط لا يحصر في مدة دون مدة بل بما شرط في المدة المحصورة
جواز ولا يعنى اطلاق المشيئة في اشتراط المدة وان لم يخبر في وقت الاستيفاء عنده
ان المدة المشترط يجب ان تكون محروقة من الزيادة والنقصان وانما انقضى شرط
لان سبب النقصان انما للتعرف في بطل الخيار واذا بطل كان التمسك به في المشتري
لا باعتبار التعرف بل باعتبار ان ذلك في ملكه **والسبب** وان بطل بعد المدة ان كان
فمال البيع على كل حال لان الخيار لم يعد انتفاء المدة انما بطل في التمسك
ومع عدم التمسك وبطل الخيار على من كمن الهلاك في جهته حتى ان كان الخيار لم يكن
الهلاك من زمان هو عليه في هذه الصورة حسب ما مال رحمه الله بعد ذلك في الخيار

خط
الخيار

ش

بيع

في مدة الثلثة ايام قبل ان يحدث البيع فمعه كان فمال البيع دون البيع **ع**
وكان سبب ان يكون بطلان البيع لان الخيار دون البيع **الحال** الذي
يعمل عليه في هذه المسئلة ما رواه عبد الرحمن بن ابي نعيم عن علي بن يقطين عن ابي الحسن موسى
عنه عن الرجل يبيع البيع فلا يتجسس صاحبه ولا يتنصت اليه مال الاجل منها لمسلم
فان قبض معه ولا يفسد له هذا العقد وهو المستقر وفي معناه رواه ابي بكر بن عمار
واما البحث في الثلث فشي فذكره الشيخ الخليل في المدة ولا يعرف المسئلة
الذي ذكره في النهاية فان الثلث قبل القبض فمال البيع فهو في يد من قبضه في
ويعبر اذا كان في يد البيع وقوله وان كان قبضه وبطل الثلثة فهو مال البيع حتى
انقضى الا ان يكون حيوانا ودوله وان بطل بعد الثلثة فهو مال البيع لان الخيار
لا وجه لان القبض مبطل لخيار البيع وانما يحسن الخيار ان لم يفسد البيع والتمسك
فاذا قبض احدهما بطل هذا الحكم ولم يثبت للبيوع خيارا لو جرح انه ان بطل
قبل قبضه فهو مال البيع في الثلث ويجوز ان بطل بعد القبض ولم يكن حيوانا
فهو مال المشتري لانه لا خيار مع القبض في غير الخيار لان الخيار المحل او الشرط
والسبب وادع الاستثنى انما انما او عاراد شرط البيع ان يرد على البيع
الذي يتابع به في وقت بيعه كان البيع صحيحا ورنه رده عليه في ذلك الوقت الخيار
فيكون مال الزم رده ولا يلزم منه ان البيع انما البيع على والتمسك **الحال**
في رده عاردا الى البيع والتمسك في رده عاردا الى البيع والتمسك في رده عاردا الى البيع

ولا يلزمنا ذلك مع بقاء السلع لاننا لو خليتنا وظاهرنا غير تلكما ذلك لكن ادر غير
 انما علمهم السلام انهم قالوا القول قول البائع فخذناه على اذ كان مع بقاء السلع
 والافادة التي هي في ثمنها وثمنها فلان مع وجود ما يريد المشتري ان يراه من غير السلع
 او من غير استبعادها ولا كذا مع ثمنها لانه لا فائدة الا المتنازع على في ذمة
 المشتري فكون القول قوله وهذا الحكم جاز في اختلاف المتبايعين في الشيء في كل
 حال وقال ابو الصلاح اذا اختلف في متواري المسح او الشيء ووجدت البعوضة في
 كل منهما ما قبله وحلت على المالكه وقال ابو الحسن ان كان المشتري قد علم ان السلع
 فالقول قوله والمشتري بالخيار ان شاء اخذ وان شاء عاركا وان كان في
 يد المشتري فالقول قوله قلت والصراف ان مع بقاءها فالقول قول البائع
 او يتنازعا سواء كانت في يد البائع او يد المشتري اذ في يد ثالث عمدا او رداء
 المتفق على ثمنها **قوله** وفيما سترى جارية وعندها عفة لسانا ليس يترى
 كانت البعوضة في حال الاسراء على ابوابها او في المتبايع لم يحدث فيها ثمنها كيف
 يكون فقهر او ملكا فمر بالبايع وفي ذلك المسح وخيار الحيوان **قوله** في
 حال الاسراء ادم بغير ذلك **قوله** انما جيت النقص على البائع لم يضر المشتري
 من الاشياء بغيره وعنده الاسراء المتفق ووثقه والماضيات فلما لم يضر المشتري لم
 يقبضها وتلت المسح قبل قبضه مر بالبايع المودعها الى المشتري قبضها
 او في العمل في قبضها البائع قبضها لكان الضمان على المشتري والمبايع

وهو لم يشأ

الحيوان فهو غير وقت العدة الى ثلثة ايام وبلغنا في هذه المسئلة من البائع ما لم
 يحدث فيها المشتري حذرا او بعدا او البائع ان لم يكن قبض ولو كان المشتري
 قبضها او كان العدل وكيفية في قبضها فقبضها له كان المتعلق **قوله**
 وفيما سترى شيئا يحكم نفسه ولم يذكر الشيء بعينه كالمسح بالطلاء فان ملك في
 المسح كان على غيره يوم ابتاعه الا ان يحكم من نفسه اكثر من ذلك فله ان يحكم
 به دون القيمة اذ كان المسح باطلا في ذلك المسح يثبت القيمة في يد المشتري
 فما حكم به زاد على القيمة كيف يسأل الى البائع فيم اخذ الزائد **قوله** في
 ان الثابت في الذمة هو المسح لا القيمة لكن لما تعدد من يرجع الى القيمة بولاها في الذمة
 فنقل الثمن الى القيمة يكون ما قد يحد عوضا عما في الذمة الا ان الزائد عطفه
قوله وفيما سترى شيئا براه او دنا به وذكر النقص بعينه كان له من العدة ان يترى
 يدركه نقد بعينه كان له بالخيار ان كان الذي يكره من المسح في ثمنها
 اذ كان فختل فلما يدركه من بعض احد العود وان لم يحد والحال هذه كالمسح بالطلاء
قوله وان ذكر المصاع باجلين وحدث فختل في ان يقول ثمن هذا المتاع كذا
 عاجلا وكذا الاجلا ثم اضي السبع كان له اقل الثمنين والعد الاجليين كيف ذلك
 وان لم يفسد مع الاجل الترتيب فان لم يفسد كان موقفا كان له ان يراجل ثم قوله
 اجلا للاجلين وتيسر كذا عاجلا وكذا اجلا فله ان يراجل عاجلا او في الاجل
 اجل واحد فكيف سماه اجليين **قوله** اما تسمية العاجل اجلا فلان للعاجل وقت

قوله
ان الزائد

وقد حلول الشئ لا ريب ان التأخر فيوقع على المعجل والمجمل ان يكون ساه
اجلا تلتك كما قال العمران والاشتران وهذه العترة وردت طريقتين احدهما
الكوني بوضع غزاة غير على علم السلام انه قضى في رجل باع سعا واشترى طغ
بالتفكر او باليسيرة افعال هو باقى النفس وابعد الاجلين يقول المولى الاقل
المعنى الى الاجل الذي اجله نسبه والاخر روادى محمد بن قيس غزاة بغير علم السلام
قال قال امر المؤمنين على السلام في بيع سعة وقال ثنها كذا اي ايسر ومنها كذا انظر
فقد باي شئ جعل صفتها واحدة فليس الا اقلها وان كان نظره
الكوني صغيف ومحمد بن قيس يحمل ان يكون اما احد الاسد وقال النبي صلى
الله عليه واله انما محمد بن قيس الاسدي من احد ضعفت وي غزاة بغير علم السلام
ومع هذا الاحتمال لا تنف وتوث بالرواية مع انها مخالفة لما في الاصول وما في القصة
قالوا في الحكم سلطان العقد وندا وما في المبسوط الى هذا **قوله** ومضى
الشئ باجل ثم حصر الاجل ولم يكن مع الشرع ما يعطيه امام جاز ان ما خذ منه كان
باية اياه من غير نقصان ثم قال خذ من نقصان ما باع لم يكن ذلك صحيحا ولنه
ثم انه اعطاه فان خذ من المصاع متاعا آخر لمحمد في الحال لم يكن ذلك باس
فلم حال بعد ذلك ولا باس ان يبيع متاعا حافرا الى اجل ثم يبيع منه في الحال
ويوزن الشئ بزيادة ما باعه ونقصان فان اشترى منه نسبه كان ايضا حافرا
الفرق بين المبسوط **قوله** اما الاول فصح فيه بزيادات منها روادى محمد بن قيس

اي جعفر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام ما شتر طعاما او علفا
الى اجل فلم يحد صاحبه فلا يحد الاطعام او علفه فان لم يحد شرط فلا يحد الا
راسي ماله لا تطلون ولا تطلين واما الثاني فانه اذا باع الى اجل ثم اشترى
حالا او بشئ من اجل لم يكن الا مصاع عوضا عن الشئ الذي وقع به او لا بل صار باجرا
شئ آخر غير واذا صار الثمن حاز الاصابع بالزيادة والنقصان ونحوه ما
غزاة بغير علم السلام في رجل يبيع شئ ثم يشترى به حال لا باس في البيع ثم يبيع
قال المولى ومثلك **قوله** وكل شئ يجوز بيعه قبل قبضه صح ايضا الشك فيه
الجواب كل الاشياء عندنا يجوز بيعها قبل القبض لكن يكره في المكمل والورق
والشئ حرم ذلك في الطعام خاصة ذكره في المبسوط ومعناه كل باع بيعه قبل
قبضه صح مع بعضه **قوله** وما شتر شئ بثمن فلا يحد من ايج فان باع كذا
كان للمصاع من الاجل مثل ماله اذا اعلم انه نسبه ولا يصح الا بعد المراجحة بالمتاع
فذلك **الجواب** هذا يحمل على اذا لم يعلم وفيها للشيخ قولان احدهما ما ذكره في النهاية
وهو يعمل على روادى من الحكم غزاة بغير علم السلام في الرجل يبيع المتاع
قال ان باع من احد ولم يخبره كان هذا اشترى من الاجل مثل كذا والشئ ذكره في
المتعلق والمبسوط ان المصاع من المتاع كان العترة واللام ام ما وقع عليه
العقد حالا وهذا عندنا **قوله** ولا باس ان يبيع الانسان متاعا بأكثر
ما يبيع في الحال منه اذ كان المتاع من اجل العترة فان لم يكن كذلك كان البيع

حذو دالم ذلك **الحال** معنى كونه حذو دالم اي غير لازم لان المشرى له الشرع لخال
 منه مكان العيب **رد** متى اخذنا المتاع والمشرى في الحق فذكر المتاع
 ان هذا الحق حدث عند المتاع ولم يكن في المتاع وقت من اياه فعلى المتاع
 بل ما في متاعا ولم يحدث عند غير متاع لم يكن لاحد مما سبه على دعواه كان على المتاع
 العيب بانه ما به صحتها لا صحتها في سائر مدعى والمدة هو المتاع لان ثبوت
 العيب فيما سبه او رآه على ثبوت الاصل الاصل الاعلى في ادعى بتمت
 فعله السهم ثم كيف يكون للمتاع حصة في الباب انه اذا حصل له مداهما شهد
 انما صححها وهذه الشهادة لا يثبت الا ان يشهد والاعتقاد في مداهما على النفي
 فكيف يتصور للمتاع سبه ثم طامها ما مدعى لم حال على المتاع العيب دون
 المتاع **الحال** انما سبها ما مدعى لان المتاع يدعى بخبر العيب عند المشرى
 انكاده العيب عنده دعواه حذو دالم بعد دفعه الى المشرى والمشرى مدعى العيب واما
 كيف يكون للمتاع سبه فقد يتصور ان يكون المعارض مدعى على العور والمشرى شهد
 انهم شهدوا سبه عند المشرى واما وجه العمل في المتاع فلان مدعى العيب المدعى
 والشرع هو على ثبوت الحق ليعرف ان العقد الجار وقع في الاحتمال
 يكون الاصل نقابة اللزوم مكان المتاع مدعى الظاهر والمشرى حذو دالم يكون الول قول
 مدعى الظاهر مع سبه **رد** ورد العيب والاكاذب احدان السهم بل الخداع
 والمجهول والبرهان في وقت الشراء وبني السهم بل هذا مع التوفيق من عدم

الحال ذكر المغيره من المدعى المتعة بامره فان وطئ المتاع للامر في مداهما
 لم يرد او كان له ما يتيقن بها صحته وتجيده وهذا حسن مبرر الى العمل باطلاق الاطلاق
 الدال على ان احداثا حدث مع الرد **رد** وفراشرا شرا ولم يتيقن ثم حدث
 فيه عيب كان له رده وان اراد اخذه واخذ الارش كان له ذلك واذا اقتضى
 ولم يتيقن البعض الآخر كان الحكم فيما لم يأخذه اطلاقا في حادثة ما قدناه
 ومتى يملك المسع كله كان زوال المتاع ولو كان له رده كيف يرد ما لم يتيقن وقوله اذا
 اقتضى بعضه ولم يتيقن البعض الآخر كان الحكم فيما لم يأخذه او احدث فيه حادثة
 مما قدناه بل يكون لرد البعض الذي يتيقن ام رد الكل وهل يرد الا قدناه
 الى الاول هذه المسئلة ام الى اول الباب وهو قوله فان كان المسع حذو دالم العيب
 في البعض كان للمتاع ارض العيب في البعض الذي وجدناه وان سبها الجميع
 واسترجع العيب وليس له رد العيب دون ما سبه وهل يملك المسع الاحتفاظ
 وقوله متى يملك المسع كان رد المتاع هل هو راجع الى هذا المسئلة ام كلاما مستدا
 وهل اذا اقتضى بعض المتاع ولم يتيقن البعض الآخر ثم يملك يكون زوال المتاع
 ام لا **الحال** رد يارد ابطال العقد فانه رد للعقد وفيه تعدد مضاف كما قاله
 رد عند المسع وقوله اذا احدث في بعضه حادثة قبل تيقنه كان الحكم ما قدناه يعني
 بما لم يرد الجميع او باخذ الارش وتوقر عند انه لا ارش في المسئلة بل يرد
 حسب والى ذلك فيذهب في الخلاف وقوله متى يملك المسع قبل التيقن كان زوال

فقال السامع كلام مسانف لا على ما بالاول ولو قضي العجب وتلت الباني
 بتعوض الصنف **رس** ومتى وجد عيبا فيها بعد ان انحصرت لم يكن له رد وكان
 له ارش الحبيب فان وجد العيب بعد بغير او يمينها كان فخر ابي الرد وارشي
 العيب ايها اختار كان له ذلك لان التدمر والسر له ان يرجع فيها وليس كذلك
 العيب لانه لا يجوز الرجوع فيه على حال وقال في باب الشرط في العقود والشرط في
 كماله وارب الخمر البقال وغيره وفي الاقسام من العبد انما شرط في
 في حال العقد او لم يشرط ويكون الخيار للبتاع حاصلة في هذه المدة ما لم يشرط فيه فدا
 فان احدث فيه شيئا بالركب دابة او يتعلل حمارا او يتقبل جارية او غيرها او
 او علمها او كانها او غيرها ذلك من انواع التفرقة لزم البيع ولم يكن له بعد ذلك الا اذا
 رد على صاحبه على كل حال **الحواب** الوجه في الاول ان العيب يستحق المسح
 ظهوره وتباعد المسح حاله يكون للمشتري الرد احتياطا للحال واذا ادبر او
 ولم يصح فالمسح باق بحسب ظاهره اما اذا احدث شيئا من عيبه بعد البيع او
 صنفه فلما رد العيب والمسح والوطي وبنوده ما روي عن احمد ما في الرجل يشترى ثوبا
 المتاع فيجده عيبا قال ان كان ثوبا بعينه رده وان كان قطعا وسبقه يرجع
 بتقصان العيب والوجه الثاني ان خيار الحيوان جعل للاحصان في الخصم في حال
 المسح فحق احدث فيه شيئا اي حدث كان دل على ان عيبه غير العيب في رضا به فلا
 رد ويشهد لذلك رواية علي بن رباب عن ابي عبد الله عن حال الشرط في الحيوان

تقدم ايام المشتري بشرط او لم يشرط فان احدث المشتري شيئا قبل التملك كان قصاصه
 قيل وما احدث قال ان لا يمس او قيل او نظر فيها ما كان حرم عليه قبل الشرا
رس وان حضر الاجل وقال السامع فخذني ثيما لان جازله ان ياحد من حال
 ما لم رد عليه على كان اعطاه اياه فان زاد على ذلك لم يحرمه اياه هذا اذا كان
 ما كان اشتراؤه من التملك لا يجوز ذلك وبهذا السامع ما روي عن ابي عبد الله في
 وزيادة عليه ما كان او يوزن **الحواب** العبد في بيعه ذلك من الروايات المشهورة
 رواه سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله عن عمه عن الرجل يسلط في النعم قال لا بأس
 وان لم يتدبر على الحكم اخذ نصفها او ثلثها وياخذ راسه باق وراحم ولا ياخذ فوق
 شرطه وغيره يعوب بن شبيب عن ابي عبد الله عن قال لا بأس اذا احدثه الورق كاعطاه
 وغيره بن قيس عن ابي جعفر عن قال لا ياخذ الا راسه لا يظلمون ولا يظلمون
 الذين يظلمون في الجوار ويجوز هذه الروايات على الكراهية ولا يجوز قال الحنفية رحمه الله
 الشيخ في الخلاف ان ذلك من مذهب بعض اصحابنا ويعارض ذلك روايات وان كانت
 ضعيفة لان الدلائل المظنونة بالجواز تدل على مطابقة للاصل ودليل الجواز
 انه مك للمسح في ربه والنهي عن بيع ما لم يتعوض عنه ما ذكره **رس** ولا بأس
 بالسلف في موكب النعم اذا عين النعم وشوهد الجلود ولم يزدك بجهولا او قدم ربه
 المسلم من مضمون في النعم وهذا امر لا بد وكيف سلفا ولم ولا يجوز ذلك ولا بأس
 ما كان له عدم المش به ام غير **الحواب** اما استحبة ذلك سلفا فيجوز سحارة لما قدمه

الشيء وان لم يكن مضمونا في الذمة واراد بالجهول ما لم يحس ولم يشأ به وبما كان
 معتقدا الشيء مما انه عليه على سبيل ما في ذلك السراج غير ان هذا هو الحال
 سأل رجل فقال الى ايه المسك قبل ان اذبح النعم قال ليس به شيء وكل من سألني
 ارضي كذا او غير جديد بجهل قللت لاني بعد امد من رجل اشترى الجلود من النصاب
 كل يوم شيئا معلوما قال ليس ولا قريب عن ذلك المكان الجاهل وبهذا
 قال في السبوط والروايات ان سبوطا وموفاط والتاينة طرقتا في ذلك الموضع قال
 انما شئ من رضى غائبان وابان هذا لا نذكر اي ابان يكون في جهل الجاهل ولا في
 جهل الاصل اولى والروايات ان الثاني من حراز البيع مطلق ومخلاف ما شرط في النهاية
 ولا يجوز ان يحال في الشيء في الغرض في اراد بيع ذلك حليب من الغنم شيئا للثني
 واشترآه مع باقي في خرجه في الحال او مده في الزمان وان جعل موهضا آخر كالحظ
 كيف يجوز ذلك والمسمى يجوز ثم قوله او مده في الزمان هل يكون ذلك سلبا ام لا فاذا
 كان ذلك سلبا لم يتحقق في خرجه ثم نعم نعمها وقد عرفت ان لا يجوز في السلم بيع الثمرة في
 ارضي نعمها ولا تحل نعمها وقوله كان احوط ما اراد بالاحوط هنا **الحال** الاصل
 ان ذلك هو المكان الجاهل واذا اهتم اليه تعليمه لم يرتفع الجاهل وربما يكون تعويل الشيء
 رجلا على ما يراه زرع غرسه على عبد الله غنم اللبني يشترى وهو في الفسخ حال لا
 الا ان يملك في سكرته فيقول اشترى منك هذا الذي في السكره وما في خرجهما في شيء
 فان لم يكن في الفسخ شيء كان في السكره وزرعهما معا فقيان فلا يعمل بانفردان به

حضورا وهو مناف للاصول والمانعة منه في الزمان فربما يكون التعويل فيه على
 محض من الحس قال سألنا عبد الله عن رجل له غنم سبع البانها ففكر في كل شيء
 حتى سقط او شئ منها وهذه ابعث في العمل لان الموجود في الفسخ امره على حليب
 منه او يصفى في التكيف سبع اللبني مدة فخر وزن وهو جهول الفسخ جهول الوزن
 من زرع الفسخ ولو اجازة الشيء لم يكن سلبا محض لان السلب محض وهو لا يحل
 معه فخصنا كان احوط منه السلب في رفع الجاهل ولا اراد الجاهل ببيع
 ولا ليس ان يحل لان في النعم والبيع بالقرصة مدة في الزمان شيئا من الدار النعم
 والسلم اعطاء ذلك كالمذهب في النصب ايجوز في الاحصاء هل يجوز الرجوع لاحد ما قبل
 اسكمال المدة وهل يجوز بعد المدة في النقص السلب من اللبني او الصوف في العلم وغير ذلك
 وهو لا يجوز في الاحصاء لم كان احوط والاحصاء ما اراد به هنا **الحال** ان
 ذلك على سبيل الجواز لا للزوم لانه معوضه عن السلب على العمل بغير الجواز وبيع
 ولا يلزم من رفع البكس لونه احياء لارادها روى هذه الروايات الحس في محو بغيره
 من سنان على عبد الله عن رجل دفع غنم الى رجل يسمى ودرام عليه كل شاة
 كذا وكذا في كل سنة قال لا بأس بالدرام فاما السمن فلا احب لان يكون حوالب
 فلا بأس وعلى الجلبى على عبد الله عن في الرجل يكون له النعم يعطيها بغيره منها شيئا
 معلوما من كل شاة كذا وكذا قال لا بأس بالدرام ولا بأس بالدرام لان يكون السمن
 ولا يجوز ان يبيع لان احواف النعم وشعرها على ظهورها فان اراد بيعها جعل معها

وهو اذا اضعف العصب الدم شغل الجاهل منه فكيف اجاز ذلك
المسألة الوجهان السبع لا يقع لكن المذكور هنا مسند الى ارواح
من محمد بن كاهن عن محمد بن زياد عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لا بأس ان يشتري الاقام اذا كان فيها قصب عن ابي سالم عن بعض اصحابنا
عن زكريا بن يحيى عن ابي بصير عن ابي بصير قال ليس فيها قصب قال بصير كذا في قول
اشترى منك هذا السمك واني منه الاجبة فكذا او مثل هذا او من كل
زيد واهد بن محمد بن ابي نصر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام والحسن بن
محمد بن سالم واقفي معاذ في الوقت ومحمد بن زياد واقفي ايضا ذكر ذلك في كتاب
مسند بن زياد والادبي ضعيف ورواية محمد بن زياد في بعض فاذن
هذه الطرق ضعيفة ومضمونها مناف للاصل فالواجب اطرافها **مسألة**
ومحمد بن عيسى بن محمد بن كاهن غارها الى ان ياتي بعينه في اشتراها ما العادة قوله
الى ان ياتي بعينه انه اشتراها من غارها لها سواد في عينيه او لم يات والجمل الآه
وهي قوله الى ان ياتي وما بعد لم يظهر لها فائدة **المسألة** الفادة انها لو تلتفت في
يده غرورها الى ان ياتي بعينه انه اشتراها وقيل انه يفرها على التعديري كمن مع
البينة يرجع بالثمن على الساع ويكمل ما غرمه لما كان حاصله في محابته مع
قيل اذا لم يكن على العصب كان له ذلك على الساع وهو حسن كمن غصبها
واطمع في المالك فيظهر النية ظهورا بينا على هذا السور **مسألة** ومن غصب

غره متاعا وباعه من غره ثم وجده صاحب المتاع عند المشتري كان له ان يرد
غره فان لم يجد حرم ذلك في يد المتاع رجع على الغاصب بعينه ومغضبه
اياه الا ان يكون المشتري علم انه مغضوب واشتراه فيظهره قيمته لصاحبه
ذكر على الغاصب فيما غره لصاحب المتاع قال خالف فيه المتاع كان القول
قول صاحب ولا ذكر على الغاصب فيما غره لصاحب المتاع قال خالف فيه
المتاع كان القول قول صاحب مع غيبة يابره تعالى في معنى المغضوب عليه السبع
لم يكن له بعد ذلك ذكر على المتاع وكان له الرجوع على الساع بما قبضه من الثمن
كف كان القول قول صاحب مع غصبه هو المدعي وهذه الصورة خلاف المتناول
وقوله متى مضى المغضوب عليه السبع لم يكن له بعد ذلك ذكر على المتاع لم لا يكون
له عليه الثمن وقوله كان له الرجوع على الغاصب بما قبضه من الثمن لم لا يكون له
الرجوع بالقيمة فانه لا يخرج من امضاء السبع ان يكون ذلك رضا بالثمن لانه قال
في باب اجرة السعار قال له بها نسبه مدراهم معلوم فبأيها مدراهم
ذلك كان محرم اني ذلك من امضاء السبع ونسبه فان مضى السبع كان له المطالبة
الوسيلة بتمام المال فلهذا هذا عند ان امضاء السبع غير الرضا بالثمن **المسألة**
انما كان القول قول المالك لان الثمن في الذمة هو السبع المقتضى فاد اذكر
الغاصب ان القدر المدفوع هو قيمة المالك كان القول قول المالك
مدعي خلاص ذمته ما وثبت فيها بالقدر المدفوع وان القدر هو قيمة المالك

وعلمه وزر المال ولا يجوز له ان يحج به فان حج به لم يخرج منه الاستلام كيف
يبيع ان يقتل به النجس ولا يكون له ان يركب ولا ياكل وغرضه ما
لا يفسد الحج به وهل اراد بقوله ولا يجوز له ان يحج به فان حج لم يخرج منه الاستلام
ان الوجوب به حصل ام كان الحج قد وجب عليه وانفق المال وادى ما وجب
عليه **الجواب** هذا محل طعن اذا اشتترى الجارية ما لم يملكه في الدخول ثم نفذ الحرام ولو اشترى
بعين المال لم يبيع العقد ولم يملك له الوطء يدل على ذلك ما كتبه محمد بن الحسن
الى ان محمد بن علي بن ابي اسحق بن فضال اخذ من قطع الطريق اوفر
سرقه بل يملك له ما يدخل عليه من الضيق او يملك له ان يملك هذا النجس الذي ذكرناه
من سرقه او قطع طريق فوقع لا يخرج من شتمه حرام ولا يملك استعماله فاذا سرق
هذا معناه الرواية بالتوصل الى ان اشتترى اليه واليه ذهاب الحديث
او يفسد حجهم استلزامه المسائل المتقدمة والمأولة بالحج به فان حج به لم يخرج منه الاستلام
يحل عمله اذا لم يكن له مال يجب عليه الحج المألوب عليه لا بهذا المال ثم حج
به اجزا الا ان في الاحرام والهدم **والجواب** ولا يملك اختياره الا انما هو
واما كذا البضعة المطع واقفا والباقيان واشباه ذلك فبقية جارية
شرط الصحة او البراءة من العيوب فان وجد فيه عيب كان للجمهور ما يبيح بيعها
ومعها وان ساء رد الخبيث واستخرج النجس وليس له رد العيب الا سواه
كيفه يكون له الرد عند ذلك اولاده لا يمكن اختياره الا في سواه واملاكه

وعلمه في التحريم لا يكون هذه الصورة حاصلة في الاصل والامانة اذا انقضت
السبع لم يرجع زيادة عن النجس فلا انقضاء السبع وهي مخرجه من فقهه فلا يفسد
صحة السبع من دون الرضا بالشيء والذوق ذكر الشيخ رحمه الله في السبع ركنين في السبع
هذا **والجواب** ولا يفسد من الجوارح في الطير والسباع والوحش وماله في باب
المكاتب وسع انواع السباع والعقود فيها والنكاح على طوارق الا ان يزوج حرة
فهل يفتي في اختلاف **الجواب** الذي ذكره هنا هو المحل عليه دون ما ذكره في
ابواب المكاتب ويحل ما ياتي به على سبيل الكراهية لان الاصل المحل **والجواب**
ولا يشترى الا ان لا يزوج ولا يفتي في حرمته بل لا يصح الا ذكوره فان اشتترى
به لا يزوج فلا يجوز له سواها على انها ذكوره بل يصح ما كان اشتترى به من غير ضمان الذكور
لا يزوج به اذا اشتترى منه حلبة او فاما ان يحكم ما به ميتة او لا فان حكم فلا يجوز بيعه
ولا شرائه وان لم يحكم بذلك حازه سعة على انه ذكوري فاما معنى هذا القول **الجواب**
منع الشراء من لا يفتي في حرمته على الكراهية لا الحريم واذا كان النكاح سعة حازه
الا سباع منه لكن لو باعها لا يشترط على منتهى انها ذكوره لانه اشتراط على ما يعلم
من سواها على ما اشتترى او روى هذه عند الركن في النكاح فإني عند الاستلام
في الزنا **الجواب** اشتترى بها من الرجل الذي له على لا يفتي في بيعه على ما ذكرناه
ايضا على ذلك محال اذا كنت لا تفتي فلا تبعها على ما ذكرناه الا ان يقول
تدبر انما ذكوره **والجواب** وفرضه غير مالا واشترى به جارية كان النكاح حلالا

مكون

وفيما سلف ذكره ان التعريف مع الرد والعكس انفسه فزاد في التعريفات
المركب يمكن ان يكون هذا الخبر باللبس المكسورة فيه اصلها يكون ثم ان في
 البعض الذي اخبره مع السابق اذ التحدوا ان المكسورة منه لا تقع له فلا يصح كسره
 فزال ذلك ان شئت فقل في خلافتنا ان احد ما خرجا فان له ان يرد الاخر ويضع في
 الجمع اذ لا يلائم لهما وكذا ما ليس له فيه من البعض انفسه لا معاولة السبع وهذا
 القابل وان كان فكذلك لكان الشئ مطلقا فيسمى المواخذة على المطالبة الحكم
 لان الخطر معاولة المكسورة فيه وما لا تقع له والذرا اياه لانه لا يرد مع كسره بل معنى
 الارش **ر** واذا ابتاع الانسان ارضا فبني فيها او بنى فيها والبيع عليها
 فاشحنها بملكاته ان امكن كان المسمى ببيع البناء والفرنس ورجع المساع على البيع
 بغيره ما دامت المصلحة فيه فان كان ما فرس قد اقر كان ذلك لرب الارض وعليه للفرس
 المصلحة واجرة فملكه بملكه فان كان ما فرس قد اقر كان ذلك لرب الارض ما اذا
 اسمى رب الارض ذلك بغيره وعليه للفرس ما انتفع واجرة مثله في علمه لم ذلك بغيره
 ولم لا يرجع على المساع كالعلم بغير **المركب** ربما كان ذلك لا في الفرنس بغيره
 لا يثبت لمكونه كغيره مع كون انفسه لصاحب الارض اولى بملكه ثم لا يضر
 ان يرس باستقلاله المسمى بعمل بل يملك العوض وهذا يكون على الوجه ضروري كل
 واحد من المالك والفرنس وسواء امتنع احد بهما لا يجرى العمل على ما رآه
 عقبة فبالد مال سالت ابا عدواه مع حق رجل الى ارض رجل فزاد بها عمر

ع

ع

اذا نحتى اذ ابلغ الزرع جآ صاحب الارض معال زرع بغير اذن فزاد
 لي وعلى ما سبق معال الزرع زرع ولصاحب الارض كراء ارضه ويؤخذ
 ذلك انصار وله فله من مسلم على جعز من رجل اكثرى دارا وفسد سبتان
 فزرع فيه غللا واشجارا وغير ذلك معال على السلام او يرد صاحب الارض
 والفرس معطاة لغيره ان كان استأجره وان لم يكن استأجره في ذلك فله المالك او ليس
 والزرع يتبعه وبذاته حيث شئت **ر** فانه قال له بغيره نشيد رايه معلومة
 فباعها فنداه دون ذلك كان خبر اذن ذلك على ارضه السبع فسمى في ارضه
 السبع كان له مطالبة الوسيط بتمام المال فابن يلزم الوسيط تمام المال اذا
 رضى بذلك **المركب** لا وجه لذلك مع الاجابة **ر** واذا اختلفت الاطراف
 رجح صاحب المتاع معال الوسيط قلب لي بغيره او كذا او مال صاحب المتاع بل
 ولف بغيره كذا اكثر من الزرع قال ولم يكن لانه ما اصابه على عواه كالقول قول
 صاحب المتاع مع كذا بغيره كيف سماه للواسطة مدعيها وانما المدعي صاحب المتاع
 ثم كيف يكون على صاحب المتاع المسمى وهو خلاف الاصل في الدعوى قوله وان
 يابعد المتاع ان وجبه بعينه لم ذلك اختلاف صاحب المتاع والواسطة لا يفتح
 في المالك في السبع واستطاع حق الشئ منتم الاختلاف لانه حصل في زيادة المسمى
 ونقصانه وما استغنى عن المالك في السبع والسبع قد وقع ثم على هذا القول بغيره
 صاحب المتاع اذ اختلفت الاطراف فله على كذا كيف قال وان كان قد احدث فيه

ما استقصاوا استبدك عن غير الواسطة التي احل على صاحب المبيع وكان لم يرد
 ان يرضى الواسطة فيمدهم بذلك **الحواب** انما هي الواسطة مع ما لا يفرق موقوف
 على ان يملك فاد اهل اذنت ببيع دون ما ذكره المالك كان مدينا للماذن في عقد
 يتركه المالك لان العقد بالمدار غير العقد بمسيرة الترابيط مع الالوان قول المالك مع
 الاذن في العقد الذي يدعى الواسطة وعرفه العبد والراجح هذه الصورة في غير ما هو
 الدعوى في المالك له اخذ المبيع فلان المالك يترك الاذن في البيع الذي يدعى المشتري
 ان يملك المالك تحت الحكم سلطان البيع فيلزم من ذلك جواز اشرافه في المشتري ويضيق الواسطة
 لونه العيني الى المشتري مع اذنه المالك وانما يكون ياخذ ما احل عليه فلهذا الاشكال
 والاصواب رجع المبيع ان المكن فان يحد فاشتمل او القيمة ان يحد المكن او لم يكن
 مثل **الحواب** واذا اشاع اثنان عبدا او مته ووجداه عيبا و اراد احدهما الاخر
 والآخر الرد لم يكن لهما الا واحد من الاخرين حصة في ارضية من ماله بل قد اختلف على
 الواحد اذا وجد في بعض المبيع عيبا لم لا يمل في بيعها ويبيها اذا اشترى الاثنان
 نصف عبدا ووجد عيبا ماله رده فاذا اجاز له رده فما النون ادا اشترى
 الآخر غيره لم لا يجوز له رده **الحواب** ليس هذا احلا على المشتري الواحد لان البيع
 لا شئ في قوة عقدي اذ كل واحد منهما يملك العقد نصته في هذه الاشياء قولان
 احدهما جواز اقرار احدهما بالرد ذكره في كمال الزوج والآخر ما ذكره في المذاهب
 وانما منع من لورده احدهما لورده معيبا لغيره والعيب عن غير الرد

والرق من يده ومن ماذا اشترى نصته او اشترى نصته في صفقة ثم اشترى آخر النص
 الآخر انما اذا اشترى ما نصته فخرج الساع في ملك غير مشتق ظهورا واحدا نصه
 دون صاحبه لورده معيبا بالشركة والرد يشترط فيه اعادة المبيع على صفته ولا يملك
 نصته صفقة ثم يبيع النص الآخر **الحواب** ولا يابس بالاشترى الا ان يملكه المالك
 اذا كانوا اشترى السبي ولا يابس بوجله من هذه صفته وان كان قد اخس كسفه قال
 فله الخس وانما هو كماله لان ما في باب الاقوال واذا اقال قوم امل خرج من امر
 الامام فغيره كالمستختم للامام خاصة دون غيره **الحواب** فاستسهلوا من ليس لهم
 وليس يرضى قد يكون بالسيرة وقد يكون بالقرعة لا مع سيرة وقد يكون بسيرة لم يرضى بها
 الامام الا بائنه السيرة ولما كان كل واحد من الاقلام يملك اخذ الشئ حرامه اقل مرتبة
 وهي الخس السبي في اللغة الاسترقاق ولا يلزم من قوله سبي المظالم ان يكون من سيرة بل
 على هذا الاحتمال ما ذكره زكريا ادم عن الرضا عليه السلام قال سبيهم سبي الدلم سرق
 بعضهم من بعض وبغير المظالم عليهم السلام احل شر اوهم قال اذا اقرروا لهم بالعبودية
 فلا يابس شر انهم **الحواب** والمالك ان اذ كانا ماذن في اشترى كل واحد منهما صاحبه
 في قوله كل من يرضى منها المبيع كان البيع له وكانا لآخر فلو كانا فان ان يكون العقدان
 في حاله واحدة اقرع منهما في خرج اسم كان البيع له ويكون لآخر ملكه وقد ورد ان اذا
 اشترى العقدان في حاله واحدة كانا باطلين والاصح ما قدمناه الترتيب انما يكون في المولى
 على ان يكون العقدان في حاله واحدة فالقوله لما اذا ثم قول الشئ حرامه والاصح ما ذكرناه

٨٤
 كان احوط **الجواب** الوجه ان اذا علم العبدان في حاله واحدة بطل العقدان بالضرورة
 فحي انهما لا يستعمل الا في موضع الاكتمال على ذكرنا ذلك كلام الشيخ رحمه الله في النهاية
 فانه روي عن ابي عبد الله في كل ملك كس موقوف اليها خرج كل منهما احد والى
 الآخر فانه في التوبة سواء فاشترى كل واحد منهما صاحبه من المولى وتجب كل واحدة منهما
 بصاحبه وقال انت عبدك والحكم بينهما بزوج الطريق فحش او فافاهاها كان الترتيب
 هو الذي سبق وان كانا سواء فصار على موليها لانها حرة سواء وانفردا سواء الا
 ان يكون احدهما سبي صاحبه السابق ان شاء باع وان شاء امسك قال الشيخ
 في رواية اخرى اذا كانت الماشية سواء فخرج منها فاهما وفضل التوبة كان عبدا
 وبذلك على ان التوبة انما تكون في موضع الاحتمال لا في تساوي الماشية لا يدل على
 التباين بيننا والرواية بالتوبة في غير ذلك على ما ذكره الشيخ رحمه الله في النهاية وانما
 كان عنده العمل بالتوبة احوط لا في السلف ان كل مشكك فيه التوبة وقد بين ذلك
 في الاستصحاب ولما كان مع وقوع العتدي في الحالة الواحدة يمكن رجوع احداهما
 الى التوبة استعدا الى التوبة ليجز التوبة بالعلم يكون مراد **الجواب** واذا اشترى انسان
 في شراء ابي او بتر او غنم ووزنا المال وقال احدهما ان في الراس والجلد على غير
 التقسيم كما ذكرنا باطلا وجه البطلان **الجواب** انما كان باطلا لا لعدم الشرط
 الاخر او جعل دباة ذلك الحيوان فيتعين سلطان الشرط دفعا للفرز والالتزام
 بكونه شركا مساويا دفعه في المال فاذا بطل الشرط وجب العبد والمعتق في معاملة الشئ

كان لكل واحد منهما منه ما اده في المال ولو نددك روادهم من حزمة القصور
 على ان يمداه عليه السلام في رجل ثم يبيعها بغيرها ايضا باع فاشترى رجل عشرة دراهم
 فاشترى رجل آخر درهمين بالراس والجلد فليس له ذلك هذا القول وقد
 اعطى حقه اذا اعطى الخمس **جواب** وفيما اشترى الانسان حيوانا فملك في يده الثلثة
 كالصاحبه ان يخلقه بانه ان كان احدهما قد ناكف وجهه عليه السلام في المولى
 على غير اثنين فمعه **الجواب** حتى ان الدعي لا يسمع الا جازفه والعنى لا تسمع الا
 كذلك لا مع التوبة والشيخ ربما يكون يروي على ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي اسحق
 عن الحسن بن ابي الحسن النخعي عن عبد الله بن الحسن بن زيد بن علي بن الحسن بن محمد
 الحسن بن جعفر بن محمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل اشترى عبدا بشرط عليه اسم
 فمات العبد في الشرط قال سئل فانه ما رضى ثم يورث القضاة في طريق هذه الرواية
 صحت ثم لو سئل لمكان ان يكون القضاة موقوفين باليمين او اقصرانها على ادلت
 عليه الرواية وهو ما يرد لما ذكره الشيخ رحمه الله في النهاية فانه في القول **جواب** واذا باع
 الانسان بغير او بتر او غنم واستثنى الراس والجلد كان شركا للمبتاع بمقتضى
 الراس والجلد لم لا يكون له الراس والجلد والمقدار الذي ذكره الشيخ ما هو وهل يكون
 الشركة بمقتضى الراس والجلد سارية في جميع البعير **جواب** صورة هذه الرواية
 المانع بعينك هذا البعير الا الراس والجلد والمراد ان يقيم البعير ويقدم راسه وجلده
 ويكون الساع شركا في اصل البعير بغير رقبته الراس والجلد فما حصل فيه البعير وهذه الرواية

فراء البعير وبلغ ثمانية وثمانين دراهم
 لصاحب الدرعين حسن ما بلغ وان
 قال اريد الراس والجلد ص

قال في رد المحتار انما لا يترتب ان قدر عليه قلت جعلت فداك فانه
 مات عقبة قال فليست بها قال فليست على الرواية في السعي والافلاحي
 له والذين يظهر وجوب اعادة ما على اربابها لا على الساعي وسقوط السعي لا حكم بالاراء
 المحترزة مع الحق مع مناهتها للاصول **مسألة** ونرا على مذهبنا ما دونه في الحارة
 بالاحسن عند سماعه فاستمر في الملوك اياه ولحقته واعطاه منه المال لغيره صاحب
 المال ثم اختلف حول الملوك ورواه الآثر وعلى الاب لا في شراء منهم لكل واحد منهم
 قال ان الملوك استمرى على كل واحد ان مرد الحق على حوائه الذي كان عنده يكون رقا
 كما كان ثم ان الترتيب بينهما اقام السنة ما اشترى بالاسم والى كان الحق قدح
 بعد المال لم يكن الى رد اسبيل **المطلب** هذه رواية ابن ابي عمير ومحمد بن ابي رزق
 فيكون القول قول الخادون **مسألة** ومضى باجالاته خلا وقد اورد في كانت ثمرة
 للسعي دون المساعي الا ان شراء المساعي الثمرة فان شرط كان له على ان شرط وكذلك الحكم فيما
 عد النخل في شجرة النواك شجرة النواك لا يبيع ولا يورث وكيف يشهد بالنخل وقوله وكذلك
 الحكم في شجرة النواك ما اراد بالحكم ان كانت لا تبيع ولا تبيع **المطلب** ما كان النخل في شجرة
 واصلاح ثمرة ما يستعد به لغيره في كل موضع حصل فيه ثمرة ما روى ان لم يورث في
 الشجر فابن بغيره العسل او طير في النخل بالنخل وقال مع وارضى الرجاج
 ثم طرده منه ذلك في الشجر وان لم يورث لغيره في النخل في الميسر والقطن
 اذا استعمل لغيره ان شجر حوزة بالثمره والسعي وقيل لا يورث ما لا يورث ذلك كالمع

فان مع مع الاصول ورواه في النخل ثمره فهو للسعي بعد الاعطاء للسعي
 واما يورثه ان يبيع فهو للسعي والحوز يورث ثمره الكرم لان ثمره لا يورثه الكرم
 ثم عند احصاء حوزة الحكم بالنخل واما عدله لا يدخل ثمره مع الاصول في السعي الا بالشرط
 ويكن ان حال فيما ذكره في النهاية انه لما ذكر في النخل الحوزة لم يذكر حكمه مع غيره عطف
 الشجر على الحكم المذكور خاصة دون ما لم **مسألة** ولا يجوز مع الزرع بالجنطة
 حكم الارض لا كالماء ولا عراة او في الحائط لا يورث في الزرع الكفل والونق ونحو ذلك
 الى مع المثل بالنخل وزيادته **المطلب** الصنع ان الحائط في مع الزرع بالجنطة سواء
 كانت في ملك الارض او غيرها او احتيازا للشيء في الميسر والشيء الميسر حوزة
 المتعقبة ويدل عليه رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال انتهى
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثلث واما هو قال ان شجرة على النخل بالنخل
 والزرع بالجنطة **مسألة** ولا يباسل مع لاف والثمره وسعي منها ارضا
 حوزة او كبدلها واستغنى الزرع والثلث او النصف احوط لم كان ذلك
 احوط ثم اذا استثنى ارضا معلومة وذلك في الثمرة شيئا من سقط الثمرة
 والحق سقط ما هو لان ذلك لا يورث سبيبة الا مع الحرس وان لم يكن حرس الحكم
مسألة معنى الاحتياط السقي في الثمرة ما قبل النخل ولو استثنى الارض لم يكن
 الا لا يورث الا القدر المستثنى واذا احتسب الثمرة سقطت الثمرة بغير حرس
 الاصل ولو لم يحرس او احتسب على الثمرة او احتسب في الثمرة كان النخل

فان باعته بجنطة من غير ملك الارض
 لم يكن يباسل على بيعه في ذلك النخل
 في القدر ارام صو

قول منكر الزيادة **رس** واذا اعراس في شئ من الخواك جاز ان يأكل منها عند ار
 كانه من غرافاد ولا يجوز ان يأكل منها شئ معه الا باذن صاحبه بل ذلك مع علم
 المالك صاحب بكرة الاكل ثم علم انه لا بكرة ام مع عدم الارشاد **الحال** الشئ
 وهو انه يجوز ان يأكل من الخواك او لم يأكل بل وان كان قد تردد في ان ذلك يخص
 بكرة الفحل او من في الزواك والزرع قال في الحائريات ذلك يخص بالفحل للجماع
 وبهنا اجابة في الخواك من كتابي للاخبار اجابة في التماثل كلها والزرع وبذلك
 كله روايتان مستندان احدهما رواه الحسن بن محمد عن ابي محمد عن بعض اصحابنا
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يرمي بالفحل والسنبلة والثمرة فوجد ان
 منها من اذن صاحبها فخرقة او غير خروقة قال لا بأس والاخر عنه عن ابي داود
 عن بعض اصحابنا عن محمد بن رومان قال سالت عن رجل يرمي بالفحل فاكل منها
 قال كل ولا تأكل فقلت اني رايت رجلا يرمي بالاشجار والابواب قال لا بأس به وقد روي عن
 بعض اصحابنا عن الحسن بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لا تأكل من
 الشجر والمساخ وغير ذلك من الخواك الا ان يتناول ويأكل غير اذن صاحبه وكذا جاز ان
 يرمي صاحب الثمرة وكل الحد الذي يرمي به فيقول منه قال لا يلزم ان يأخذ منه شئ
 الشئ ذلك على النسيخ الاخذ دون الاكل **رس** واذا كان بين شئ من الفحل او غيره فأكنت
 مال احد ما لصاحبه اعطى هذا الفحل بكرة او كذا ارطفا او خذني شئ من ذلك فاكنت
 فعل كان ذلك حائرا فكل لا يكون لا زما حتى لو ان احدهما اراد بعد ذلك النسيخ فاجاز

ام لا يكون لا زما **الحال** الظاهر ان في هذا الكلام اخبار العدد اعطى شئ
 هذا الفحل بكرة او لا فثبت به افعال الظاهر الخواك واذا اخذ من مال الخواك
 الكثرة بعض المتأخرين وقال هذه غرضه فلا يصح ومنه وتقول به اصح
 فلا يصح من الغرضه فلو لم يرد الخواك على الغرضه ذلك مع اهل خبره يعني بعض اصحابنا
 من رواه جازوا وقد روي الخواك بصحبة شخص عن ابي عبد الله عليه السلام
 في رجلين يكون بينهما الفحل فتقول احدهما لصاحبه اخبر اما ان تأخذ هذا الفحل
 بكرة او كذا كذا مسمى او عطيتني نصف هذا الفحل زاد او نقصه واما ان تأخذ
 اما منك بذلك وارده عليك قال لا بأس واذا كانت حائرة فهل يتركها
 الوجه نعم انما لم يتركها فله النسيخ وقال بعض المتأخرين لا يلزم بالبقاء ويلزم لو
 فعل على وجه الصلح **رس** واذا اشترى الفحل ففعل على ان يقطعه احداهما فانه
 حتى انما كانت الثمرة لدهن صاحب الفحل لارض فان كان صاحب الارض قائم يستحق
 واما ان كان له اجرة المثل فزاي لا اجرة المثل وهو مبرع **الحال** هذه رواه
 من حرة العنق قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يشتري الفحل ليقطعه
 فذبحه فكل بالمولد الا ان يكون صاحب الارض سقاه ونام به فاكنته
 ان يكون اصله لصاحبه لكن النسيخ تتركه على الاجرة وهذه الرواية ضعيفة لان احدهما
 الحسن بن محمد بن سماعة وهو اقل من ضعيف فهو معطوف يكون الثمرة لصاحبه
 ولا اجرة عليه مع التبرع **رس** ولا بأس ان يبيع الفحل ويستثنى منه ثمنه بغيره

فان اشر من دار الارضا ثم علم بعد ان كان صاحبها قد اشتد
في الطريق فها لم علمه شي اذ لم سمع له الطريق فاذا انتم له وجبت عليه دية اليها
وكانه الرجوع على النافع بالدر كذا لم يعلم لم لا يكون له الرجوع على النافع لان
الشيء قد حصل بعينه في مقابل ما لا يمكنه النافع صحت دية ثم المشتري اذا اراد
ذمته ولا يكون في دية شي في الطريق فكيف السبل الى ذلك بل يجوز مصلح الحكم
عليه شي ام لا **المراسم** الوجه في الرق ان مع عدم الامتياز لا يحق قدر الماخوذ
او غيره والخصم يتوقف على العلم بكيفية ما يقضي به ومع الاحتياز محقق في التذر
الذي يرجع بل يحق التذر المستصفى وليس في الروايات هذا التفصيل الذي ذكره
الشيخ رحمه الله روى محمد بن مسلم عن ابيه قال سألته عن رجل اشترى دارا فيها رمانة
في الطريق قال ان كان ذلك فيها اشترى فلها يس ويذه الرواد فيها مضافا لما ذكره
الشيخ والاولى ترك العمل باطلا وما والرجوع الى التفضل الذي ذكره الشيخ
رحمه الله لان المنع مع عدم الامتياز اخره والقفل من غير الامتياز
والخلاص سهل لوامعنا ومع عدم الامتياز لا يجب فلا يصحح الى يوم
الي الحكم والاول مصلح **مسألة** واذا كان في دار الارض
ورثة غيرهم جده فانه يعلم انهم لم يكن ملكا لهم وانما كانت ملكا للغير ولا
يعرف المالك لم يخبره بها بل يبيع ان يتركها بماله فاذا اراد بيعها فليبيع
تعرض فيها ولا يبيع اصلها على حال كيف يجوز تركها في دية ويبيع تعرض فيها لم

لا يترك في دار الحكم او يصدق به ما في صحتها **المراسم** هذه رواه الحسين
سأله سنده الى سعي بن عمار عن عبد صالح قال سألته عن رجل في دية دار
او امير في دية ويدانها ودا علىه انها ليس له ولا يدرون لمن هي قال اجب
البيع بالبيع لو كانت معكنا ما يقول لصاحبها يبيعك مكنى ويكون في ذلك
هي في يدى قال نعم سعي بن عمار عن ابي الحسن بن مالك واقضى معاذة والمسؤول محمول
وليس وضو يكون مضافا موصيا لتعليقه في قتياله فالرواية ساقطة وليكن
ان يحل دية على ارض تلك مع موافقها بمثل ارض من اسلم عليها اهلها
او ارض الحرم فاذا تركها المالك واجبا اخره فواحد بها وعليه اجرها ومع
جملة المالك لا يبيع مالا يبيعها ويجوز بيع تعرض فيها على هذا السند **مسألة**
واذا كان لثلاث رجلا على نهر النهر لغيره واراد صاحب الماء ان يسوق الماء
في نهر آخر الى التيم لم يكن له ذلك الا برضا صاحب النهر وموافقه بل هذا مطلق
ام يكون الرضا قد ترك مكا مسحا فان كان مطلقا لزم ان في اعاره لمن
يترك الرضا الى مدة او آجر موضع الرضا الى مدة الا يكون له لغيره **المراسم**
لا بد من شرط الكسبي في دار وصفت وصفا عرسى لم يشك هذا الحكم وهذه
رواه عن محمد بن محبوب قال كتب رجل الى الفقيه عليه السلام في رجل كانت له
رجلا على نهر فمده فارد صاحب النهر ان يسوق الماء في نهر هذا النهر ويعطل
الرجل الذي كان في نهره ولا يضر راحته **المراسم** ومن اراد الحظي لافض

عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز لها سند من طريق الاصحاب الى من هو مع احد من الجور
فكن السطر **قوله** واذا اختلف المتبايعان والشفع في ثمن الملك كان
القول قول المتبايع مع عصبته تعالى لم كان القول قول من يمينه ومن مع ثم
قوله المتبايعان والشفع ما تقدم في ذكر المتبايع في هذه الصورة **الحواب**
انما ذكر الشفع المتبايع لان مع اختلاف المتبايعين يقتضي قول المتبايع مع يمينه
في كفاية الشيء فلو ادعى المتبايع شيئا والمشتري عداوته المستمع وادعى انه اقل فان
القول قول المتبايع في حق المشتري لان المبيع باق بيمينه ويكون القول قول المشتري
في حق الشفع مع يمينه وانما كان القول قول من عصبته لانه لو ادعى بها يمينه و
الشفع من ادعى الحال من غير المشتري فكلما ورد المشتري في كفاية الاشياء يكون
القول قول من عصبته على الشفع لان المشتري هو الطاهر وهو الذي في الملك والحال
ما يسمى الاشياء **قوله** الشركة والمضاربة **قوله** فان رضى احد هاتين
ماخذ راس المال وقيل في الرجح والنقصان والتعد والشركة رضى صاحبه ذلك كان ذلك
حائزا فان تراضيا على ذلك ثم لم يحصل للشركة مال النسبة بل له الرجوع على شركه
بما اخذه في هذه الصورة **الحواب** ليس له الرجوع بما اخذه لانه مستد بالصدق
وهو لا يتم للمصطلقين ويورد ذلك رد له ولقد انظر الى على اخذها مع مال سائمه
غير حلهما لشركاني مال وبخافه وكان غير الحال بين وعين معالي احد هاتين الصاحبتين
على ذلك الرجوع وعليك الحق قال لا يابى اذا اشترط فان كان شرطه عارضا كانت

رد الى كتمانته **قوله** ومن اشترى ثمن في ثمن الاشياء صنعها او غيرها
لم ينفذ منها الشركة وكان لكل واحد منها اجرا يعلمه نصف ثمن ما يحصل له من ثمن
الصورة اذا لم ينفذها على كل واحد منها لا ينفذ او لا اجرة وحصل سهمان في هذه
الحال **الحواب** هذه تفرق على وجهين احدهما ان يتاجرا في صنعتين
فتراد الاجرة واحدة ولم يقدرا لاجرة واحدة معصية في سطر في مقدار اجرة كل واحد
منهما وينتفع بهما بعض ثم يسط الاجرة ويعطى كل واحد منهما بنسبة على الشا
ان يعطى كل واحد منهما اجرة منفردة غيرهما اجرة اخرى على وجه الشركة لكل واحد اجرة
علمه وان لم يجر اجرة واحدة لآخر فقتضى سهمان الصلح **قوله** ومن اشترى ثمن
او اكثر منها على وجه شركة ثمنها فان كان راس المال سواها كان الرجح سهمان بالسوة
وان كان راس المال مختلفا كان الرجح سهمان بقدر ما نصيب كل واحد منهما من راس المال
وكذلك ان خسر كان الخسران سهمان من اصل المال بالسوة فان كان راس المال مختلفا
واشترط ان يكون الرجح سهمان سواها والخسران كذلك بل يصح ذلك في كل شرط ام لا
الحواب لا يقدم ذلك **قوله** والشركة بالتاجيل باطلية بمعنى الشركة بالتاجيل ومن
يكون لتجيلة **الحواب** معناه ان يشترط في الشركة بالتاجيل فلا يلزم الاجل وسطل بطلانية
عقد الشركة وان كان الحال ان تفرق **قوله** واذا اطلق الانسان غيره ثوبا او
متاعا واقره ان يبيع فان كان سهمان وان تفرق سهمه عما اشتراه لم يلزمه شيء ثم يبيع
لم يملكه شيء وكان له اجرة المثل وان كان صاحب المتاع بالخيار عن ان يعطيه المثل

الذي وافق عليه ومن ان يعطيه اجرة المثل بالزرق من هذا المثل ومن المسئلة التي
 في باب البيع بالنقد والنسيئة وهي اذا قوم التاجر متاعا على الواسطة بشي معلوم وقال
 له بعد ثاروت على راس المال فهو لك وهذا لما تقدم **الحواب** الزرق ان ما جعل
 الثوب راس المال المضاربة وهي لا تصح الا بالدين في الغنم ونسك قوله لكون
 ربح ما جحد عوضا عن عمله فالصودان من قدام والذرايراه بطبائ المعاملات في وقت
 الاجرة فيها اذا لم تضمنه الثمن ولو ضمنه الثمن وكلما الثوب كان سعا وصار الربح
 للواسطة **قوله** وصاحب المال متى اراد ان ياخذ المهر مضاربة كان ذلك ولم
 يكن المضارب الا صاع عمله فذلك وكان له اجرة المثل الى الوقت من غير اولى
 لا يكون شريكا في الربح والخسران **الحواب** ان كان ظهر ربح كان له في الربح منه بشرط
 له والحث لولم يظهر ربح **قوله** ومتى اشترى المضارب ملكا وكان اياه او ولده
 يقوم عليه فان زاد ثمنه عما اشتراه كان معتوقا فالحكم بان نصيبه من الربح
 بما سقى من المال لصاحب المال فان نقص عنه او كان على راس المال بشي كان فالك
 قد اشترى بعض مال المضاربة اياه على ما تقدم ذكره ثمنه على اشترائه لكونه للمضاربة
 نقص من راس المال او اشترى ونقص ثمنه عما اشتراه فكل مال المضاربة زاد على
 راس المال فما يكون الحكم فيه **الحواب** مال المضاربة يجمع ما جحد ولا يثبت للعامل في الربح
 شئ الا بما ينقل من راس المال والوضوح المذكور عطل ما لم او خسر ثمنه المال بعد
 ظهور الربح في الالب لزم العامل جبر النقصان ما لم يزد على نصيبه من الالب **قوله**

وقر اعطى ما لم يسم الى غيره ايضا ربه به فان كان بينهما على يتفقان والخسران
 لا يكون كذلك ومن هذا مطلق ام مقيد سواء كان وليا او وصيا او حاكما او غير ذلك
الحواب الوجه في ذلك ان كان الدافع وليا او وصيا او حاكما او امينا حاكما او امينا
 في ذلك العبطة والمضاربة صحيحة والربح منها عصب الرضوخ والخسارة على المال او عليهما
 ان اشترط ذلك وان كان المعطى لا ولائته لم فالربح للبيتم والخسران على المعطى ويدل
 على الاخير ما رواه بكر بن حبيب عن ابي جعفر عليه السلام في رجل دفع مال اسم مضاربة
 فقال ان كان ربحي فليبيتم وان كان خسراني فاعطى المعطى المثل فاسم مضاربة
 فربح **قوله** ومتى تعد المضارب ما يربح صاحب المال مثل ان يارده ان يصير الى بلد
 بعينه فخصي الى غيره فربح المباد او اواره ان يشترى ماعا بعينه فاشترى غيره او اواره
 ان يبيع نقد افصاع بيته كان مضاربا للمال ان خسروا ان ربح كان الربح منها على
 وضع الشرط عليه بل انقصي مع التعذر اعم مع التعذر لا مع حصص الخسران فان كان
 مع التعذر لم يكن الربح منها **الحواب** بعضه ينقص العدو وان يشتري الخسران يحصل
 الخسران وانما كان الربح منها مع التعذر لان مقتضى المضاربة الاشراك في الربح
 بحسب الشرط والعدوان لا ينافيه بحسب الشرط بحاله لانه لو ضمنه المال لكان مقتضى المال
 لا اراض للمال فيخرج عن وضع المضاربة ورواه ما ذكرناه ما رواه الحسن بن علي بن فضال
 في الرجل يعطى الرجل بالامضاربة نجا التا شرط عليه قال هو مضارب والربح منها
 ما ذكرناه ما رواه محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال قال ام المؤمنين ع من فسخ

عليه وان خسروا مضاربا على ما عطي
 المال كيف يكون الربح منها على
 ما يتفقان هو

في تعيينه

تأجر أخيه ليس له إلا ما سأل له وليس له من الربح شيء **قوله** وقد كان عنده أموال
مضاربة فأتى فأن عسى ما عنده أنه لم يضمن كان على ما عسى في وصية وإن لم يضمن
كان منهم بالبور على ما يضمنه رؤس أموالهم كيف ينقل في الربح لم يضمن واستأجر بعض
والأرجح في كل حال إلى رؤس أموالهم وقد كان سهم بالبور على ما يضمنه بل يرجع
إلى الربح أم إلى الخسران أم إلى رؤس أموالهم **قوله** هذه رؤس الأموال فيكون
وهنا ما يمان لا يعمل يا شريك إن بر الوصل في امرئ من وصايته أحد أن يعلم في
بعضه أموال المضاربة ويترك أمواله لا يعلم حالها فالرجح أن بعض المال تركه لأن
الظاهر أن ما في هذه ملك له والمضاربة لا يضمن إلا بالتزويد فالأصل عدمه الثاني أن يعلم
أن بعض هذه الأموال مضاربة ويجعل البعض فالجواب تركه من الظاهر حتى يشك أنها
من أموال المضاربة لما قلناه الثالث أن يعلم أن الجميع من أموال المضاربة ما بالسد
بأنه مع استحقاق التهمة أن أقر بعضها فإن بعض المال كل واحد وبعضهم المال أقر
والسد وتصديق التهمة دفع الهم أو الرد وإن جعل قسم سهم على رؤس الأموال أو زاد
قوله الرهن **قوله** وقد ورد أن التول قول الرهن في
بابه لأنه أمينه والسد على الرهن فلم يسرق الرهن ثم لم يضمن هذه الرواية يحسن
الحدادي فيكون الرهن على الحد عليه ثم عليه كونه أمينه لا يخرج في استحقاق الرهن
ثم لم يضمن هذه الرواية يحسن الحد وفي ترك الرهن على الحد عليه ثم عليه كونه
أمينه لا يخرج في استحقاق الرهن ثم عدم الاستحقاق ثم إذا كان الأعراب الرهن

والثاني

والثاني ما العاقل فيها **قوله** العاقل بهذه يقول على رواية السكوني من غير أنه عاقل
على هذه الرواية في رهن اختلص فيه الرهن والرهين معال الرهن كذا أو الرهن كذا
قال لا يصح في الرهن حتى يحيط بالرهين لأنه أمينه وأما نقل في الرهن لأن الرهن لا يضمن
فلا يجوز هذا لما يحفظ قدر الرهن غالباً فإذا ادعى زيادة قد ادعى خصية خلاف الظاهر
وهذه الرواية لا يعمل عليها والعمل على رواية محمد بن مسلم ورواية راس على جعفر
والى جعفر أنه عليه السلام أنها قال لا يضمن على الرهن الذي عنده الرهن فإن لم يكن سهم على
الرهن الرهن وإنما أعراب الرهن فإنه مضروب يستحق وفي الفعل جزم الرهن على
والثاني مضروب على البديل **قوله** وعلى اختلاف في مباح فقال الرهن عنده أنه رهن معال
صاحب المتاع أنه ودعه كالقول قول صاحب المتاع مع نفسه وعلى الحد فيكون
السيدان رهن عنده وقد روي أن التول قول من عنده الرهن مع نفسه إلا أن في حد
بيته أنه ودعه لم لا يكون هذه دعوى ثم على العمل بالرواية بل إذا حلف الرهن أنه رهن
ثبت بذلك ما يضمنه في المال فربما يضمن بعد دعوى أخرى يحتاج فيها إلى يمين وإذا
كان دعوى أخرى بالذي ثبت له بر يضمن المتاع وقول الشيخ إلا أن ما في صاحب بيتية
ودعه والسد بالوديع لا يمان في الرهن ثم كيف حصل جزمكم إذا أشهدوا بالبور دعكم
استأجر الرهن وفي شهادته على الثمن **قوله** مدعي الرهن أنه يدين له حتى لا يملك
للمال العروا المالك منكره سكن التول قوله وليس قوله ودعه دعوى لأن خصية
الشاع في اثبات البعد على العيني والمالك منكره ذلك أما ما ذكره الشيخ رحمه الله

روي انما عباد بن يحيى عن ابي عبد الله قال قال سألته عن متاع في يد رجلين فقال
 احدهما استودعته لك والآخر يقول هو ربي فقال التول قول الذي يقول انه ربي الا ان
 ياتي الذي ادعى انه وديعه بشهود وعباد بن يحيى يدعي ان الذي فعل على ما
 يفتق به ومثله روي ايا الحسن بن محمد بن سنان عن ابي بصير روي عن ابي حمزة واهي وبيان
 ضعيف الرواية من ذلك على الرواية التي روي عنك انك لم تستطع ان تطلب على غيره
 من المال وكان ذلك على آخره واما العبد فيمكن ان يشهد بالوعدتين التي روي عنك على آخر
 حديث الراس **مسألة** وانه كان الرهن فاعطاه مثل ان يكون ارضاء واما كان الخلف
 الاجرة لصاحب الرهن وعلى الرهن ان يخاصه بذلك فاعطيه ماله وعلى الرهن ان يخاصه
 على الوجوب ام لا وعلى غلة الرهن روي **الحواب** ان كان الثمن لصاحب الرهن
 لانه غرة ماله ولو لم يملك الرهن من صاحبه الرهن روي عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي
 علي ان رهن دارها غلة لم يخله قال صاحب الدار وانما مال وعلى الرهن ان
 يخاصه بمضاه ان وصل اليه فاعطاه شيئا من الثمن المأجور او وضع من يده
 ان كان مثله او على وجه المرافعة وروي عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عن رجل
 رهن رهنه غلة ان غلته لصاحب الرهن تحت ماله فاعطيه غلة الرهن ليس رهنه لان
 العقد لم يقبل ولما روي عنك الرهن فاعطيه على الاصل واختلفت الاصل في هذا
 منها في الرهن فقال المقيّد يدخل الولد وحمل الشجر اذا كان بعد الارتهاق وقال ابو
 الجحى يدخل في المأرض ايضا وقال ابو الحسن النخعي والدين والصفى لئلا يكون متبرعا

منه الى ان يخرج من الرهن وقال الشيخ في النهاية دخل الحمل والفرق في الارتهاق اذا كان
 بعد الرهن وقال في الخلاف لا يدخل شيئا من ذلك في الرهن وهذا الرهن عند ابي بصير
 ان التبرع واجمع بعض المسافرين على دخول الولد وحمل الشجر باجماع اهل السنة والجماعة
 فاعطاه كيف والخلاف موجود ودليل ما ادعاه مفتود **مسألة** وانه كان عند
 رهن بشيئ محض من غلات الرهن وعلى رهنه من الغلة ان يملكها عند التبرع ان
 بالرهن الا بعد ان يستوفي الرهن على الرهن فان فصل بعد ذلك شيئا من رهنه على الرهن
 وكان ذلك السابق للغلة وقد روي انه يكون مع غيره من الديان سواء كانا جميعا للرهن
 والاول احوط بل اراد بقوله احوط في الحكم ام احوط على الغلة او ايها كان فكم كان احوط
الحواب روي بذلك لاحتياط في الحكم لان الرهن يشترط للرهن فاعطى الا حصصا
 المحي وما روي مما ساقى ذلك فهو مستطع بحيث ثبت فالا حوط البقي وعلى الاصل السابق
 كما لو كان الرهن جبا وقد روي في هذا في الغلة في الرهن روي عن ابي حمزة عن ابي بصير
 عن ابي الارض عن ابي عبد الله عن ابي الحكم عن ابي عبد الله عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
 بصير عن ابي حمزة عن ابي الحسن عن رجل يملك غلة رهنه وعلى رهنه ارض
 في رهنه منهم ولا يملك من الغلة في مال الرهن كتب على جميع الديان في ذلك سواء يبرعونه
 عنهم المحض والروايات ضعيفة قال النجاشي محمد بن سنان عن ابي بصير عن ابي حمزة
 وقال الشيخ الطوسي عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي حمزة
 مع الرهن قبل حلول الاجل فباعه لم يملك ان يعرف في المال الا بعد حلول اجل ماله

٥٩
 هل من الرهن من قبل اذ اقبل الاجل يتصرف في الشيء من غير اذنه وقول الشيخ
 مشرطه وكيف يجوز له التصرف فيه من غير اذنه وهو غير في هذه المسألة **قوله**
 لا يدخل في الرهن في الارتمان الا ان يشترط الرهن بقا الشيء على الرهن ولا يتصرف
 الرهن في المال عند حصول الاجل الا باذن المالك لان المدين يخرج في جهات التصرف
 ثم لو حل الاجل وامسح الرهن من اداء الدين ولم ياذن في اخذه وكان الشيء
 حسن الدين جاز للرهن اخذه منه وان لم ياذن الرهن **قوله** واذا اختلفت
 نف من مال واحد على عندك درهمين وقال الآخر في وديعه كان القول قول
 صاحب المال مع مسلم كانت هذه خلاف الدعوى في كون الشيء على المدين **قوله**
 ليس فيه في الفقه لغيره كالمصدق والاف في مال الغريم على يده
 مقتضى الضمان لما يحسن الاذن ومن كان المال في يده يبيع الا ادعى المالك منكر
 له القول قول المالك مع عبده فاذا ائتمن الاستيذان يحسن الضمان كما لو اكره اصل
 الاذن في التبع لان انكار التبع الذي يرد عليه التبعين الحار لا يستحق الضمان
 روى هذه آخرة من عارض في الحسن قال سالب عن رجل اسودع رجلا وديعه
 مضاعف فقال الرجل كانت عنده وديعه وقال الآخر انما كانت قرضا قال المال
 لازم له الا ان يتم السداد بها كانت وديعه **قوله** واذا كان عندان من رهن
 يدين لمن يوصيه الحان في صاحبه وان لم يفي ما به واخذ قال فيصدق في غير ما يدين قوله
 بغيره بل مع هو الحاكم **قوله** الاصل ان يتولاه الحاكم او يتولاه الرهن باذن الحاكم

اذا لم يكن له ولد في ماله على الرهن ولو تعد تولاه دفعا لتقرره **قوله** فان حل
 رهن في حال الارتمان كان مع اكله رهنه من ذلك سواء كان الذي اكله الرهن
 او غيره والغير اذا كان زوجا وكان في حال العقد شرط الاولاد بل يرضون في الرهن
 وكان قد عقد الزوج قبل الرهن **قوله** بل اذا اكله غير المولى ولو كان الزوج هو الشرط
 حرية الاولاد ثم رهنها المالك لم يدخل الاولاد في الرهن وان حلت بعد الرهن لان الم
 ليس مال ولا يصح مع **قوله** واذا كان الرهن دابة وركبها الرهن كانت نفقة ما عليه
 وكله ان كانت شاة وشرب لبنها كانت عليه نفقتها واذا كان عندان دابة
 او حيوان رهنه كان نفقتها على الرهن دون الرهن فان الرهن عليها كان له ركبها
 ولا اشباع بها والرجوع على الرهن بائنه من ان ياتى المسلمان لكن اذا
 تعرف الرهن كان عليه عوضا يتصرف واذا ائتمن كان متبرعا ولا يلزم الرهن
 سني **قوله** روى ابو داود عن ابي جعفر عن رجل ياتى الدابة والبقر
 انه ان ركبته فقال ان كان يعلونها فله ان يركبها قال شيخ حول على معنى هذه الرواية
 عند روى قوله ان يكون اصلا **قوله** فان اختلفا في قيمة الرهن كان القول قول صاحب
 الرهن مع عبده ما عدى ويضمن تعديهم بملكهم يوم رهنه ما الحكم في ذلك **قوله**
 هذا القول عند ضعيف والوجه ما ذكره في المسألة ان القول قول الرهن مع عبده لانه
 منكر لما يدينه الرهن فيرضه فله اقرب وعكف على المنكره
 ابو داود والعارفة **قوله** وحيث قال اصط هذه الرواية وجب عليه حفظها كما حفظ

كيسيتها

دون يوم رهن الرهن فان قال
 صاحب الرهن لا اعلم بعبده
 ملك هو

الى نفسه فان شغل ماله نقلها معناه فان ملك في حال التملك والحال او صفته لم
 يكون عليه شيء اذ اهلك بغيره ضمن سواء كان في حال التملك او غيره وان ملك في
 غير تملك لا ضمان سواء كان في حال التملك او غيره انما بقي لذكر النسبة قلده ثم قوله
 تمام التملك ومتى لم يجعلها مع ماله ولم يحفظها كحفظ ماله كان ضمانا لتمام التملك
 في جعلها مع ماله والغرض من حفظها في ملكه قد يكون مالا الشخصي بحيث لو كان
 مالا الوديعة ضمنية **القول** لا يحفظ المطلق ينصرف الى الحفظ للعائد في العاد
 لتمام الناس بالموالده وحفظها بما حوت العادة بحفظها به فكانه ردها الى حال
 العادة وقوله اذ انتقلها لم ينص انما ذكره لانه موضع الاشتباه في انه هل ينص في كل
 ام لا لانه لو لم ينقله وتلف في غير تملك كان انتفى الضمان عنه ظاهر او انما تردد
 لونه تملك فتعقد بذكر النقل اياه بما يحصل الاشتباه فيه دون ماله مستقيمة وقوله
 ومتى لم يحفظها كحفظ ماله كان ضمانا لتمام التملك اذ لو لم يحفظها لم يحفظ
 وان غير عن ملك يحفظ ماله لا قلده فاعتناء الرجل بحفظ ماله في الاعمال ومثله
 انما قولهم انما ضمانك باجورك وقد يوجد على يمينه باجره يمينه على يمينه وليس له
 اجراء الا على العادة العادية في الركن **قوله** واذا اختلف المودع والوديع
 في وجه الوديعة كان القول قول صاحبها مع يمينه وهذه ايضا خلاف العاد في
 كون العي على المدي **الحال** قد مر مثل هذه في الغصب قلنا ان مع ملك الشيء
 يكون الثابت في الذمة ذلك التالف والقيمة المدفوعة انما هي لتعويضه فاذا اختلف

انما ذلك
 الضمان

ان ذلك هو مقتضى ذلك انما كان القول قوله مع عصبه فلا يكون ذلك خارجا عن احوال
 العادى عند اوجه تولى ما ذكره ولا لانه ان يكون القول في العصبه قول الغارم
 مع عصبه **قوله** ومتى تعرف المودع في الوديعة كان ضمانا لها حيث ما قد ضاه
 ربح كان الربح لصاحب الوديعة وان خسركان على المودع اذ اضمن اشغل
 المال الى ذمه ومع انتقاله الى الذمة كيف يمكن الربح للمودع وان لم يسئل الى
 ذمته مالا اذ يجره الضمان **القول** المودع بالبيان اشغال الذمة لانه في المال حتى انه
 ان تلف قبل وصوله الى المالك اسلمه بغيره لانه فانه البذل ولا يلزم من انتقال
 الذمة بعلى هذا التفسير حاله الى ملك الضامن كان العصبه والضمان لا ساق
 الملك على المالك ومع قيام الملك على المالك يكون التأييده له وحسن ما ذكره اذ ان
 اسرى بالعصبه كان الربح للمالك ان اجاز ولا كان له استعادة ماله الا ان بعد
 ذلك كاتبة تبيع البياعات المتقدمة التبيع ولو كان ذلك استعادة المالك
 حذر ذلك كاتبة تبيع البياعات المتقدمة التبيع في الذمة ونقد العصبه المودعة كان الربح له
 انما **قوله** وقصبات المستودع وحده والوديعة الى ورثة فاني كان واحدا
 سلمها اليه وان كان احماء لم يسلمها الا الى جميعهم او على واحد يتفقون على
 اسم او على كل ذي حق حقه كيف يحوز ان يقيم ماله والقيمة يحاج فيها الى المالك
القول هذا يجعل على احد من المانهم اذ اذاله في افراد ذلك وقسمه بوجه الى استثناء
 كل واحد منهم حقه باجره ولا على ان ماله كل واحد منهم كان من ذلك كما يقول الجوز

منكم الوديع الا الى الكمال او متيقون علمه في قبضتها او يكون متيقرة فمصلحة كل ذي
 حق فيه **والس** ولحق ذلك من استعار من غيره شيئا لا يملكه فانه يكون ضاها او ان
 لم يشترط للمع والموافاة لصاحب الشيء بل ذلك اذا علم المستعير ان الشيء
 يعود او اذا لم يعلم ولم يكن عليه الضمان للمع وان كان يملكه ولو كان المعير يادع
 المستعير انما ليس للمع بل في غيره بل كان عليه تسليمها الى المالك ام الى المعير
الحق الضمان يلزم على المستعير لان منافع المالك لا يقطع ضامنا بالامانة الغير
 لما كان ان كان المستعير يعلم فصار حرج له على المعير وان لم يعلم حرج له يادع على المعير
 المسعارة وفي الحال التي يكون الضمان للمالك لا للمع فكون الامام في قول المعير متعانة
 بقوله يشترط لا يضا في كانه يقول فانه يكون ضامنا للمالك وان لم يشترط للمع الضمان
 وقوله يكون المعير ضامنا لصاحب الشيء ليس بمحقق الا يكون المستعير ضامنا ايضا
 بل للمالك الزام ايضا **والس** واذا اختلفت المستعير والمعير في وجه العار كان
 القول قول صاحبها مع عبء وهذه ايضا خلاف الدعاء وفي كونه المعير على المالك
والس قد قرى البحث في نقل هذه في العصب الوديع وماخذ الكمال واحد ولم
 يروا في نقل على ما ذكره الشيخ رحمه الله في المسائل الاربع العصب الوديع والزمين
 والعارية لكن جهاد في الارباب اجازة وما ذكره ولم تذكره في الوجوه **والس**
 وفي استعاره شيء وانه كان صاحبها ان ياتخذ من المثلثي ولم يكن له ضمير فيه وكان
 ان يرجع على الراين بما له عليه من المال كيف اطلق القول ولم لا قال اذا كان

الذي

الله من حاله لا لو كان هو جلاله لم يكن لاختذه الا عند الاجل ثم لو كان له ان يرجع
 سواه اخذ الله من اوله ويخذل الرجوع **والس** هذا اجل على ان ياجل المال مشروطا
 فمع اخذ الله من مطلق الاجل او يكون الرجوع عبارة عن ان المال لا يسطر الاجل من
 كانه يقول وله الخطا الله بما له عليه اطلاق الرجوع وليا على التجهيل ولا على التباجيل
المرارة **والس** ولا يفسد بالمرارة ما ملكه او الرجوع او ان
 او اكثر وبكره ان يراجع الله ان يخطئ والشعر والهرم والربوب ليس ذلك على حدة
 كانت المرارة في ذلك كروية فالتشك والرجوع مما هي شي يكون **والس** يروا ان يفسد
 بالمرارة بحجة خارج من الارض وبكره بالخطئ والشعر كسلا او زنا يدل على كونه اياه
 الحليم عن ابن عبد الله عن قال لا تغفل الارض بخطئ مساة ولكن التملك والضمم للرجوع
 وقال الشيخ في الاستبصار وانما يكره ذلك اذا اجر الخطئ منها لما روي عن ابن جعفر
 وان عبد الله عليه السلام في اجارة الارض بالطعام فقال ان كان فطعا وبنا لا خير
 فيه يترى عند ان الاحارة بذلك باطلة الا ان جعل ذلك في الذمة لا ما يخرج منها
والس فان زارع بشي فذلك فليجعله من غير ما يخرج من ملك الارض مما يزرع على
 بل جعل ذلك في ذمة المزارع قوله فان زارع على ملكي جعل ام يخرج ثم لم يخرى شي
 اخرج بها وهو انما يجعله من غير ما يخرج من الارض واكثر العلماء ذكره ان المزارع عقد
 على ارض بعض ما يخرج فمما تملكه فيقول فيخرج من ملك الارض **والس** فانه اذا
 استاجر المزارع فليجعل الاجرة من غير ما يخرج من ملك الارض بكونه حرا في حصة من حصة

الزمين

في الدم ولا يحسن كونها كذلك في خارج من تلك الارض وقوله ما يراد به المستقبل
 من ان قوله من غير ما يخرج من تلك الارض وعلى اطلاق في قوله من غير ما يخرج
 لانه اعم مما جعل في الدم مكانه احرب في الاطلاق وايضا وجوب جعله في الدم
 اسدراكا للاطلاق في العصبه فاما في هذا امر اخر وان كان مقصودا لان قصد
 بها الترتيب فسالنا ما قصدت به **جواب** وهو استباح ارض بالبض او الثلث
 او الربع علة ان يكون ما لم يكن ذلك او اقل كيف يصح هذه الاحارة ويجوز ان لا
 يخرج الارض شيئا **القول** قد قرر رجاءه ان الارض بالبض والثلث والربع حارة
 وهي سمى الى الماي وبالعقول والمدة المحدة فاذا لا فرق عن هذا العبد بربها المارة
 والاحارة الابال للخط واد كان الحن واحد كما يصح في لوط المارة بالثلث
 كذا يصح المارة بثلث الاحارة او لا يفرق باختلاف اللوط فلو كان هذا العبد
 قصد الاحارة لزم ان يكون قصد المارة لانا الحن في الصور من واحد ولا
 ساق في هذه المسئلة ما ذكره في المسئلة الاولى راي ب جعله في الدم لانا العرض
 هناك ان الاجرة تكمل معلوم او وزن معلوم فاقصروا الى صفاء في الدم احصوله
 من الارض المحدة من معلوم **جواب** ولما استباح ما بالدرام او الدنانير لم يحل
 ان يوجب ما لم يكن في ذلك الا ان يحدث فيها حدثا يمنع من ذلك لما اذا ان كان حوتا
 من الرء فليس فيها ربا **القول** المنع هنا انما يمنع رجاءه فله المنقول روي الحلبي
 قال قلت لابي عبد الله ما تقبل الارض بالثلث او الربع فاقبلها بالبض قال

لا بأس قلت انتقدت ما ثبت في الخبر ما يروى قال لا يجوز قلت كيف جاز الاول
 دون الثاني قلت لمصلحة ما ثبت ولا فليها ما يروى قال لا يجوز قلت كيف جاز
 الاول دون الثاني قال لان هذا مضمون وذاك غير مضمون ومثله روي
 اخي سفيان واما ما مر ذلك مع احداثه فله رايه اسمعيل بن الفضل الهاشمي
 عم ابي عبد الله عم قال سالت عن رجل استباح ارضا فراضا فخرج بها راسا
 فيجوزها قطعا فيكون له الفضل قال اذا استباح ارضا فانتفعت منها
 شيئا او رعت فلا بأس بما ذكرت ثم الوجه عند ان ذلك على الكراهية
 لا الخطر بل عليه رواية ابي الربيع الشامي عم ابي عبد الله عم قال سالت
 عن الرجل يتقبل الارض من الدقيق فوجا بكثر ما يتقبل بها ويقيم منها
 كحل السطح قال لا بأس به ان الارض ليست قبل الاجرة ولا قبل البيت ان
 فضل البيت والاجرة ومثله روي شام بن المشي عن ابي عبد الله عم ولان
 المنتفع كمثل العيني فكما يصح المعاوضة على الاعيان فكذا المنتفع فادرك
 الحقيقة العمل بهذا في بعض المواضع يعمل به في السابق **جواب** ما كان شرط المزارع ان
 يأخذ بجزءه قبل التمسك كان له ذلك وان لم يكن شرط كان البذر عليه على شرط كيف قال
 وان لم يكن شرط كان على شرط وقد قسم الى انه ان كان شرط كان له ذلك وان لم يكن
 ما ذكره حكمه وكان القيمة فيها حلال **القول** معناه اذا شرط المتاعية بالبض شيئا
 فان شرط مع ذلك اخراج البذر قبل المعاوضة وان لم يشرط اخراجه قبل التمسك

كان البذر على الاربع على ما شرط في المعاشرة او لا ثم غر اخراج البذر **قوله**
ولا يصح المزارعة والاحارة الا ما جعل معلوم ففي لم يذكر فيها الاجل كانت
باطلة وان كان قد تعرف فيها المستاجر والتفق فيها كان له ان ينفق على صاحب الارض
ما يخرج منها والمزارع اجرة المثل اذ الميكى ذكر الاجل ولا يمكن له ان ينفق ذلك
قوله ولصاحب الارض ما يخرج منها البذر على صاحب الارض ام على المزارع فان
كان للمزارع فلم قال ذلك وان كان لصاحب الارض كيف قال وان كان
تعرف فيها المستاجر والتفق فيها كان له ان ينفق للبذر **قوله** المزارع
ان البذر من صاحب الارض وقوله ان كان قد تعرف المستاجر والتفق مثل ان
حضر نهر او اصبح شتاء من حقوقها كالناتج وما شاكله فان لم يطل له لان
ذلك باذن المالك فيكون لازما له وقوله لصاحب الارض ما يخرج منها معني
المزارعة لانه جمع على الاحارة والمزارعة فاعطى كل قسم حقه والمزارع الاجرة
لانه عمل باذن المالك وبذراعه **قوله** وفي اخذ ارض ميتة فاحياها كان
له وهو اولى بالتعرف فيها اذ لم يعرف لها ركة وكان للسلطان طمس الارض
فان عرف له ادب كان له اخراج الارض وطسها بالطقس وهو ان يراق
له ادب كان له اخراج الارض وطسها على ارادها ام واحد منها ام هما
اسمان لشي واحد **قوله** الطس الطس على المزارع وهو فارسي معرب
كالاجرة وارادوا بالخراج والطس منها شتاء واحد **قوله** رحمه الله

المسند التي قبل هذه فان شرط على صاحب الارض ان يحبسها ويكون ارضها
له مدة فما لم يمانم ستمها اليه كان ذلك جائزا او لا كذلك شرط ان يكون على
صاحب الارض موته فاعلمه السلطان كان ذلك جائزا او لصاحب الارض ان
يأخذ ما منى وقت شتاء **قوله** من يملك في ارضه على مدة القباله **قوله**
في باب منع المياه والمراعى ومن احيى ارضه مسكان المالك بها ثم غرقه فان
كانت الارض لها مالك معروف كان عليها ان يعطى صاحب الارض طمس الارض
وليس للمالك ان يترجها ثم يهدمها مادام هو راعيا فيها بل منها اختلاف في قوله
الاول ولصاحب الارض ان يأخذ ما منى وقت شتاء وقوله الاخر فليس للمالك
ان يترجها من يده مادام راعيا فيها **قوله** هذه ليست الا الاولى لان الاحياء
باذن المالك وقدر له مدة فلم يترجها منه قبل المدة وجاز بعد ما وفده اعيانا
غير اذن المالك فعلم ان نودي الرطوبتها ويكون احق بها ثم غرقه لان احياها
ما دون من شرعها لكان افعالها ولم تترجعه مدة نصي حوار ثم غرقها منه بعد
انقضائها **قوله** وفي استيثار ارض فباع صاحب الارض ارضه لم يطل
اجارة وان كان البيع بحقرة المستاجر ويكون البيع صحيحا غير انه لم يشر ان
يسير الى وقت انقضاء مدة الاجارة بل اذ اعلم المشرع اذ لم يعلم وعلى اذ
لم يعلم يكون ذلك عيبا ام لا **قوله** البيع صحيح علم او لم يعلم لكان اذ اعلم اختيار
له وله الكسار ولم يعلم وعلى حتى المستاجر بها عيب صحيح للمشرع فاعباده

عدم العلم **قوله** وفيه اربع ارض على ثلث اودع وبلغت الغلة جارية صاحب
 الارض ان يخرج من عليه العشرة كانت او غير كان رضي المزارع بما يخص اخذ
 وكان عليه حصته صاحب الارض سواء نقص المخرج او زاد وكان له الباقي فان ملك
 الغلة بعد الحوض بانه سماوية لم يكن عليه المزارع شي كان الا ان يتحمل المزارع الحصة
 الارض شي **الجواب** لما كان كل واحد من صاحب الارض والعامل يسمى مزارعا مع ان
 يكون بهذا التلخيص على كل واحد منهما فان المزارع متعامل في المزارع **قوله** وكذلك
 في المزارع ان يجره ان يجره شيئا منها بكثر ماله ويديره بالباقي ما بيني منها وليس له
 ان يبيع شيئا اشتري او اكثر منه ويبيع معهم الا ان يجره شيئا منها حديثا ويكون ذلك
 برض صاحب الارض فان لم يرض يبيع بماله لم يجره ذلك وانما يكون له ان يجره
 بنفسه بمعنى قوله استقر ولم لا يجوز بيعها وان لم يرض صاحب الارض اليه في المزارع
 قد صارت ملك المزارع **الجواب** معنى قوله ما بيني انما بيني في المزارع بعد ما باعه وانما اكله
 رضى ارضي بالملح فهو بيع لرواه جماعة قال سائده في رجل اشترى من رجل عنب ودها
 او اقل او اكثر فاراد ان يدخل معه في شاة ببعضها اعطى فقال لا يرضى منهم الا ان
 يكون قد عمل في المزارع على او شاة رضى ارضي بالملح فلا يرضى من سائده اكثر من شاة
 لانه قد عمل فيه عملا فذلك صلي له والخبر ضعيف السند فكل من اكل عليه والحوا
 هو الاصل على ثمة او لم يعمل ولا يشترط رضى اصحابها بل كل من شرطوا رضى نفسه لزم
قوله الاجارات **قوله** ولا يقع الاجارة الا باجل

معلوم

مستند الى هذا **قوله** يمكن الاستدلال على ذلك بما رواه ابو ابراهيم في
 غير ان عبيد الله قال سئل عن رجل اشترى من رجل عنب ودها او اكثر قال
 يتقبل الارض في اربابها بشي معلوم الى سنيين معلومة ومن اكل من مال الباقي ان قال
 الارض في اربابها فيقبلها في اربابها عشر سنين او اقل او اكثر قال لا بأس ولا يفتقر
 لزم فيقدر بالاجل دفعا للضرر اللازم غير الموقت لا حال يتقدر بما يحتاج اليه المزارع
 لا ما يتولى ذلك التقدير يقتضي الزيادة والنقصان فيستقير الزيادة يكون غير متقدر للملك
 وسعد بن النخعي لا يكون مقصودة للمزارع في كل عام عز لا يندفع مع الاطلاق
قوله والمالك اذا كان مشتركا في نفسه وما زاد عليها لم يكن للاحد ما ان
 بالاجارة دون صاحبه بالمانع ان يجر المزارع لا يجره شيئا منه من اجارة
 على اراده المانع في اجارة كله وعمل على ذلك قوله قبل في اجارة المانع جارية
 مثل اجارة المقوم **قوله** وان اكثر المطلق جاز له ان يركبها ان شاء او يركبها
 غيره كيف يشاء ذلك قد يكون بين الركب والراكب تفاوت لا يرضى المالك
الجواب معنى المطلق ان يحتاج الى الركوب لا يركبها راكب مع فتمت محذوران
 يجرها ويكون كذا استباح طهر او دابة ذلك رواه علي بن جعفر عن اخيه ان الحسن قال
 سائده عن رجل استباح دابة فاعطاها غيره ففتقت فاعطيه قال ان كان اشترط
 يركبها غيره يرضى فله وان لم يرض فليس عليه شي **قوله** ومن ملك الدابة والحال
 وصنائه كان ضامنا له ولو رثته قيمتها يوم تعذر فان اختلف في الشيء كان على صاحبه

السنة فان لم يكن بجهة كل القول قول مع يمينك يعلم صاحبها قصتها يوم التقدي
 غايته ان يعلم قصتها يوم سطرها ثم بعد السلام يحذر ان يتغير ما كانت عليه ثم كيف عرفت
 على العلم والعلم مع خور الشجر لا يصح ثم كانت اليمين عليه وهو مع **الكتاب** انما كانت
 المعنى عليه لانه ما بعد وان ضمنها فاذا انقضت اسرة العنان واذا وقع الاحكام
 في قيمتها كان القول قول المالك لانه غير ماله وانما هو كونه قيمتها كما قلناه في الرد
 والعاره والارهن والشع اجمع منها بما رواه ابو ولاد عن ابي عبد الله عن قال له ان
 يجازي على الوفاء فيك او يرد للمعنى عليك في ما كان صاحبها مشهورا ان قيمة البعل
 حتى اشترى كذا فليزك والرواه محمد بن مشهوره والما كيف عرفت فلما حذر ان يخاف
 الا مع العلم بقيمتها يوم تعين فيها فان جعل ذلك لم يخلو الحاشي **مس** وسبق
 ان لا يستأجر احد الا بعد ان يماطو على امره فان لم يفعل ذلك ترك الاحتياط
 فذا وقد قدم في اول الباب فان لم يذكر مال الاجارة لم ينعقد الاجارة وقال ايضا
 ترك الاحتياط **الكتاب** الشيخ رحمه الله استعمل منها لفظ الاجارة بدل لا غير الاستعمال
 لانه يستحق الاجرة المثل وكان تعريفه للعمل اسما له لانه قول الى وجوب الاجرة وويل
 على ان اراده ذلك وله سبعين من عمره الجعزي عن ابي عبد الله عن قال اني ابيته
 غلما فانه جعل معهم اربعة حتى تماطوه اجرة لا مال له الا ما طامرهم من عمره وان
 زودت عنك قد زودت **مس** وفيما سافر ملك عنده فمروا به فاسد الملك كشيئا
 اولين قبل ان يفرج فمعه كان ماله ضامنا لذلك وقال في باب الحساب في آخر كتابها

لنفاذ الملك لم يكن على ماله ضمان ما افنده لكنه يستحق العبد من مقدار
 ما افنده لم اوجب في الاول الضمان على السيد من الثاني استظهر **الكتاب**
 وجالح ان يكون على المولى ضمان في كس العبد لاني قد المولى ولما كان كس العبد لاه
 صح ان يضيف الضمان الى المولى تارة والى كس العبد اخرى **مس** الصانع اذا
 تقبل على شئ معلوم جاز ان يملكه غيره بالقرض وكذا اذا احدثه غيره وان لم يكن له
 فيه حصة لم يخرجه ذلك كان مع ان يقول ما قبله من ذلك ما بالقرض فلا معنى له **الكتاب** هذا
 الايراد لازم وقد اخذت له تارة بان من زائدة على راس بعض الحاجة وتارة بانها لا يستعين
 والكل تعسف **كتاب** **الكتاب**

والعمر والماله وان علق على اراد ام العمة فمعه تملك اني الصعود ام راد عمة
 ابيه وعمة جدته تملك اني الصعود فان كان اراد الاول فلان ام العمة غير حرة البر
 ويكون عمر من قبل الاب على تحريم امها ام **الكتاب** بل اراد عمة وفيه وجه
 وان عمت وتحرمت ام العمة من الاب وان لم يكن ام العمة حرة لانه يكون ملكه حرة
 المالك كانت ام ام عمة فقبل الام او الاب انكس لا تحرم لان ام امها قد لا تكون
 مشكوكه لاحواجده **مس** وفيه وجه او خاله لم يخل له ان يتبناها ابا اهل تدخل
 بنت الابن بنت حقة فتدخل في علم التحريم وعند في حكم البنت بالزنا بالعم
 الحائض تزدك على يد محرم البنت تحرم بنت البنت وبنت الابن وان تزنا
مس ولو اذ تزوج الرجل بصبيته لم تبلغ سبع وظهرت فزنا معها ولم يخل له ابا

او بنت البنت في ذلك ام لا
 الحواش نعم تدخل في ذلك
 لا بنت السب وبنت الابن
 ص

٩٣ مل هذا مع كونه اعادها المطلق وان لم يكن لها بها **الحجاب** ظاهر كلامه بعض
 الترتيب مطلقا ولعله اعلمنا ذلك وان لم يكن من زيادة غير محتمل من هذه بعض
 عن ابي عبد الله قال اذا خطب الرجل المرأة ودخل بها قبل ان يبلغ تسعين
 من سنهما ولم يخل بها ابدا لكن سئل عن ضعفه والرداءة من ذلك فينبغي ان يكون
 التمتع على ما رواه يزيد بن محمد العجلي عن ابي جعفر عن رجل اقصى جارية
 عن ابيها فانضاء قال علمه وديهما ان كان دخل عليها قبل ان يبلغ تسعين
 قال قال امكها فلم يطلتها فلا شيء عليه وان دخل بها والها تسعين فلا شيء
 عليه ان شاء امك وان شاء اطلق ومضى الترتيب من ان يتم الوطى لان في العقد
 ولا يحرم انساكها ووجه **مسألة** ومنه عقد عليها في العدة ودخل بها من سنهما
 ولم يخل بها ابدا سواء كان على او حايضا وكان لها المهر بما يخل من فرجها وكان
 عليها عدتان تمام العدة من الزوج الاول وعدة اخرى من الزوج الثاني والعدة
 الثانية من حنفى المفارقة ام حنفى النساء العدة الاولى والى الثانية عدة حتى
 ان يلزم منها ما يلزم في العدة من النفقة والمواثمة واللا يخرج من قوله ام لا قوله
 فان حيايت بولد لامل من سنه اشهر كان لاحتى بالاول وان كان سنه اشهر فضا
 كان لاحتى بالثاني لم اذا كان سنه اشهر فضا كان لاحتى بالثاني كما يجوز ان يكون
 له يجوز ان يكون للاول وقوله وان حيايت به لامل من سنه اشهر كان لاحتى بالاول
 وقد يمكن ان يعلم ان لامل من سنه اشهر فضا كان لاحتى بالثاني بعد حنفى

ازمنه اشهر وحيايت به لامل من سنه اشهر وقوله متى قد فرضا او غيره بما فعلته فان
 كانت عاملة لم يكن عليه شيء وان كانت حايضا كان عليه حد القذف هذا قال الامام عليه
 سئل اذ لم يكن قد بان منه لانه قال في باب حد القذف فان قال بولد الزنا
 الذي اقيم عليه الحد بانزله بولد الزنا وزنت بكما حكم لم يكن عليه الحد ثم كان
 عليه السعير فان قال له بان الزانية وكانت امه قد ماتت واظهرت الولد كان
 عليه الحد فانما تامل مراتب هذه المشروعة ان يكون حكمها حكم الزانية **الحجاب**
 في العدة الثانية بعد ان تمام العدة الاولى وهي عدة حنفى من حنفى العدة من الزوج
 في العدة الصحيحة لما انفقت والمواثمة فلا شيء لانه عدة باقية ثبتت على
 ما يشهد بانها على الولد اذا حيايت له اشهر فضا لان الوطى بالثانية من حنفى
 الوطى بالعدة الثانية لان الولد اولادها بالوطى المحلل صارت فراشا والولد المهر اشهر
 وفي المعصية من سنهما وليس بعد ما اذا كان له من سنه اشهر فضا بالاول لان
 الولادة الصحيحة لا يحسن بدون هذه المدة فيبقى انه ليس للثاني نفقة له بالاول وان
 قال فراشه لانه هو السبب الظاهر في الولادة فينبغي له وقوله قد يعلم المسمى بالاول
 وان كان لدون سنه اشهر فضا حوال الثاني فلهذا اصحح لكل من حاج الشئ الى ذكره لانه
 قد بيني فيما سلف انما اتفق المحلل على سنه اشهر فضا راوت المدة من حنفى فضا من سنه
 اشهر او من سنين طلاقا على سنه اشهر ودون سنه فضا حوال الثاني اسمي عنها وانما خط
 الحد من المرأة اذ كانت عاملة ولم يشترط عدم التوبة لانه استواء الى تعيين ذلك بالكتاب

زوجه هو

الوقت فان اشترط الاحكام في مواضعها بغير تكرار او على الشئ رجاء استبد
 منها الى رواية علي بن شير النبال عن ابي عبد الله ع قال ان قد قضا بذلك حال ان كانت
 عليتان في ذلك محرم فان عليهما الحد ولا ار علي فاذننا **ورس** فان ارضعت
 الحاربة امرت ان لا تحرم علي الحاربة والمرأة التي ارضعتها او لا ولم تحرم الي ارضعتها
 ما يما للزوق بين الاول والثانية **الجواب** انه فرق الشئ رجاء بين الزوجتين لان حاله
 الرضاع كانت كل واحدة منهما زوجة فحرمته لكونها المأزوجة وهذه لكونها بنتا
 للزوج فحرم على تدوير الدخول في الكسرة اما المأزوجة الثانية فانها ارضعت بعد انفسج
 العقد وصيرة الصغرة اجنبية فلم تحرم وقال في المبسوط تحرم لانها صارت اليه
 كانت زوجة وما ذكره في المبسوط اصح **ورس** ومن حصل الرضاع على الصغرة التي
 فانه يترك النسيء يحرم منه ما يحرم من النكاح لان النسيء منه ما يحرم من النكاح فاختار
 دون الام ومعنى ذلك ان المرأة اذا ارضعت صبيا يلبي بها وكان له زوجة واحدة
 اولاد غير اوقات شئ فانهم يحرمون كلام علي الصبي المأرضع وعليه وعلى اخوة الذين
 ينسبون اليه بالولادة دون الرضاع وكذلك ان كان المبعول اولاد ينسبون اليه
 من غير الرضاع فغير هذه المرأة فانهم يحرمون كلام علي الصبي المأرضع وكذلك يحرم جميع
 اخوة المأرضع على هذا المبعول وعلى جميع اولاده من غير الولادة والرضاع ولا يحرم على
 الصبي من ينسب اليه المأرضع من غير الرضاع فغيره ليس به الزوج ويحرم عليه جميع اولاد
 الذين ينسبون اليه بالولادة من هذه المسئلة ما يجيد **الجواب** المرأة اذا ارضعت

والرضاع والعين فيفتي
 الى امة بالولادة ص

صدا بين عليهما فقد صارت امة وصاحب الدين اما اولاد صاحب الدين اذن
 اخوة وكذا اولاد الام لكن من ينسب اليه بالام بالرضاع فغيره ليس بهذا النكاح لا يحرمون
 على الصبي المأرضع ثم اولاد صاحب الدين يحرمون على اب المأرضع لانهم صاروا جميعهم
 حكم ولده هذه الفضل مسلم ويدل على تحريم اولاد صاحب الدين على ولد المأرضع بآراءه
 على من يذبحه في جوفه الثاني في عدم امرأة ارضعت صبيا هل تحل لي ان اتزوج
 زوجها فقال ما اجود ما سالت هذا من النكاح فقلت ان الحاربة ليست من المأزوجة
 التي ارضعت على من غير احوال كوكب عشر استنجات ما احل لك من شئ وكنت
 موضع نيك ونزايوب بن فوج قال كتب علي بن شمس الى الحسن ع امره ارضعت
 بعض ولدك هل يجوز ان اتزوج بعض ولدا كتب لا يجوز ذلك لن ولدا صاروا
 تبركة ولدك والماكون اخوة الذين لم يرضعوا من لبن هذا النكاح الذي ينسبون اليه
 ابيه بالولادة والرضاع يحرمون على اولاد صاحب الدين فان هذا اشكال لا يحل
 وجهه والحق عند ان اولاد صاحب الدين لا يحرمون على اولاد صاحب الدين لانهم
 لا يحلهم وجهه والحق عند ان اولاد صاحب الدين لا يحرمون على اولاد صاحب الدين لانهم
 اذا لم يكونوا ارضعوا من لبن النكاح الذي ارضع الصبي من لبنه **ورس** واذا ارضعت
 انها ارضعت حسنا لم يقبل قوله وكان لا يلزم اصل الاجابة بل انه ابانته اليها ان
 يحوزها ان يتزوج به ام يكون القوم لازما **الجواب** انه احب ان يكون بالنسبة اليه غير اذن
 الاولاد ولان باب الحرام المأرضع من كلامه وتكلم كل من غير علمها به فلو كانت

الما بالنسب **مسألة** فان عقد المرأة ثم علم بعد العقد انها كانت زنت كان لها ان
 على ولها بالملء يام يدخل بها فان دخل بها كان لها المهر كما اشغل من فريضة ووضعت
 وطلقاتها ولو لم يدخل بها ورجع على ولها بالملء على ما كان ان يعطيه المهر لو دخل بها ام
 لا فان احتج الى ذلك لم يكن الرجوع بالمهر فائدة وتوكله في غير فاساكنها وطلقاتها ليس
 من غير الخصوص لان كل زوجة كذلك **مسألة** لما كان زنا المرأة من الامور التي تحبس الكراهية
 الا زواج من غير ذلك العيوب بل ربما كان اقرب في نكاح النفس فيكون المرأة عساة فاجاز
 للرفع الرجوع بالمهر على زنتها ولم يثبت به النسخ ونقصت مهرها من رد المدة
 بالخروج وليس وجهان في حال الشئ فان لم يدخل بها كان له الرجوع على ولها بالملء ووجه
 ذلك انه سبب المهر في حصوله في تمامه وطول فزوجم تزوج سبب المهر وان
 دخل كان عليه المهر فحصل السبب للمهر وهو الموطوء وتوكله ان شاء امسك وان
 شاء طلق بحكم عزمه ولم يمسك له النسخ بل حكمه بعد ذلك حكم الزوجات واذا
 دخل بها فلهما الصداق بما اشغل من فريضة ويرجع به على المهر من المأه في ذلك طاهرة
 وهذا الذي ذكره الشيخ لم يفت به على نقل والمردن في ذلك ما رواه عبد الرحمن بن ابي
 عبد الله رحمه عن ابي بصير عن ابي سالم عن ابي جعفر عن ابي بصير عن ابي بصير
 كانت زنت قال ان شاء زوجها واخذ الصداق ثم زوجها ولها الصداق بما
 اشغل من فريضة وان شاء تركها وهذا اختلاف ما ذكره الشيخ رحمه الله في غير ذلك انه
 اذا لم يكن ذلك عيبا يرد به فلا يرجع بالمهر ودخل او لم يدخل **مسألة** واذا اختار

ابو رجلا واختار رجلا رجلا آخر كان الذي اختاره الجداوى هذا اذا كانت
 البكر ابو الاولاني حيا كيف كان نصيب في وعاد او تنقض ابو **الكتاب** المصنف
 في عقد منقضاء النكاح لانه لا يجوز جعل الاب بدلا للمهر ولا يرجع على انه
 فاعل في لان النكاح لا يندم فلهذا ولو نزع بالابتداء حتى يلائمه وربما حال كونه ابوا
 متبدا وخبره محذوف فمعه هذا اذا كان البكر ابو الاولاني حيا ونقص
 لانه لا بد على المذوف **مسألة** واذا كان لها اخوان فحلت لهما المهران ثم عدل احد
 منهما عليها لرجل كان الذي عقد عليها اخو الاكبر اولى بها من الآخر فان دخل بها
 الذي عقد عليها اخو الصغير كان العقد ماضيا ولم يكن الاصح ارجح الدخول بها فان
 كان الاصح انكر سبب العقد ودخل الذي عقد له الاصح الصغير فانها ترد الى الاول
 قدم ان الاب والجدا اذا زوجها كل واحد منهما يزوج كان سبب العقد اولى وهو
 اقرب ولانه من الاصح وكان معنى ان يقول اذا عقد الاخوان في حال واحدة كان
 عقد البكر اولى ثم كيف جمع بين قوله اذا دخل الذي عقد له الصغير كان العقد
 ماضيا ومن قوله اذا دخل الذي عقد له الصغير فانها ترد الى الاول **مسألة**
 الشيخ رحمه الله اذا عقد الاخوان في حال واحدة كان عقد البكر اولى ويدل
 على ذلك قوله ولو كان سبب العقد ودخل الذي عقد له الصغير ردت الى الاول ويدل
 على انه اراد وقوع العقد في حال واحدة ما ذكره في تهذيب الاحكام فان قال
 اذا حلت الحايبة امرها الى اخوانها فان اتفق العقدان في حال واحدة كانا المهر

ج ٢
بارداه

عقد الاكبر اولى بالادخل من عقد الصغير وحيث لا سانه قوله فيما بعد ان لا يكون
ودخل من عقد الصغير ترد الى الاول واعلم ان الذي ذكره الشيخ رحمه الله
حديث ذكره في التمهيد وليس هو من حودة الحديث ما ذكره ولقد ساء الاخطاء
قال مثل ابو عبد الله واما عنده عن جارية لها اخوان زوجها اخوان الاكبر المذكور
والآخر ما روى اخرى بان الاول اولى بها الا ان يكون للآخر دخل بها فان دخل
بها في احوال وتجاه جاز وليس فيه انها جعلت الامام والها والى العقد معا
في حاله واحدة لكل الشيخ رحمه الله ما ذكرناه عنه في التمهيد والوجه عند ان
الاخوة لا ولاية لهما فاذا دارا بالعقد فمراد ان ظاهرا الحيا في احواله ايها
شأت وللأولى بها احواله عقد الاكبر ولو دخل الاكبر والحال هذه قبل احواله
احدها كان عقده ماضيا لان دخولها به احواله ورضا وسوا كان عقدها في حاله
واحدة او حالتين اما جعلت الامام اليها مفوض في سبق فهو احق بالعقد
الى السابق ولو دخلت الآخر ولو احواله في حاله واحدة لم يصح العقدان لكن احواله
انها شأت لان ذلك يجرى مجرى عقدي لم يوفى فيها والاولى ان يحكم عقد الاكبر
ولو دخلت الآخر قبل احواله عقد الاكبر صح لان الدخول رضا بالعقد واحدانه
وان كان لرجل عدة نيات فتعقد لرجل على واحدة منهم لم يسمها
للفروج ولا للشهود فان كان الفروج قد رآهم كان القول قول الاب بل
الاب ان يسم التي تولى للعقد عليها عند عقدة النكاح وان كان الفروج لم يمت

كلمين

كلهم كان العقد باطلا كيف يصح ذلك وقد قل من شرط صحة العقد تميز العقدين عليها
الحجاب الشيخ رحمه الله اعتقد في ذلك رواية ابن عبيدة عن ابن جعفر عن مال سألته
عن رجل كن له ثلث نيات فزوج احدته رجلا ولم يسمها للفروج ولا للشهود
الفروج انها الكبرى فقال انما تزوجت الصغيرة فقال ابو جعفر عن ان كان الفروج
رأته ولم يسم لرواحدة منهم قال القول في ذلك قول الاب وعلى الاب فيما بينه
ومن ادعى ان يسوق التي تولى ان تزوجها اياه عند العقد وان كان الفروج لم يمت
كلهم ولم يسم لرواحدة عند العقد فالنكاح باطل ويكفي في تصحيح النية والنقل
مع ان موضع الاشكال هو صحة العقد وان لم يسم الفروج اذ اكان الفروج رآهم هذا
الاشكال يدفع بان ما يدعى يكون الفروج قد اسند الام في التصديق الى الاب
اذ لو اراد في العقد خلاف ما ادعى الاب لعلى الفروج حين العقد وكره العصى بل على
الرضا باختيار الاب ظاهر **اورس** ومتى عقد الابوان على وليها قبل ان يبلغ
ثم ماتا فانها يتوارثان رث الحارمة الصبي الحارمة ثم قال رحمه الله بعد ذلك متى عقد
الرجل لابنه على جارية غيره بالرح كان له الخيار اذا بلغ قبل هذه خلاف الآونة
ام لا **الفروج** قوله في الاخير على وانه شاذة والعمل على الاول مع انه كسكت
الرواية المت رايها لما كانت شاذة لان ثبوت الخيار بعد البلوغ لا ينافي الحارمة
لو حصل الحرة قبل البلوغ **باب** المهور وما ينعقد به النكاح والامام
العطف بعض الحارمة وهذا لعدم منه ان يكون المهر متغيرا لما ينعقد به نكاح

والصبي صو

٢٧ **اخرى** لما كان ما يسمى به العقد فيكون كالا شياء المالك للملكة
 وقد لا يتعدى كاشياء كذا المطلق ومن ان الباشيتم على ما كان في العقد
 النكاح وما لا يصح وعنده اذ اتوا بهما المسلم على فمطل النكاح وتحتل
 الزوج لا مطلق النكاح وان كان له افساد او لما تغاير حسن العطف والاب
 الشيخ زهره فمطل النكاح وان كان له افساد او لما تغاير حسن العطف والاب
 في العطف الشيخ زهره فمطل النكاح وان كان له افساد او لما تغاير حسن العطف والاب
يقعد وهو العقد على علم انه من الرأه او شي عوا الحكم والآداب لان كل
 له اجر محض وقيم مقدرة ولا يجوز العقد على اصابة وهو ان يعتقد الرجل عدوا له
 ان جعل لها اولياء اياها معلوم او سمي في النكاح من السلف وقد يكون للاب
 العلوم والسمن اجرة معينة ثم تسميته في السلف الاول ثم مقدرة كنف ما اقيم ثم
 قال بعد ذلك فان كان المرء ماله اجر مثل مسلم شئ من الرأه او صناعه مع زوجه قبل هذا
 الكلام ينقص ما تقدم فانه لا يجوز العقد على اصابة **الحكم** يمكن التزوي من العقد العلم
 ومن سمح به عدة بان اجماره عدة مسمى تلك الزوجه ضامها في تلك عدة وتكون
 الاستمتاع الزوجه ثمرة العقد فيحصل الشئ من المهر وثمره العقد فمطل النكاح
 الاستمتاع المحلل وبالا سحر يلزم شرط المرأة على المنع منه وبما يكون الشيخ زهره فمطل
 في الشيخ من العقد على الاجارة عدة محصة على رءاه احمد ومحمد عن الخس على مال النكاح
 غير الرجل يرفع المرأة ويشترط اصابة شئ من فقال ان محض هو علم انهم لم يشترطوا

لهذا العلم انه متى شئ في ما اذ استغث الرواية في هذا العقد كان الباقي واحدا
 تحت علم قوله المهر ما تراضى عليه الزوجان والزوج اراه حوا ذلك وصح المهر وال
 غير ذلك على المطلقان بل فيها آيات، بالكلية ليس بالواضح وما يقال من ان ذلك غلط
 للعقد فلا يتصور لان الاجارة المدفوعة المقيمة لا يمنع من الاستمتاع وان سمي في زمان
 الاجارة فانها لا يمنع بعده ولو تزوجها على خطابة ترتب اوتيا ودار من العقد
 وان منع الاستمتاع في ذلك الحال **قوله** فان امكن الزوج اقامة السلفة لم يدخل بها
 مثل ان يكون المرأة بكر او غير ذلك من مثلها لم يزوجها اكثر من نصف المهر فاس يلزم ذلك فانه
 من الجاهل ان يكون وطئها و **الحكم** هذا الجمل على اذا ادعى الرجل قبلها المهر او
 الرجل دبر الم كل كذا ذلك وفيه انهم غير من العقد فلا يحتاج الى الصريح **قوله**
 فان مات الرجل او مات المرأة قبل ان يحكم المكن لها مهر وكان لها المهر فانه ضاه
 للجنس اما ان يكون دخل بها او لم يدخل فانه كان دخل فيها مهر المثل وان لم يدخل
 مهر فالمهر لا وجه لها **قوله** منه ليست كالمهر اسم امر المهر فانه ثلثة او كذا
 لعقد المهر وقد يذكر لكن لا يعين ويغرض تقديره الى احد ما وقد يذكر ويعين فاذا لم
 تذكر أصلا ومات احد ما فلا تنقص ومع ذكره غير تعين اذ ماتت في المهر فانه يحد
 غير تعيينه الى المتعة لغوات التعيين اذ لا يمكن ان يتجلى في المهر ولا ينصف من المثل لا ريب
 الا ما يدخل تحت المهر ويذكر على ان ليس كالالمهر اسم ان مع عدم التسمية في المهر
 المطلقان ومنه لو طلق الزوجه نصف ما حكم به وبذلك وجه المتعة مع الزوجه فانه

وانه

من محرم غدا يا ايوب بن محمد بن مسلم ان جعفر عن ابي الرجل تزوج امرأة على حكمها
او على حكمه فماتت اولاد قبل ان يدخل بها فقال لها المتعم والمراث ولا يرأسا
قوله واذا اعتقد على جارية مدبره وصفت المرأة به ثم طهرتها قبل الدخول بها كان
لها يوم فرختها ولم يورثها فاذ ماتت المدبر صارت حرة ولم يكن لغيرها سبيل بل يجوز
ان تنقض النكاح في هذه الحال ام لا واذا انتقض النكاح بالحكم منه بعد ميرة على منعه
المدبره الى ملك المدبر ولا يبقى للزوج عليها سبيل ام لا **الحواب** الوجه ان المدبر وصيته
تدخل بكل تعرف بتطل به الوصية وقد روي ما ذكره الشيخ رحمه الله من ان المدبر من
محبوب غدا الى جليله بنو علي بن خنيس قال سئل ابو عبد الله عن رجل تزوج امرأة
على جارية له مدبره قد فرختها المرأة وتقدم على ذلك وطهرتها قبل ان يدخل بها فقال
ان المرأة نصف خدته المدبره قبل فان ماتت المدبره قبل المرأة والسيد لم يكن
الميراث قال يكون نصف خدته المدبره قبل فان ماتت للمدبره قبل المرأة والسيد
لم يكن الميراث قال يكون نصف ترك المرأة والنصف الآخر لسيد المرأة **قوله**
ابرجيله صغيف وفي المعلى قول فاذن الروادى ساقط والزيادة التي في النهاية
في الروادى هي مطالب بها وبالرواية عليها **قوله** فان شرطت عليه في حال العقد
الا يتنقضها لم يكن الا تنقضها كيف هذا او شرطت على ان لا يخرج لان المتزوج
منها الكساح الا تنقضها **الحواب** هذه رواية سمعته من ابي عبد الله عليه السلام قلت رجل
حبس الى امرأة فله ان يزوجه نفسها فقالت ازوجك نفسي على ان تكسها **قوله**

وتسأل من سأل الرجل فراه الا انك لا تدخل فربك في فرجك وتكذب بها شئت قال
ليس له منها الا ما اشترط وعلم حتى يمارى في عمارته اني بعد انك قد جعل تزوج بجارية
على الا يتنقضها ثم اذنت له بعد ذلك قال اذا اذنت له فلا بأس وسماه وان كان
لمن ذكر الا يصح ان يفرقه فاذا اسلم خبره ان كان صحيحا وفقد ان الزوج عليك العمل
بالعقد فكنه كرهه تسكما بالشرط ويملك على كرهه ذلك بالعقد في الميراث لا يستحق له الميراث
بالاياتة **قوله** ومن شرط الرجل لا عراة في حال العقد الا يزوجه غيره لم يكن له ان يزوجه
الا برضاء وذكر الخلاف انه اذا اصدقها النكاح وشرط الا لا يزوجه غيرها النكاح صحيح و
الشرط باطل **الحواب** وجه ما ذكره في النهاية ما رواه هشام بن سالم عن ابي العباس عن ابي
عبد الله عن ابي الرجل تزوج المرأة وشرط لها ان لا يزوجه غيرها بعد قالوا في هذا منكم
او قال منكم ذلك وفي نسخة رواه جميل بن راجع بن جعفر اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام
وجه ما ذكره في الخلاف ان تنقض العقد تسقط الزوج من الزوجه كسما وان كان
والشرط المذكور منقض للعقد فليكون محال للفسخ والسنة فلا يثبت الشرط
والاولى عند العمل بالرواية لان ذلك مما يتعلق بالافاضة غالبا وتنقض العلم عند
وفاته غير تزوج الا كفاه يكون شرعا بخصيصا فكيف لا يملك الميراث لصاحب الشرع
والرواية التي سمعته صحيحة بخلافه فحكم العمل بيقضها **قوله** ولا يجوز للمرأة ان تزوجه
زوجها من صداقها اذا لم يملك غيرها فان ابراهة سقط عن الزوج ثلث المهر وكان في
لورثتها كيف هذا فان كان وصية فماتت فليكن ثلثها غيره او لا لا تملك **الحواب**

قوله في الرواية الثانية ان اذنت
فلا بأس وما لا يملك بالعقد

الرجل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
تبرع ولم يحصل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
ولم يحصل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
فما لم يحصل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
وما لم يحصل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
السود احيى على الزوج في الاغتصاف كغيره الا ان يغتصافه الطلاق وطرق
الردان ما رواه حماد بن عيسى وخلف بن حماد بن عيسى والنضال بن عيسى
اي عدا عدا ما ان انفق عليها ما تم خلعها مع كسوة والاخر معها والماله
كذلك لا ينظر مع العسر فلو لم ينفق وان كان ذو عسرة تنظر الى عسرة لان
ارادة استعدت على زوجها عند علي ٢ وذكر ان لا ينفق عليها فالي ان
حجب وقال ان مع العسر سر او ما حوله لم ينفق منه الاخر بالردود والفرق
بقرعة لاخر ولا اخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مع سلامة غير حرب الهل
قد عدا ذلك بالآلة والردان **مسألة** وان مات المراه قبل الدخول بها كان
لاولادها نصف المهر كنف هذه المسألة **الجواب** هذا الصحيح اذ لم يكن لها ولد
لا المستوفى للمهر وبما راجع الردان ان المهر على المرأة يسبب العود ولو
احد ما كان المهر ثانيا ما جدد فاذا مات ورث الزوج نصفه وكان الباقي لباقي
ورثتها لكن لا يفضل الا ما قد ولا لا نصفه وحصة الزوج في النصف مع **مسألة**
ومني تزوج بامرأة على ان يكونوا شاكرا له ان يوصى من غير ان يشاكرا هذا

الرجل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
تبرع ولم يحصل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
ولم يحصل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
فما لم يحصل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
وما لم يحصل في الدنيا من غير ان يولد بها ولا يولد بها من غير ان يولد بها
السود احيى على الزوج في الاغتصاف كغيره الا ان يغتصافه الطلاق وطرق
الردان ما رواه حماد بن عيسى وخلف بن حماد بن عيسى والنضال بن عيسى
اي عدا عدا ما ان انفق عليها ما تم خلعها مع كسوة والاخر معها والماله
كذلك لا ينظر مع العسر فلو لم ينفق وان كان ذو عسرة تنظر الى عسرة لان
ارادة استعدت على زوجها عند علي ٢ وذكر ان لا ينفق عليها فالي ان
حجب وقال ان مع العسر سر او ما حوله لم ينفق منه الاخر بالردود والفرق
بقرعة لاخر ولا اخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مع سلامة غير حرب الهل
قد عدا ذلك بالآلة والردان **مسألة** وان مات المراه قبل الدخول بها كان
لاولادها نصف المهر كنف هذه المسألة **الجواب** هذا الصحيح اذ لم يكن لها ولد
لا المستوفى للمهر وبما راجع الردان ان المهر على المرأة يسبب العود ولو
احد ما كان المهر ثانيا ما جدد فاذا مات ورث الزوج نصفه وكان الباقي لباقي
ورثتها لكن لا يفضل الا ما قد ولا لا نصفه وحصة الزوج في النصف مع **مسألة**
ومني تزوج بامرأة على ان يكونوا شاكرا له ان يوصى من غير ان يشاكرا هذا

وقد قدم في باب العيوب الموجبة للرد وفيما شرى حاربه على انها بكر فوجد ما
يشبه لم يكن رد ما ولا الرجوع على الشارع شي من الارش لان ذلك قد يذهب
في العقد والزدة فان قيل ليس هذه كذلك لان ملك ما تزوجها على انها بكر واذا
كاس غير بكر كان يجب الا يشترط البكارة على ما يجوز ان تزوجها وهي كذا قبل
الدخول بها فيذهب البكارة بما ذكره من العقد والزدة **والرأب** هذه كل من شرطت
انها كانت ثيبا قبل العقد وفي الامم لم يعلم حالها فجار ان يكون ذاك بكارتها بعد
قبض المشرى بها بالخطوة والزدة على ان الرواية هنا قاصصة يجوز الاستصحاب فيجعل
عوطا لم يكن كان روى ذلك عن ابي الحسن رجل تزوج بكرا فوجد اسما لم يكن
الصدوق واقفا ام يتحقق بالاشتقاق **والرأب** في العقد على الامم وهي عند
ابن سبويه لم يرق منها اولاد الا كانوا احرارا لا حقيقين بل لا يسيل لاحد منهم اللهم الا
ان يشترط الحولي استرقاق الولد في شرطه ذلك كما هو ارفق لا يسيل لاسم عليهم لو قيل
لا يغلو اما ان يشترط او ما هو رقيق او ما هو حر والاول لا فائدة فيه والآخر فائدة
من الشرط وعدمه والثاني لا يجوز ان يصرح بالعبد انما الحراب منه **والرأب** حافرة
لانها قسما ثانيا وهو اشراط مال ولا الشرط لا ينفذ فرائم اقول عندنا في هذا الشرط
روح فان المتحقق عليه عندنا ان ولد الحر من الامم حر مولى ذلك حرمه اسما بغير
في بعض اصحابنا ولا يحسن من عمار كل واحد ما يراه من ان عبد امه من المملوك فليس يزوج
معه الى انه اذا تزوج العبد الحر فالولد احرار واذا تزوج الحر الامم فالولد احرار

والا ان الرقبه يلزم بالشرط شي ذكره الشيخان رحمهما الله وقال الشيخ رحمه الله
في التمهيد الذي يدل على انه اذا شرط ان يكون الولد احرارا كان كذلك احرارا
عن امهم ما شتم عن ابي جعفر عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال لو ان
رجلا تزوج امرأة ولد منه مدبرين كالأولان رجلا ان قوما باليتزوج اليهم على كتمانهم
كان ما ولد لهم مما اليك قال وهذا الخبر وان لم يكن فيه ذكر الشرط حرى ما يحسن
انه مراد بولد الامم مدبرين من الاختيار ولما ولد لاحق بالحره فلا وجه لهذا الخبر
الا الشرط والذين اراه ان هذا الاستدلال ضعيف لوجوه احدها ان الخبر
ضعيف لان رتبة الوصية وهو محمول وان وصية وهو ضعيف الثاني ان ما ذكره
الشيخ ما يدل على ما يصح ان يكون مراد الشارع ان يكون غرة مراد اطلاق لا يتبين
ارادة بالخبر الاصح دلالة يدل على التاميل الذي ذكره الثالث كما جعل ان يكون
حر لا يحتمل ان يكون عبدا او مولى العبد اقرب من مولى العبد بالشرط فان الشرط اخصار
المملوك عليها اللقطة وتزويج المملوك مولى العبد اقرب من مولى العبد بالشرط ان الولد لا يكون
رها الا اذا كان الابوان ولم يثبت الى الآن ان ولد الحر اذا اشترطت فيه
صح الا شرط ثم الشيخ رحمه الله ذكر في الاستبصار ما يدل على حره من الرضى ما ياتي
عبد امه ع في الرجل رجل تزوج حاربه رجلا ويشترط ان كل ولد له فهو حر
وطبقها ثم ترفيعها آخرة فقلت قال لا ان شاء الله اعلم وان شاء الله اعلم قال
رحمهما الله هذا الخبر يحتمل البيعة ويحتمل ان يكون الرقيق عبدا ونحو قول اذا

٧١
احتمل هذا القولين هنا احتمال ان يكون الحال هناك كذا لا فرق من ظاهر الرواية
رسالة وان اعتبرها مولا لا كانت حجة من الرضا بالعقد وبين من سواها كان
حرا او عبدا امر ان ذلك مع كون العقد ثابتا **الجواب** انما خبرنا اذا كان عبدا
نعم له الاجماع وسند دل على ان خبره فانه منسوخ عنه والمكره اذا كان حرا
فليس في قولنا ان احدها انما الخبر ذكره في التمام وبه روايات لكنها لا تخلو
فرضت وهي ابو حمزة بن زيد الشحام عن ابي عبد الله ع قال اذا اعطى الامة
ولها زوج خبرت ان كانت عند عبدا او حر وروى عبد الله بن بكر بن بعض
اصحابنا رجل يملكه ثم اعطى قال في امره يصعبا وروى محمد بن آدم الرضا
ع قال اذا اعطى الامة ولها زوج خبرت ان كانت تحت عبدا او حر وروى
ابي الصباح عن ابي عبد الله ع قال انما امره اعطى فامر ابيد ان شاءت اقامت
مع والى شأت فارقته وهذا يدل بالجموع على خبرنا في الحالين والتول الآخر لا
لهما مع الخبر ذكره في المبسوط وفي الخلاف وهو الاول لان مقتضى الدليل هو
العقد فيترك العمل بالمقتضى في موضع الاجماع ولا يصح رالي في انه الاصل
بالاخبار الشافعية ضعفت فان ابا حمزة ضعفت وعبد الله بن بكر فلي مع
ارسال الرواية وخبر محمد بن آدم فانه لا يخفى العموم القطعي وخبر ابي الصباح
ليس يخرج في ارادة الحر ولو كان لما كان في قوة التخصيص **رسالة** ومن عده على انه
غيره غير اذن مولا كان العقد باطلا فان رضى المولى بتركه كان رضاه كالعقد

المسألة

المسألة كيف يصح الباطل صحها او قد كثر مثل هذا في كلام الشيخ ثم
يعبره بعد الاشارة **عنه الجواب** بعد الشيخ بالنظران عدم الاضافة
للملك البيع ولا يكتسب حكم عبارة العقد بل العبارة قابلة للمجازة
اجازة المولى حصل الاتفاق وحكم ذلك البيع ولا استصحاب مع هذا الخبر
وربما يكون الشيخ رحمه الله متبع في ذلك لفظ بعض الاعا ديت فخر دور الواليين
صحيح عن ابي عبد الله ع اذا كان الذي تزوجها غيره اذن مولا فالتكاح فاسد ثم
انما احفظ ان اجازة المولى لعقد النكاح في الضيق في النكاح **رسالة** وان عقد
عليها على ظاهر الحال فلم يتم عنده بينه وبينها ثم سعى انها كانت فاكاد
رقا لمولا ولا يجب عليه ان يعطيه اياه بالقيمة وعلى الاب ان يعطيه قيمته فان لم يكن له
مال استسقى في قيمته فان ابي ذلك كان على الامام ان يعطى مولى الجارية قيمته بهم
الرقاب ولا يشرى ولد حر من رقيق المولى الا يعطيه اياهم بالقيمة ولم يجب على الامام
ان يعطيه قيمته ثم سعى الرقاب مع انه رجا جعل بهم الرقاب مختصا بالكاشرين والعبيد
الذين تحت الشدة وولد ولا يشرى ولد جارية من مولا كان اولادها رقا
لمولا **الجواب** اما اطلاق اسم الرق على الاولاد فاشنع لرواه محمد بن عيسى
ابن جعفر ع قال قضى على في اربعة اوت حوا فاجبرهم انفاقة فزوجها احد هم
ثم جاء سيدها قال يرد ولدك عندك والوجه عندك انهم يعتقدون احرارا ولا يملك
عليهم اسم الرق ويدل على ذلك رواه الوليد بن صالح عن ابي عبد الله ع في اربعة

٧٢
تزوجت بغير إذن مواليها فالانكاح فاسد قلت فان حجابت بولد قال اولادها
منه احرار والمأجور بغير حكمهم بالعم لان الاب حال من المولى ومن يقرهم ومن يقر
المملوك فله فمقتضى حكمهم بالعم لان الاب حال من المولى ومن يقرهم ومن يقر
ساعة عن ابي عبد الله عا وبغير الرواية انه من المصالح فجاز ان يعرف في ذلك ولما
سهم الرقاب بالحياتين والعبيد في السنة فمقتضى هذا ان يعرف من مولى في
ان ذلك غيرهم الرقاب بل من المصالح فان الرواية لم يقتض ان يعرف من مولى في
رجاء ذكره في النهاية ويمكن ان يقال لما كان المدفع الى المولى عرضا فغيره
ان تقوم وينك غير المولى فيكون حوله تحت الآلة **روى** فانما جاز كان المولى في المخير
عن الاقرار بعد العقد ومن فسخ فانما اقر العقد لم يكن له بعد ذلك خيار وذكر المصنف
ان شحما قد سألني عن رجل رجع غدا في وعاد عنه في ميسر بوزله وان كان للعبيد
زوجة فبأنه مولاة فالانكاح باق بالاجماع والذي ذكره المتأخر ليس بصواب
لان في النهاية لا اراد منافي لما في المبسوط اذ قياد النكاح لا ينافي في ثبوت
الخيار **للشرا** ما ذكره في المبسوط حرم في انه لا خيار للشرا للعبد لانه رده الله
في المبسوط ما هو رده واد اباي الرجل من مخرج السبع وكان سعيها طلاقا وقال العتبات
النكاح بطلان ثم قال وان كان للعبد زوج فبأنه مولاة فالانكاح باق بالاجماع و
يخرج ثبوت الخيار في سبعة اقسام مع العبد في ما ذكره المتأخر في المولى
نظري ان يبيع لانه يبيعه بالشرع على من عتده او امضاه مطلقا اما العبد فان كان

زوجا حره لم يكن للشر خيار وان كانت زوجته امه ثبت له الخيار اما اذا
كاتب حره فلا لان مقتضى الدليل ان يرد العقد ولو ثبت الخيار في مريض الدائم
ويقتضي في الثاني واما اذا كاتب امه فبأنه مولاة فمقتضى هذا ان يكون له خيار
سواء اوسع زوجها ثم لو قيل لا يثبت الخيار لا لانه لا يثبت له الخيار في السقط على
نسخ العقد بوضع الاجماع فكان اولي قال الرواية المذكورة خبر واحد لا يثبت
العهد **الشرقي** **روى** وان اعنى العبد لم يكن له الخيار عليه اختيار لانها ضمت اليه
جيدا فاداه حر ككاتب اولي بالرضا به جازا حصلت الاول له فمقتضى هذا ان يكون العبد
المملوك فيكون العبد اعظم من كونه حرا **الرواية** لما كان الوجه في تحرير الامم اذا
انها حكمت نفسها او ان العبد ليس كحرا لانه لا يرضى له الا مع رضاه في البيع بها
للمرة اذا اعنى زوجها لا سواه ما يوجب التخيير فان لم يوجد مع عتقه ما يقتضي الخيار
لانها ما حكمت نفسها في الخاليين ولان الرافضة بالعبد راضية بالحر والما كونه رافضة
فمقتضى هذا ان يكون له الخيار في ما ذكره من اسباب الرقبة فليس وجهها ثبوت في
عقد النكاح ولا يعلق به الى فسخ فلهذا لم يكن معتبرا اعدان الشرا حره امه مكن ان
يكون اقره في ذلك على رده على من خطبه عن ابي عبد الله عا في رجل رجع ام ولده
فمعتد ثم اعنته بعد اذ دخل بها يكون له الخيار قال لا قد تزوجت به عبدا او ضنت
به عبدا فهو اذ اصر حرا الحق ان يرضى به والرواية متفق عليها في الاصحى
والاصل في شهادتها واد ارفع الرجل عبده جازا فمقتضى هذا ان يكون له الخيار في ما ذكره

٧٢
لها المهر وكان الرافق سها بغيره وليس للزوج طلاق على حال فتي شاة المولى
ان تزوج منها او غيره باعترافها او لا باعترافه ونول قد فرق بين كل من سمي هذا
تزوجا او اباة ووجه عطاء السهمين ما له على وجه العيوب ام لا وبعض
المسافرين ذكر ان الرافق المذكور طلاق محار او الشئ رجلا لم يسم طلاقا حتى
يرد عليه ما قاله **الحبيب** نعم يسمى تزوجا لا اباة وهذا هو الوجه الصحيح
رواه حماد عن الحسن بن علي بن عبد الله عن ذلك الرجل كيف سلكه عبده امه قال
تقول قد اتيك فلانة وعطيتك ما اشتد من قبله او قبل مولاه ولو مدين
طعام لا يقال لو كان كاسا لا فتوا الى العتول وليس في المحرم ذلك لانا
نقول قد شئت ان اطلق احدا العبد على النكاح فلا يفسد ذلك الى قول
العبد ويكنى قول المولى لا لانه لم يسم ولا طر في العقد وعلى ذلك ليس اباة
رواه علي بن الحسن بن الحسن بن الملوكة عن ابي ان طلاقه بغير روع اذا
احل له مولاه قال لا يحل له واما اعطاء الامة فليس واجبا على المولى بل هو
مستحب وانما لا يصح على انه اذا كان العقد من عبد المولى وامه كان الرافق
بيد المولى ولا يتفرق الى طوط الطلاق ويكنى ان يقول فرفس كما والاحتمار
بذلك وعليه العمل ولا يسمى ذلك طلاقا **برسم** ومن اعترف بها جميعا كانت
المرأة بالخيار من الرضا بالعقد الاول يعني اباة كيف اذا كانت امه باعترافها
ثبتت لها الخيار ولو كانت حرة فيعتق لا يثبت لها الخيار **الحبيب** انما

لها الخيار اذا كانت امه باعترافها لانا على من سمي هذا
في العقد ومن اعترف بها الحرة فقد رخص به وهو عيب فلا معنى لتجيزه عند
علي ان الامة لم يتجزأ باعتبار عتق العبد بل باعتبار عتقها
وتوهم ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
قال سألته عن الرجل يبيع عبده امه ثم اعترف بغيره ام لا فقال نعم يبيعه
روى فضالة عن ابيان عن عبد الله بن الحسن بن علي بن عبد الله **برسم** واذا
تزوج الرجل حرة من شركته ثم اشترى نصف احد ما حرمت عليه الا ان
يشترى النصف الآخر او يرضى ما كسب منها بالعقد فيكون ذلك عيبا
ولو او يرضى ما كسب منها بالعقد بل هو اشارة الى العقد بغير رضا بائنه
من العقد الاول فان كان الآخر فلم لا قال فيكون ذلك حكم عقد مسامحة ثم
بعض المسافرين منع من ذلك وقال لان النزع لا يقع في واجاز ذلك المانع
وذلك يبيح البعض ايضا لان بعضه بالابانة وبعضه بالملكه فقد يقع
الحبيب لا يبيح ان يبرء الرضا بعقد النكاح الذي كان قبل الابتاع ولا
الرضا بعقد البيع بالنصف الذي اشتراه لان النكاح يبطل بالبيعة النصف
والا ببيع المدكور لا اذ الرضا بالشريك فله منع ان يحل كلام الشيخ على ابتاع
البيع على النصف الثاني فكأنه قول الا ان يشترى النصف الآخر من النكاح ويبي
ما كسب ذلك النصف بالعقد يكون الاجازة كما لعقد المسامحة ويكون الا

سواء كان النسخ او يكون او معنى الراوي او اما قول بعض الساجدين ان
النسخ لا يتبع بعض نصيحه لقوله هم والذين هم لغوهم حافظون الاعلى ازفا
او ما حكى ليما منهم فانهم غير مومنين فليست بقى وراى ذلك فادركت هم العادون
والتفصيل قطع الشك ولا يحل النسخ بها ولما الاباحه في النسخ
باسم الحليل قول ترتيب يشهد له رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر في جوابه عن
رجلين دبرا جميعا ثم احل احدهما فزها لصاحبه قال هو له عمل وموله لم
منه التبعض مكر ان الحجاب بالتبعض بالقدور والمك لا يصح لتفصيل الآية
والمنع اما الاباحه فانها ليست بوجوب بل تليق للمنفعة كما في المحقق وطو
ما يملك والى توى عند المنع من ذلك **مسألة** ومكره للرجل ان ياتي الف في
احثا شهرين بعض الاصحى بذكر كراهية ذلك وسندل بالآية ورواه محمد بن
حزكم ان شتم فكيف يكون ذلك مكره على هذا السند وهو ما دون فيه
فالكرامه مع مفتش واما في **الحجاب** اما الكراهية مفتش في اختلاف الاحاد
بالاذن والمنع معهما بالاذن والكراهية ولما الآية فلا يحل على الزوج ولا
النسب بل يحل على الاباحه فان لم يظف افعل قد يراى الاباحه كونه ما ذا احلتم
فاصطادوا او الاباحه على ان وعلى المرأة دائما فواجب واذا اوجب
في وقت فليس يراد الآية ذلك الوقت وح لا يكون دالة على الكراهية وانما
سندل بها على ان المراد طاهر المتضمن للزوج شتم الكراهية لاسيما ان

بالجرح على من عادى عليه القرآن لانه كان يلزم منه النسخ **مسألة** والنسخ
الى ان يامل الكتاب وشعره من الناس لانه يمتنع له الآباء وكيف
يصح ان يكون النسخ الممنوع حائرا استعمله لانه يمتنع له الآباء وقد تقدم
انه لا يجوز النسخ الهين الا اذا اراد شراى واذ لم يرد الاباحه لم يرد ذلك
محقق كونه يمتنع له الآباء غير محكي الا اذا اراد شراى ثم يمتنع له امل الكتاب
قد مكس مسلمات على ما قاله اولها اذا استلمت ولم سلم الرجل وكما في شرايط
الذمة فانه يملك عند **الحجاب** اما العلل فحسب لانه جعلت بتميزه امة لان
المزوجة فانه يجوز لولا ان ينظر الى شعرا ووجهها مكر كراهية ولا ينظر الى
عورتها وهو قد يكون اواة الذي مسلمة قلنا قد حان ان ذلك لا يصح ولو صح
على ما رواه الشيخ واحدا في النهاية كان ما رواه الالف على العال **مسألة**
الناذر **مسألة** وحكم اليهودية والفرانجية اذا كانتا زوجين حكم الآباء على
السواء هل اراد بقوله الآباء الزوجات او الآباء ملك الممنوع **الحجاب** اراد
لهم اذ كان زوجات كان حكمهم حكم الآباء والزوجات مع الحر في ان
للأم مع الحر ليله وللمرأة ليلتان وكذا الذمة مع المسلم **مسألة**
اذا عقد الرجل على اواة عدلها حرة فوجد انه كان له ردا فان كان قد دخل
بها كان لها المهر بما عمل فخرها وللرجل ان يرجع على ولها الف والدراسها
بالمرء فان كان الدرر زوجها لم يعلم دخيلة امره لم يكن عليه شيء ماد لم يكن عليه شيء

على من مع الزوج **المهر** لا مع الزوج مع الزوج عند اداء اكل الزوج
لها لم يعلم دعيه امره بل ثبت المهر في عقد الزوج ولا يستطاع طردها لا يحل
الولي اياه بالرجل الصحيح ولا يرجع به على احد لانه لا مقتضى للعقد به **والمرء**
واذا عقد الرجل على بنت رجل على انما بنت ماهرة فوجدها بنتا كان
له رد فان لم يكن دخل بها لم يكن لها عتق شيء وكان المهر على امرها ما الموجب
للمهر على امرها **المهر** لا يثبت الخيار في هذه الا بالاشراط المألو اطلاق العقد
على الشرط لم يثبت للزوج خيار لان ذلك ليس عينيا بل مردودا لم يدخل ونسي
فقتضى الدليل الا يثبت لها رد اصله لان النسي قبل العقد فيسقط توافقه هذا
هو الذي يسمي اعتقاده ويمكن ان يحج ما ذكره الشيخ رحمه الله بان الابطاح يصح
ما يقع العقد عليها وليست مرادة للزوج فهو كما لو دخل الرجل وكمل في تزويجه
امرأة تزوج غيرها وادعى الوكالة في تزويجها فمع اكمال الزوج ملزم الوكيل بصفته
وكذا لو تزوج على صفة من الصادق في تزويجه باليق اوجه بها واكثر الزوج الوكالة
لزم الوكيل نصف صداقها لانه صريح صحتها بترك الانشاء **والمرء** وصح كان للرجل
بنيان احد بها بنت ماهرة ولا فرق بين انما فتقدها رجل على ماهرة ثم
ادخلت عليه بنته من الام كان له رد وان كان قد دخل بها واعطى الوكالة
المهر بها بما يحل من فريضة لم قال كان عليه رد لان له مخرج ان يكون ملك المهر وقوله
كان المهر ما يحل من فريضة لم لم يقيد ذلك بكونها غير عالم بان العقد على اخيهما لانها

لم يكن ح رانية فلا مهر لها ولم لا اعتبر المهر على موقوف من المثل ام انما
الرجل يرد او يستر في الزيادة والنقصان **المهر** تقديره بالتمام مع طر
كما قال تعالى فلهن المهر والعقة ولهن من المهر والار ولا للامام معناه الا اذا كان
له يفتي كان حقه رد ما ولا يلزم من كون رد ما حقا ان يكون قبا وما حقا وانما بشرط
عدم علمها لان ذلك موعده في موضع وجه المهر للخطوة بالشهر يكون المرأة
لمست زانية فلا يحاج الى تكرار الشرط كما لا يحاج الى تكرره في الشرط المذكور
في مواضعها وانما لم يفتي بكونه وفي المهر او ان رد له لم يفتي بان لها المهر المذكور
في العقد فلهذا اراد بالمرء المسمى بالزوج وقوله على المثل فلم يكن ضرورة
الى موعده شيء زكاه عن لفظ المهر **والمرء** واذا عقد الرجل على امرأته
بكر فوجدها شيبا لم يكن له رد ما غير ان له ان يتجنب غيرها ما شاكيف له ان يتجنب
وعدم ان الكفاءة يوجب بالجلد والرد في المانع ان يكون ذلك بعد العقد
وقبل الدخول ثم النقص من المهر ما مقدار ما والمص في ذلك الى شيء من المانع
قد رد ذلك منه من اقساما ما القاءه في هذا المثل منها ولم يقيد المثل دون
المذكور في العقد **المهر** ليس هو كون العشرة حمت بالجلد والرد والحكم
بالا سيما من المهر صافه وانما جعل امكان رد المهر في المانع رد الامام
ان لا يحسن كونه عند التامع المانع فالا حجاج ما يكره في الاحتجاج بالثبوت
مكون النقصان من المهر لثبوت كذا الاحتجاج ما يكره في الاحتجاج بالثبوت

في ذلك علما وانما هو من حركه في الحقيقة الى ان الحس على اسامه من اجل ترويح
 حارة بكرة افوجدا شيئا بل يجب لها الصدوق وانما ام معصية في بعضه قال
 الراوند في تفسيره شكل النهاية في معنى السدس لان الشئ في عرف الشيخ السدس
 واستعمل بما ذكره في باب الوصية هو عطفه ووجهها ان الرواية جازية
 في ذكر لفظ الشئ وانما ذكر الشئ في النهاية فيها جاز او متوالية في صاحب
 الشيخ وهو من الرواية السدس لا بد من مفعول وانما لفظ
 شئ فلما بدأ عطف آخر لان الشئ اذا كان عندك سدس لم يجز ان يصحرا شيئا
 وانما يصح افعال الشئ اذا جعل على ما في فكره في ذلك على معنى الثاني ان
 ان الشئ نطقا بخاصة شئ او سلم ان الشئ في باب الوصية من غير السدس لان
 اذا كان في الوصية من غير اما بسدس يكون في كل موضع كذلك ثم يقتصر في ذلك
 بالاقرار والادوات من سطل دعواه في حال لفظ الشئ لغير السدس كونه تعالى
 ولا حل لكم ان تأخذوا مما يفترون شيئا ولم يرد السدس واما المتأخر المراسل
 انه فانه افعال في تفسير كلامه في باب السدس على كلامه في باب السدس ووجهه في ذلك
 معصية من غير البكر والشيخ قال المتأخر وذلك يختلف باختلاف الحال و
 الشرف والسن والوجه عند احواله بعد ذلك على نظر الحاكم فان لفظ اذا
 عند من تفسيره او لنور وجهه في نظر الحاكم **رس** فان حدثت الرجل خسة
 يعقل معها في اوقات الصلوة لكن لها اختيار وان لم يعقل اوقات الصلوات

كان لها الخيار فان اختارت فزاة كان على وليه ان يطبقها بل اراد الحاشية
 بعد العقد وتسل الدخول ام بعد الدخول وبعض المتأخرين ذكر انه اذا لم يعقل
 اوقات الصلوات كان لها البيع ولم يعبر بطلاق الولي فاستند التوابع
الحراب الظاهر انه بعد حدة بعد العقد وان كان بعد الدخول او قبله اذا
 لم يعقل اوقات الصلوات وهو ظاهر كلامه في المبوط والخلاف في قول في النهاية
 خاصة اذا اختارت فزاة لزم الولي طلاقها ولست اعلم دليله وقال المبوط
 اصحابنا ان حق الرجل اذا كان يعقل مع اوقات الصلوة فلما خيرا بها في احواله
 رحمه الله ولم يسمي في رد وانما لم يثبت عند رواه محقق في ذلك فلا دليل على
 وقد ورد التسمي من محمد بن علي بن ابي حمزة قال سئل ابو ابيهم عن امرأة مكرها
 روج قد اصبحت عتقه فزوجها او عرض له فزوجها قال لها ان يزوج نفسها
 منه ان شاءت فان كان العمل بهذه فحيث ان ثبت لها البيع كيف كان طلاق
 على ظاهر الرواية غير ان هذه الرواية ضعيفة فان التسمي من محمد بن علي بن ابي حمزة
 واقضوا لكن الجون النزل لا يعقل مع اوقات الصلوة سبب ما في الاخبار
 واستفيرة المرأة فيشرح لها البيع دفع للمفراة الشئ في فواسفة العقد
رس وان لم يصل اليها اصلا كاستخراة من التسمي من محمد بن علي بن ابي حمزة
 لم يكن لها بعد ذلك خيار وان اختارت فزاة كان لها نصف الصداق **النيص**
 الاقرب من الصدوق ما اذا علم والمهر ثابت بالعقد ولا يعلم سقوطه الا بالطلاق

٧٧
 كما ثم سئل الخفي بعد ذلك اوجب عليه المهر اذا احتلها فكون لاحدهما المهر
 والاخر نصف المهر ولا فرق بينهما **الجواب** اما نصف المهر في طرف الخفي فلما
 رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رباب عن ابي حمزة قال سمعت ابا جعفر يقول اذا
 تزوجها وهي بكر فزعت لم يوصل اليها فاذكر النكاح وانها عذراء دخلت الى امام
 ان رجلا سئل عن رجل فوصل اليها والافرق بينهما واعطيت نصف الصداق وقد اوصى
 فقها واما على العقل بهذه اما الخفي فان الشيخ رحمه الله استدل في ذلك الى رواية الحسن بن
 سعيد عن ابن ابي عمير قال كان قال اخفى مسلمة مع ابي اعين فقلت له عن جعفر بن
 نسيه لا اراه فدخل فزجده فخصيا قال فرق بينهما وبيع ظهروا ويكون لها المهر فخره
 عليها وصدر ان هذا هو رواية ضعيفة لا يراها اذ لا يعلم المسئول زهرا والوجه
 ان الخفي في اللغة المسئول الى الخصم ولا يستبعد مع كل خصم ان يدركه يمكن من
 الرجل فزجده تحت المهر بالبر لا بالخلوة فان الصحيح لا يجب على المهر بالخلوة فكيف الخفي
 وسئل عن ان علم انه لم يطق لا تحت المهر وكذا مع الجمال فقال الشيخ في مسائل الكتاب
 اذ اكان الرجل مسئولا لكنه يجبر على اتمام غرائه لا يتركه الا وكان حتى يدفعه الى الرجل
 لم يرد العتق فقلت وقد روي الخبر من عبد الله بن بكر عن ابي حمزة عن ابي جعفر عن ابي حمزة
 عن ابي عبد الله وابن مسكان في الرقابة التي يكونها لك عبد الله بن بكر عن ابي جعفر عن ابي حمزة
 واقعيان ورواها بن مسكان بزيادة **وسئل** واذ اخفقت الزوج والمراه فادخل الزوج
 اذ قوتها واكرمت المراه ذلك فان كانت المراه بكر فان ذلك تابع في المهر اليها

فان وجبت كالكاتب لم يكن لادعاء الرجل تأخير ولما لم يحدد كرم كمال الخاف الى المراه
 بغير نكاح فاذ قد قدم ان ذلك قد يوجب المهر والنفقة **الجواب** يريد المهر لئلا ياتر
 في الطال دعواه بل يكون النول بولع مع نفسه ويكون ان يكون مع دعواه فبما كان
وسئل ومتى عقد الرجلان على امرأته فدخل المراه فاذ دخلها فاذ الاخر على
 الاخر ثم علم بعد ذلك فان لم يكونا دخلا بهما ردت كل واحدة منهما على زوجها وان
 كانا قد دخلا بهما كان لكل واحدة منهما الصداق فان كان الرجل بعد ذلك لم يزوج
 ولا تزوج كل واحد منهما امرأته حتى يتخفى عورتها فاذ انقضت صارت كل واحدة
 منهما الى زوجها بالعتق الاول فاذ كانت قبل انقضائه العدة فله الرجوع الى الزوجان
 على ورثتها وبناتها الصبيان فان مات الرجلان وماتت العدة فانها يرثانها ولها
 المهر المسمى حسب عدتها وله فان لكل واحدة منهما الصداق اشارة الى اذ ليس
 منها صداق مسمى بوجه الحمد والبر للثقل لم يذكره وما الدليل على بل العدة من كل
 واحدة منهما وهل المراد مدة الطلاق او مدة الاستبراء وقوله صارت الى زوجها بعد
 الاول كقول ساه اوله وليس بها ثمن وقوله فان ما قبل انقضائه العدة فله الرجوع
 نصف الصداق وهو ان يكون مع الطلاق وقوله فان مات الرجلان وماتت العدة فانها
 يرثانها ولها المهر المسمى لم يحدد بوجه الرجوع لكونها في العدة فان الميراث لها كآلة
 كانا في العدة او لم يكونا وولدها المهر والبر لئلا يمتنع فيمنعه وله الرجوع الى
 نصف الصداق لئلا يمتنع اشارة الى اعطياه بما آكل فزجدها **وسئل** لا يزوج

الشيء رحمه الله في هذه الاسئلة فان المراد من صورة مسئلة ما يعبر عنها
 ان عدد اسئلة موضوع الجواب عويصة وتلك الشيء على صورتها ولكن تذكر الرواية ثم الجواب
 على كل صورة في صورة السؤال في هذه الرواية لا يمكن ان ينادى الى حمل من حاله ثم
 احسب ان عبد الله في احتسابه الى اخوان في الملة دخلت امرأة هذا
 وامرأة هذا فلو قال الكل منها الصديق بالفتية وان كان وليها اخذ ذلك
 الصديق ولا ترب واحد منها اراء حتى يصح العدة ثم تصير كل واحدة الى زوجها
 الاول قبل ان يات القضا والعدة قال مع الزوجان نعمت الصديق على زوجها
 ويزانها الرجلان قبل فان كانت الرجلان وهما في العدة قال زناتهما واما نصير المير
 الحسب عليها العدة بعد ما تزوجا من العدة الاولى هذه الرواية وموجها او رددت
 في كل واحدة منهما الصديق فانه اراد الحبس الذي يصح منه اعادة مهر المثل فيقول
 عليه لا يخلو وجوب بالفتية وهو الذي يحسب ما يوجب والمسح عندنا كمال العدة
 فلانة وطول شهته ووطول الشهية بحسب عدة الطلاق في الحرام لا اكتمل او هو اجماع
 وانما قال بالعدة الاولى ليعلم انهما لا تنفرد الى آخر حمل العقد الذي وضع كانه قد
 يتبع في الكلام مثل ذلك وتوكل فانما يزوج الزوجان نعمت الصديق الصديق
 الذي خرج من كل واحد منهما او الصديق الذي وقع عليه العقد ان كان وقع اذا لم يكن
 له اول وجوه فان كانت الرجلان وهما في العدة فانه مع في ذلك لمط الرواية وهو
 ونحوه انما السائل في حاله ام سأل كذا او كان السائل ان يحلوا بعدة كل الزوج

ارثا في منع الارث او جوزه ذلك فانه انما اللبس عنه وجوبها واما الكسرة
 الى المرثعة العقد منها انه لا يتصف بالميراث وانما كلنا هذه النكاحات
 لان الرواية جروا وحدها فيمنع ان يكون في ما يعضد الدلالة وانما
 عندنا التاويل بعضد الاصل ولكن العمل بها **باب** ومنى قاتل الرجل نفسه
 انه تفرج امرأة وعندها عدها بعد اقامت اختها عند هذا الرجل البنية
 ما يعضد عليها فان العدة من الرجل لا يلتصق الى هذه المرأة لان اسم العدة
 عندنا فان القعدة من الرجل قبل عده على اختها فاذ كان الاو كذا فيك
 بنيتها واطلقت من الرجل كل واحد منهما مدح فلم يترك بينه الرجل ولم لا يترك
 في ذلك ما يعتبر في ما يلى العدة **باب** انما قضى من الرجل لان كل واحد الزوج
 والرفقة مع ما سئل دعوى الآخر ولا يمكن القضاء بها الحق العاقر في الزوج
 بعد ان تزوج مرة لبار وجهه في نفسه لانهما رجحا وموشيت الاخرى كانه
 فيجوز في الروايات كل واحد منهما ان تزوجا واقامتا بينتيقن احد من جهة
 فانه يكون الرجوع بجانها دون الاخرى الشيء رحمه الله في ذلك على ما سئل او
 المهر في خمسة من بنات الرواية من المهر في خمسة من بنات الرجل
 امرأة انه تزوجها بولي وهو لم يزوجا واما ان العدة من الرجل ولا يتقبل هذه المرأة
 لان الرفقة قد كسى بضع هذه المرأة وتزويجها في الكساح فلا تصدق ولا يخل
 منها الاوقف قبل وقتها او دخول بها وروى هذه الرواية ايضا الصديق على

من غير ان يفسد من غير ان يفسد من غير ان يفسد
 واما ان الروايات الاصلية فيكون من اودع عبد الرب
 داود المسترقي والزم على بيان القسم من قوله واقفي على الروايات فانها لا تفسد الا بالاماد
 على ما ذكرناه **قوله** فان وجد عليها منقعة ولم يذكر الاجل كان التزويج دائما ولم يلزم
 فيه كساح الغبط كساح المتعة من النقط ونكاح الدوام من مسطح فكيف يكون قصد
 العادة والمقود عليها لا انتفاع ونفع دائما **الجواب** الوجه في ذلك الا ان القول
 في قصد النكاح بسبب الانتفاع ولا يورثه الشرط ولا المتى حد المتعة او كانت سادة
 وادعنا على انه لو تزوج ونظره في ما يملكه من النكاح وطلبت الشرط وذلك
 يدل على ان قصد الزوج في العقد فاذا تزوج والاياب والقبول في الاصل صادر دائما
 وان قصد النقط لان قصد الاثر لمع وقوع الايب في التزويج لا في الاصل **قوله**
 ذلك النكاح هو من طرق عدة والصادق هو ما رواه امان بن خلف في كتابه المتعة
 فقال اني احيى ان اذكر من الايام فقال ذلك فربك انك اذا لم تشترط كان تزويج
 تمام لم يند المنفعة في العدة وكما في اثنا وقال بعض المتأخرين لا يصح العقد الا بتمام
 لمعظ المتعة وليس في حال الشروع في المتعة ما يجزئ من العقد المسطح وقوله وان
 لمعظ المتعة لم يند ذلك البضع دائما **قوله** فاما ما عدا ذلك من الشرطي
 فستجركه دون ان يكون ذلك من الشرط الواجبة منها ان ذكر الشرطي ما كانت
 ادخل الشرطي ان يكون واجبا عندنا **قوله** قد عرفت ان الروايات في قوله

ليس بالمتحقق عندنا غير ان
 عن جماعة اصحابنا وغيرهم
 من سائر المذاهب في
 ص

في اسم الشرط المتحقق
 مع ان المتحقق في الواجب
 وكيف يصور في الشرط
 ص

منها ان تذكر الشرطي معا وتذكر ان لا تنقعه لها ولا ميراث سوى قوله ان يقع
 على الشرطي وذكر لا تنقعه ولا ميراث فتكون المسحوق الجمع من الشرط على الواجب
 ثم المسحوق لا نفس الشرطي فان الجمع من الشرط في غير غير الشرط **قوله** اذا
 اراد المصنع طلبه امره غير موصوفه بمصنعه للمحذو انكره لان الوصف في العدة لم يكن
الجواب قد يراد بالان صلاح الاعمال فيكون الاعداد للمحذو وكل من يرد ذلك
 انما كذا كما ان قوله في حيث خرجت قول وجهك شرط المسجد الحرام **قوله**
 واصل ما ذكره من انه غير شرطي او كيف لم يصحح الى ان تمام **قوله**
 لا يحتاج الى وزن ولكن المشقة له وان قيل هو مجهول فكيف يجوز له ان يبيعه
 وذلك لا يقع في حله من التولية المدة ما تراضى عليه الزوجان **قوله** واذا كانت
 بالغا وقد بلغت حد البلوغ وهو تسع سنين الى عشرة عايزة العقد عليها ثم اذا ابرها
 قوله بالغا او بلغت حد البلوغ اما متماثان او قسم واحد قوله وهو تسع سنين الى عشرة
 ما قلناه في هذه النعماء فاما ان يكون التسع هو اول البلوغ او العشر واما كان لم
 يبق لذكر الاخر فائدة **الجواب** الصبيبة قد يبلغ بالبسن وقد يبلغ بغيره كالاصلاح
 والحيف من قوله ان كانت بان اعم من البلوغ بالبسن ثم عقبه بالحد الذي هو النهاية
 وهو السن والما قبله تسع الى عشرة فتدور في بعض الاخبار تسع وفي بعضها عشر
 فاما الجمع بين الروايتين **قوله** وان كانت الام لا اواة عايزة البيع بما عرفت
 كيف يجوز ذلك وهو تفرق في ما لا يفرق منه في قوله من قوله ذلك الا حرم الى

الطهارة

١٠
 ام الى المالكه ام سمي المالكه العشر ونصف العشر واذا ائت بولد ولو لم يولد
 يكون **الحجاب** العقيم ان ذلك لا يجوز والشئ محل في جوازها عند راسه نصف العشرة
 على الصداق مما يارة بغير واسطة وما رده بواسطه وقد ذكر المفسر ان من اراد
 لا عمل عليها وبالمجلة في خبر واحد يخص للقوم المقطوع به محظوظا بها وبغيره
 فالمرحوم لولاه وبغيره البطمان من الوطى يكون لولاه العشر ان كان له او نصف
 العشر ان كان له اذ المخرجه فان احببها الحسب ولو ان يولد كان راسه **الحجاب**
 ورقا لو لم يولد من العلم بالتزويج ومع الشهيرة او ان يكون بالقيمة **ورس** وان كان قد مضى
 بعينه كان له ثمرة الذي عينه فلي يجوز لها ان يحد نفسها بغيره بعد غده وقبله
 ثمرة بعد ارجل وعدة ام لا وما الخاضع من ذلك وان عازفها وجهه **الحجاب** لا يجوز
 ذلك لانها مع العتقات جعل اما اذا لم يكن لاحد عليها عقد عازفها ان يحد عليها ثمرا
 متصلا بالعقد ومتاخر اعم العقد اذا كان حينها في كلام النماة ما يدل على ان اذا
 اطلق الشر ولم بعينه يكون العقد باطلا وهو دم والصلاب هو البكره وبقي اطلاق ولم
 بعين الشئ صحيح ويكون متصلا بالعقد كالا حيازة المطلقة والشئ هو ما استبدل
 الهندس بزوجا بكار على ان يحد الله في الرجل بغير المرأة فيقول زوجته نفقته
 ولا يسلم الشر بعينه ثم ينفق بغيره فيقال لا يحد الله ان كان كاه وان لم يكن كاه
 فلا يسلم عليها فتولد ما حصل عليها لا يدل على بطلان العقد بل معناه ان مع الاطلاق
 مساو للشر الذي على العقد وبعد انقضاء السنين يكون قد انقضت ذلك الشر فلهذا

لا يحل له عليها سبيل ثم ان لم يكن له النكاح بل حملها فانه يحل لها ان تنكح من حجة
رس وعدة المعتقة اذا انقضت اجلها او دهب لها زوجها اياها خريصا
 واربعون يوما كيف قال خريصان وما لا بعد ذلك في باب العود والمعتق بها اذا
 انقضت اجلها فقهها وآمن ولا يجوز ان يرد الحبيصة الى الراسي للمعتق قال في كتاب
 العود والامارة الاظهار **الحجاب** الذي استمر المذهب على ان لا يرد الاظهار
 وان عدة المعتق بها مع انقضاء الاجل عدة الامه وان عدة الامه في الطلاق ان
 والاقراء في الاظهار او لو لم يحد فستان معناه انها لا يخرج من العدة الا بتفريقها
 عن محمد بن فضل غزالي الجسج قال طلاق الامه طلاقان وعدتها حيتانه حال المام
 به اذا دخلت في الحيتان ان يتركها فبانت **رس** وكل شرط بشرط الرجل طلاقا
 انما يكون له تأثير بعد ذكر العقد فان ذكر الشرط وذكر بعد العقد كالتسوية التي
 تقدم ذكرها باطله لا تأثير لها وان كرر بعد العقد ثبت شرط الزنح في بطل العقد
 وبعده لان بعد العقد كل منهما ان لا تسبها ولكن لو قال في العقد بعد الامام وقبل
 القبول كان حسنا **الحجاب** روى في المصنف محمد بن مسلم عن ابن جهمر عن محمد بن الفضل
 يتزوج المسعة انها يتوارثان اذا لم يشرط وان الشرط بعد النكاح والذكر ترتيب ان اراد
 بعد النكاح ما يحد الله في الرجل بغير المرأة فيقول زوجته نفقته
 والمساخرة واقعة بعد زوجه فلا يلحق ويؤيد ما ذكرناه روى عن ابن ابي عمير قال طلاق
 ما اذا اشترطت على المرأة شروط فوضعت بها ولو جبت الشرط فارد عليها بشرطك

حتى تدخل في الحيضة البانية مكانها
 معتقة وتذكر على هذا التناول
 ما ذكره رتبة العتق مع

الاول فان اجازته جازولي لم تجز له عليها ما كان من الشروط قبل النكاح فتولوا
 رضىت واوصت فاراد عليها شرطك حتى بعد النكاح ويدل على ذلك قوله في اجازته
 جاز حتى في قولها **وسم** وليس نكاح المصعد بواحد شرط من المرات التي شرط
 اللهم الا ان شرطها انهما التوارث فان شرط ذلك شرط من المرات وانما لا يحسب في
 الموارثة الى شرط **الحراب** فثبت الرضى في المتوفاة فيها الموارثة **وسم** ما بشرط
 الشرط والشيخ يقول لا تثبت الموارثة الا مع اشتراطها وعنده لاكثر وقول علم المهر
 انبى بالاصول قول الطوسي ان هذا في المتوفى **ساق** فان شرط انهما التوارث هل است
 مادامت لهما ادا وادامت عندهما اويرة مطلق وفيها **الحراب** تثبت الموارثة مع
 الشرط مادامت المدة باقية فان حوت المدة انقضت الموارثة وانما لم يرد ما في العدة
 لانها باقية **وسم** ومتى عقد عليها شرطا ولم يترك الشرط بعد ومضى عليها شرطا لم يبعد
 ذلك باعقدها لم يكن لعقلها سبل وان كان قد سمي الشرط بعينه كما في الشرط الذي عليه
 عقد عليها مثلاً في شرع رمضان غير شرطي العقد هل كان ذلك صحيحاً **الحراب** نعم صحيح ذلك
 فلهذا القول وفي رواية بكار في عبد الله في البطل متى المرأة يتوفى زوجها
 شرطا ولا يسمى الشرط بعينه ثم لما في عقدتين حال له نكحه ان كان ساه وان لم يكن ساه فلا
 سبل لغيرها **وسم** باب السراري وهل لايمان هل يندان شرطا وان لا يشيا
 يدل منها عدم خصوص **الحراب** السراري مع كونه وفي بعض الماكر لانها باجودة
 نكاح السراري من النكاح اذ هو المصداق للعقل وليس كل مكره كونه ولكن ان كان الباطل

نكاح

على بعض احكام السراري واحكام المملوكات المروءات والخلقات انفق الى كره
 المعطى في قوله سباح وطول الامانة نبذة ارشاد احد العبد علي بن ابي الحسن
 باب وفي ذلك الايمان تكليف كره **الحراب** اراد الشيخ رحمه الله ان يبين سباح وطول
 الامانة مطلق سواء كان الواطى الحولى او غيره ولا ريب ان منع ارادة ذلك فتعذر الى هذه
 الاباق **وسم** وفي استمرارية جارية حاملها لم تجز له الا بعد وصفا الحل او بعض
 عليها اربعة اشهر ومشره ايام لم يعم ذلك عليه **الحراب** العقول في المنع من ذلك على
 المستفتى عن اهل البيت عليهم السلام روى ذلك محمد بن قيس عن ابي جعفر وعنه ابي عمار
 عن ابي عبد الله واما الاجابة ذلك بعد معنى اربعة اشهر ومشره ايام فربما رادنا من
 النكاح من اهل البيت ان كانت حاملها في شهرها ذلك عنها ما دون الفرج حتى ينفق
 عليها اربعة اشهر ومشره ايام فلا يفسد نكاحها في الفرج وقال رحمه الله في الخلاف
 مكرهه واسئل بالاجماع وبان الاصل لا يجر وعدم المنع وهذا عند حسن **وسم**
 واد كان للرجل جارية واراد ان يصونها ومكعل عنها مهر اجاز له ذلك الا انه متى اراده
 يسق ان يعدم لوط العقد على شرط العتيق بان يقول تزوجت وجعلت مكرهتك مني
 العتيق وكان شجرة بين الرضا بالعقد للاشتياح ثم يقول فان طلقني جعلت عنها مهر
 قبل النكاح ليعلم بها رجع عنها واستحييت في ذلك النصف فان لم ينفق كان انما يوم
 ولها من نفسها يوم في الخدم وان كان لها ولد له مال الزم ان يوفى عنها النصف الباقى
 جمع وان جعلت عنها صداقاً ولم يكن ادى ثمنها ثم مات فان كان له مال يحط بقدر ثمنها

بالبرص والبرص ان حره واقفي لا اعتد على دونه ولم يثبت ابي الجعد طلاقه لان
 الشرع يثبت له الخيا لم يثبت عقد والاصل ان المهر يثبت في ذمة المولى الاول وقيل
 على مذهب الجعد وسام فيه الاول شبه بالذهب **رس** وان على عتقها نفقة زوجها
 ثم مات الزوج لم يكن لها ميراث وكان عليها عدة المتوفى عنها زوجها العتيق شرط
 لا يجوز والتقدير انما يكون بعد موت السيد **الحال** هو العتيق شرط لا يجوز انما كان
 العتيق على شرط لا مشترك مع العتيق والمهر وهو العتيق لا يكون الا بعد موت السيد
 بشي ابي عبد الله الامام بعض المتأخرين ما مشايخي فلم تنفك لهم عن نفق بالزنى والافاض
 صرح بحوازه والنظر بوجهه وكذا كل دليل على حوازه التبرع واختصاصه بك بعد موت السيد
 مشاف لذلك الاطلاق وهو ما ذكرناه ما رواه محمد بن يحيى عن ابي الحسن الحسيني عن
 عن رجل زوج امته رجلا آخر فقال لها ادائم الرجل ففعله فمات الزوج فقال
 ادائم الزوج نفق حره وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها ولا ميراث لها منه لانها
 انما صارت حره بعد موت الزوج **رس** قال عتيق الرجل ام ولده فارتدت بعد ذلك
 وترجعت رجلا فتمت زنت منه اولاد كان اولادها عتيق رقا للمولى واعتقها
 فانما لم يكن لها ميراث رقا لولد له ويعرض عليها الاسلام فان رجعت والا وجب عليها ما
 على المردة من الاسلام **الحال** هذه رواه محمد بن يحيى عن ابي جعفر محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
 نعم انه سأل عن رجل فوكت له سيدا ففعلها ثم ان سيدا مات ففعلها بها عتيق
 ففعلها بها ففعلها بها وتعتد ثم ولدت ولدين وولدت عتيق ففعلها بها عتيق

ففعلها

فقال لها ولدت من ولد فافعلها لاني مولد الاول واحبسها حتى تضع ثيابي بطنها فاذا
 ولدت فافعلها رسول هذه وردت في كسب من فضال وهو عتيق ومهر من
 محتمل ان يكون لها الجعد الاسدي وقال النجاشي في كتاب الرجال من عتيق اذا احتلت
 ذلك لم يكن محرم وبني مائة للاصل من وجهه ففعلها بعد الاسترقاق الاولاد وقولنا عقدوا
 احرا واوالها في صلها وللمرأة لا تستقل بالزنا والثلث ثلث الاولاد اولاد مولد
 الاول ومع مضافاتها الاصل للاصل بها وبما قبل الزنا او دليل على فساد اسلامها او لا
 يصح عن رجلين يعلم عندنا ففعلها الى انقضاء ولادة رسول هذا اصح من الخلق ان
 المولى يصح ان يكون وكسب في الاصول مع ان المولى يتقوا بالاسلم او انظر في
 اردو واسلم لم يجد طهراته الا حرا في شذوذ الجمهور وروى عن ابي الحسن الحسيني
 بباطن ربيعة الاسلام **رس** واذا اهل الرجل جارية لغيره والمرأة لغيره او زوجها
 حل له منها ما احل له ما كلفه ان احل له وطأ ما حل له كل شئ فيها وان احل له ما دون الحل
 فليس الا ما جعده من حل الى حل له حرمها لم يكن سبي الخدمه شئ ان احل له منها شئ
 او تعبد لها كان له ذلك ولم يكن وطأ ما حل له اراد رجلا من مولد احل له وطأها حل له كل
 شئ منها حتى الخدمه وغيره او خدمته المولى مثل التخييل في اشتباهه **الحال** ليس
 بها دخل وانما اراد حريم الاسلام والنفقة وحسب **رس** وتخييلها حل له
 وطأها وانت بولد كان لمولدا وعلى امته ان يشترطها له ان كان له مال ولا فبيته شئ
 فان اسبغ بها الجارية في بيع الى ولد له ذلك **الحال** الاول لا تعتد حر او غير

على ابيه روايان اصحهما انه لا يلزمنا التيم ومثل الرواية الاخرى كون اطلاق الشراء مجازا
 كانه شبهة التوقيم بالشر او ليس على الله في ذلك حمار بل على احوال التيم **روى** ويكره
 للرجل ان ياتي جارية غيره بخلافه لما لا يبعد ان يشترط ان الولد حر فاما منعه مولا من ذلك
 كونه مولا او حرة غيره وكل منهما متوارى عليه فانه ان يوافقها وان تهر انشراحا فان لم
 يكن حينئذ يمتثل كون التحليل صحيحا **الحجاب** نعم كون التحليل صحيحا لا يبرئ من جرمي
 الا باجود لان الاحتاديت والاعلى حواجز التحليل بل دأبه ان يشترط المدة وكلام
 علم المدة من حيث اشتراط المدة لا يحكمه عند منتهى الوقت **روى** ولا لكل الرجل
 ان يحلل عبده في حل فدخل جارية ما وجزم **الحجاب** التحليل في ذلك ليس بالعبودية
 الملك مسددا لغير الرواية وفيها غير تردد **روى** وتلقى عنها وكان قد وطئها جاز
 ر العتق عليها ووطئها ولم يكن عليها اسم او على حال وان اراد غيره العتق لم يبرأ ذلك **الحجاب**
 خروجها فعدتها وهي بمنزلة الشتر كيف قال رهايمه الا بعد خروجها من ذمتها وقام عليها
 هذه المسئلة **الحجاب** مستند رواه زرارة عن ابي جعفر عن ابي امامة انه انشترها سديا
 ثم اعتقها فان عدتها ثلث حبش فان ماتت منها فارتبة اشهر وعشرة ايام وما رواه
 غيره ان عدتها يوم مات الرجل ثمة الربيعت من مال الصبي بها ان يبيع حتى يمشي ثمة
 وان توفي ثمة مولا كان عدتها اربعة اشهر وعشرة **روى** واد ازوج الرجل من غيره
 روى بها ثمة اعتقها وتقدم الرجل في حله المهرت شيئا ثمة الرجل في النكاح الحرام كمن لم
 الخطا له سأل اهل العلم ولا يشرنها الا ان مرضى بالعتق كمن هذا او بالعتق ثمة المهر في ذمتها

ولا يزوج الا باجود ولا يزوج **الحجاب** استند الشيخ رحمه الله الى رواية الحسن بن محبوب
 عن سعد بن مسلم عن ابي بصير عن احمد ما في رجل يزوج مملوكته على اربع مائة درهم فحل لها
 واخر مائة ودخل بها الزوج ثم ياتيها سديا من رجل لم يكن الماشا في المودة تعالى في
 كسرها فاما بنية المال حتى ياتيها فلا شيء ولا لغيره والمأجور الا ان يرضى بالعتق فليس الرواية
 لكن الشيخ ذكره في وجوبه لان الاحتاديت كالعقد ومتصلي اليها ان يكون المهر لها كسرها
 مذهبهم وان باع الرجل بها وان كان قبله شرط المهر ان لم يشر **روى** ولا يجوز للراعي ان يملكها
 من العتقة البتة بل يند احرام ولم يردم وغيره كلامه بالكرامة ولم يذكره بل في الجوز **الحجاب**
 فقط الرواية الترخيم فلهذا اذكرة الشيخ روى ابو جعفر عن ابي عبد الله قال لا ياكل وهو لا يزوج
 عياله من العتقة وقال ياكل من العتقة كل احد الا الام وهذا مني كره في حال العمل والمنة
 ليس بها ثم انزل فقط المهر على الكرامة **روى** فاذا بلغ وحشيته ولا يجوز تركه على حال قبل
 اذ انكره يكون حلالا على حارسه وكل ما يحتاج الى الطهارة هل يكون منه باطلا ام لا وهل يكون ناسيا
 في ذلك الجنان **الحجاب** المأكونة حلالا فحارسه فلا لان الميمنة لا يصدق على ابيه المصاهرة
 ولا يشترط زوال ذلك فيما يشترط فيه الطهارة اصلا لكن طهارة الاصح حلالا بالنقض العهرع اهل
 الست عليهم السلام واما وجوب الحضانة في طهر الرجل فتشقق عليه عند تاو اذ ابلغ لم
 يفتي وجب لغيره اذ لم يعمل مع القدرة كان فاسقا لا يكون حلالا على حارسه بل يشترط
 متقاة عن صاحب الشريعة **روى** وان كان له امر قد ولدت او كانت ولدت الزنا
 واحصا الى لبنها فليطعمها في حل من فعلها يطعم لبنها اذ اكاس في الزنا فليطعمها

في رجل من فعلها قد ينفرد في طيب الدين اما اذا كان ابوها الراسان كيف يجعلها في رجل
الحكم في بعض النسخ وكانت ولد من الزنا من الرجل فعلى هذه الرواية لا يثبت اسكال و
 ان يكون الا في ثبوتها على ان يكون الخبير في قوله لا يثبت على ما عاين الي الزنا وكذا راجع الى
 حكمها ذكره في الكلام عليها وهو قوله لا يثبت على ما عاين في رجل من فعلها ولتقربنا الى الم عمل في حكمها
 منه فيكون محرفا الى من فعلها كما هو في قوله لا يثبت على ما عاين في رجل من فعلها في الخاص مع ان
 عاين عند ائمه قال ما لم يثبت على ما عاين في رجل من فعلها فلو ثبت وارجح الى ان يثبت
 فاذا اختلفت بهما ما صنفنا طيبينها في **الرجل** وفي رجل الرجل في بعض
 الولد في اجرة بل اخذ من الام وان لا يعطيه اجرة **الحكم** ان يثبت الام باحدة
 في اجرة والا كان لا يثبت في اجرة في اجرة فانه كان الاب ملكا والام حرة كانت في
 بولده من الاب ولن يثبت في ان يثبت الاب فاذا اعتق كان احق بمنزلة هذا العكس
 اذا كانت الام ملكة والاب حرة يكون في الحكم **الحكم** فيكون الحكم كملك فيكون الاب
 احق بمحضنة من ملكة وان كانت في **الرجل** في طيب الحاق الاولاد فان جاءت
 به لا تعلق من ستمه من حيا ستمها جاز في نفسه من ذلك ان كانت بالولد لا تعلق من ستمه
 زينة الا ان ينفرد في نفاه ورافعه لانه الى الحكم كان على طاعتها قوله لا يثبت في نفسه قوله لا يثبت
 ان لا ينفرد في نفاه ورافعه الى الحكم كان على طاعتها قوله لا يثبت في نفسه قوله لا يثبت
 في نفاه ورافعه الى الحكم كان على طاعتها قوله لا يثبت في نفسه قوله لا يثبت
 وفي ما يكون في الرعي المشقة واد كان الولد لائق من ستمه او لا تعلق من ستمه في نفسه

ولده باعوه بخصيصه
 الام بملك كانت في اجرة
 به من جهات كان لا يثبت
 يرضع صو

الملاحة **الحكم** معنى الحوازم في الحكم في الطاهر من النقص والعقل في قوله غير احكام
 الدخان وهو لا ان ينفرد في نفاه ورافعه كان على طاعتها قوله لا يثبت في نفاه ورافعه
 لواقعة في المدة لم يكن **الحكم** واد ان الرجل الى امانة او اجرت بطلاق زوجها
 فاعيدت تزوجت وزوج اولادهم طاعة زوجها الاول واد الطلاق وعلم انما
 في نفاه الطلاق كانت زينة زور في نفسها وفي الزوج الاخير ثم بعد ذلك في نفسها
 والعدة لا تكون للزوج وهذا ليس بزوج ثم العورات انما على العدة لا تعلق فيها
الحكم في سبق ان العدة في الرجل بالزينة كما يجب في الرجل الصحيح وفي اجماع
 الى زيادة استدلال ولانه وطرا في في الولد فيجب معه العدة صونا للزينة
 ويرد ذلك رواية في بعض ائمه في رواية ثم عند ائمه ان في نفاه
 فاعيدت وتزوجت ثم جاز زوجها في امانة او اجرت بطلاق زوجها الاول واد الطلاق وعلم انما
 الحد ويصحبها في المدة باعرا الرجل ثم بعد وتزوج الى زوجها الاول واد الطلاق وعلم انما
 في رواية ثم جاز زوجها في امانة او اجرت بطلاق زوجها الاول واد الطلاق وعلم انما
 وتزوجت ثم جاز زوجها في امانة او اجرت بطلاق زوجها الاول واد الطلاق وعلم انما
 في نفاه ورافعه الى الحكم كان على طاعتها قوله لا يثبت في نفسه قوله لا يثبت
 ان لا ينفرد في نفاه ورافعه الى الحكم كان على طاعتها قوله لا يثبت في نفسه قوله لا يثبت
 في نفاه ورافعه الى الحكم كان على طاعتها قوله لا يثبت في نفسه قوله لا يثبت
 في نفاه ورافعه الى الحكم كان على طاعتها قوله لا يثبت في نفسه قوله لا يثبت

فلم

اخرى في الروايات والحجج لمن ان الطلاق ارادة لعصم سبب شرعي يكون اشهدا
 موقفا على الامة ولان النكاح يات النظمية لا تشرذم اذ لعصم النكاح فالكلام الاول
 ويرد ذلك ما رواه وزاده قال قلت للحاج محمد بن يعقوب كتب بطلاق امرأه يعني
 خلاصه ثم بدلت في اية قال لا يفسخ ذلك بطلاق ولا عيان حتى يكلم بها قال هذه مطلقة
 وتلك مفسخة فالرجوع للمفصل لا ما تقول لو كانت الحصة باليد طلاقا لكانت في الحصة الى ان
 الفاسد لا ينفذ فقامت معقولا والتوصل انما يصار اليه مع مساوي الامل في الطهارة
 والنزوة وروايتنا بطلانها الاصل ويؤيد ما التطرف في النزول في النكاح فكون العمل بها
 اولى **مسألة** حتى اراد غل الوكيل فليعلم فان لم يكن له شهادته في حوزته
 هل اذا اراد غل كان قادرا على اعلانه وادفع الطلاق بعد النكاح بل يصح ام لا
مسألة الصحيح ان الوكيل لا ينفذ الا مع اعلانه النكاح لو كان ممكنا او لم يكن
 الا شهادته بحججه من جهة الاسلام لا ان له في طلاق الوكالة وكل ما يقع به طلاق غيره
 فهو باطل على الوكيل ما عدا ما احتج به في الخلاف عليه ذلك الروايات منها رواية
 من قال ليس لي عدا من قال ان الوكيل اذ وكل وقام من المجلس فاحره ما مضى
 ايها الوكالة ثلثة حتى تبلغ النكاح غير الوكالة شقة تبلغ اذ من فية النكاح في الوكالة
 ويرد الروايات وجوب العمل بالادام والنواهي الشرعية حتى يعلم النكاح **مسألة**
 حتى وكل وحلف على الطلاق لم يجز لاحد مما اراد بطلاق ما يرفع طلاقه الا بغير
 الاخر فاذا اجتمع عليه وقع الطلاق لان كون في هذه النوازل وكل واحد منها الطلاق

او اجتماعها او بطلاق احد مما يرضى الاخر والا لاول قد اطلقه الثاني على النكاح
 والثالث بمعنى ان يكون الوكيل هو المطلق والراعي ليس كذلك اذ الوكيل على
 الطلاق موقوف على الطلاق **مسألة** المراد من كمال الرجل في شره ان يكون الوكيل على
 الطلاق لان النكاح ينفذ الطلاق في حق المتعاضدين اختياره وادفع احد ما يرفع الطلاق
 صح وليس المراد ان يتخطى جميعا ولا ان يتردد احد ما يختياره قال اياه
 منها ليس بموجود وللاراد على ارادة بعيدة فيسقط اعتبارا وقد روي بهذه
 الروايات روايتان احدهما عن الحسن بن علي بن عمار بن محمد والآخر عن علي بن ابي
 عن الحسن بن محمد بن علي بن عبد الرحمن عن محمد بن علي بن عبد الله الكوفي عن
 وكذا اسهل واجيبون قال وكذا عندنا من عبد الرحمن فاما علي بن الرواد الا
 الاصل يدل على مضى ما قلناه اعلنت به **مسألة** واذا اراد الطلاق حتى
 ان يقول طلاق طالق او يترال المرأة بعد ان يكون قد سعى العلم بهام الشهادة وان كان
 العلم بها تارة بعد الطلاق الحكم فيه ولو قال يترال المرأة ويترق الشهادة
 زوجه كان حسن **مسألة** النكاح ارادة الاستبراء عنها في الطلاق بحيث توجه اليها
 عينها فكيف فرضت حصول ذلك كفي وكذا قصد الشئ **مسألة** وما يترد عليه
 انت طالق باللسان كان فانه يحصل به الرقة فان كان بحس العورة باللسان
 ما يوجب مناب انت طالق هل يكون طلاقا ام اراد ان ذلك لا يحسن **مسألة**
 صحيح وهو انه لا ينفذ بطلاق شرط في وقوعه فاما غيره لا يصح عدم

في انه يطلقها ان وقت شأ وحدثك فسون سبه فضاء **الحجاب** يمكن
 ان يكون قوله وادبع حيفها في موضع الحال اي مرتفع حيفها فانه سبه بها بشئ
 اشهر لانها في موضع محض ويكون الارتفاع بمعنى انها مرت بها عدم تحضف فخلوا
 امام عاداتها في الحيف يسمى ارتفاعا وعلى ان سبه بالارتفاع انه موقع الحيف في اثناء
 فلم تحضف ولم تحضف بعد ذلك فانه موقع بها بشئ اشهر ويكون معنى اوقع حيفها
 اي لم يجد لها حيف بعد الحواشي في امام عاداتها ولا يجد وهذا يمكن **رسم**
 واذا اراد إطلاق زوجية وهو مكافئ عنها فان خرج الى السر ودعا طاهر طهرا
 لم توبها به بحاج حازله ان يطلقها اي وقت شأ ودمي كانه طاهر طهرا فادركها
 بحاج فلا يطلقها حتى يضي ما يضي ثلثا لثمة اشهر ثم يطلقها بعد ذلك اي وقت شأ
 اما ان يكون الاعتبار بشئ فلا حاجة الى ذكر الثلثة او بالثلثة فلا حاجة الى ذكر اشهر
 وتولد حتى يضي ما يضي ثلثا لثمة اشهر بل هذا من حصى فرائد امام من اراد **الطلاق**
الاعتبار عنده رجم احد ما يعلم من فاقة الزوجة فان علم انها لا يحسن الاية
 في كل شهر حاز ان يطلق بعد انقضاء وان علم انها تحسن في ثلثه اشهر لم يخرج
 ان يطلقها الا بعد مضي هذه المدة كذا ذكره الله في انكاف من الاستحاضة
 اسي من عماره ان يحد الله من حال الغالب او اراد ان يطلقها توكلها شهرا وركي
 جميل عن ان يحد الله من ليس له ان يطلق حتى يضي ثلثه اشهر في رجم الله من
 الرواسين ما يتناول المذكور وقد روي عن عماره ايضا فسه اشهر وتولد الاستحاضة

ج

عن الطاهر والمذكور ايضا وهذه المدة ابتداء او كما مضي شهرا لا مضي ارادة
 الطلاق وكلامه في النهاية والعلل فيك لا تنسوا الى البيان **رسم** ومضى اراد
 طلاقها فليطلقها بطلقة واحدة ويكون هو ملك برجعها فاما تحضف لثمة
 اشهر وهي عاداتها اذا كانت في ذوات الحيض كنه تكون عاداتها شهرا اذا
 كانت في ذوات الحيض وانما عاداتها ثلثة فلو وان لم يكن في ذوات الحيض
 اشهر **رسم** هذا استارة الى زوجة العايب التي تملكه في حالها انها تحضف
 في كل شهر مرة فادخلتها في العيب لم يكن طريق الى انقضاء الزنا حتى يضي **الاشهر**
 لان العايب كالمتيقن بمعنى قوله اذا كانت في ذوات الحيض اي من يحض في كل
 شهر **رسم** ومن كان عند الرجل اربع فرائد ورجاب عن طهر واحدة
 منهن لم يجز له ان يحد على اوزر الا بعد ان يضي ثلثه اشهر لان في ذلك مائة الاجل
 من ذوات الحيض ووضع الحمل كان يمس ان يوال الا بعد ان يضي ثلثه اشهر ان
 لا يعلم خروجها من العدة الا بعد مضي هذه المدة ثم لم يمتد ذلك بطلقة الاولى
 الثانية لان الثانية تسمى **الحجاب** للاحتجاج الى ذلك لان مخرج تلك العدة ليس
 لم يات الدم قبل الثالث على النقيض هذا امر راي الشيخ في النهاية وهو تناول
 روي عماره من موسى عن ابي عبد الله انه قال العدة لا يعلم حالها فلا يحتاج
 الى زيادة في ثلث اشهر لانه هو الاو الغالب والغالب كالمتيقن للاحتجاج
 ايضا الى تقييد الطلقة بالاولى والثانية لا تستلزم ان اثنائه يجوز معها

اخت المصلحة وانما المصلحة في الرجعة فانما استلزم إعادة عقد النكاح
 رجوعه روى عنه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام فانتفى ذلك تنفع
 اني طلبها **و** واذا طلق الرجل امرأته وهو عريان فانها متى ارادت
 في العدة فان انتقضت عدتها ورثته ما بينهما وهي كمن لم يزوج فان تزوجت فلا
 ميراث لها وان زاد على السنة ولو لم يزوجها لم يرثها ولا فرق في جميع
 هذه الاحكام من ان يكون الطلاق على الاول او الثانية او الثالثة وكذا كان
 له عليها رجعة او لم يكن فان الحواشي ثابتة عليها على ما قد مضى وهذا اذا كان الموضع
 ستمه الى ان يتوفى فان صح في مرضه ذلك ثم مات لم يكن لها ميراث الا اذا كان
 طلاقا منك فيه رجعة فاما لثمة فاما لم يخرج من العدة كنفه او الطلاق البائني لثمة
 فله الزوج فلم قال فان الحواشي ثابتة بينهما وهي متاعه لا يجمع الا متهما **و**
 لارسلنا في هذا الكلام خلافا لكل الوجهة يوثق ما دامت في العدة الرجعة لا
 يبرئها مع عوفها ولان الثبوت في الرجعة الثانية بعد العدة هي التي
 ما لم يبرأ ولم ترق على ما توارثتها في الرجعة فخلية الاحكام والروايات صريحة
 بذلك ولان البائني بطلان العدة انقطعت بينهما فلا يصدق عليه انه زوج وهي تارة
 بالروايات المتفق عليها ومنها رواية مالك بن عطاء بن رباح عن ابي ولاد عن ابي جعفر قال
 اذا طلق الرجل امرأته في مرضه ثم كفت حتى انتقضت العدة فانه تارة ما لم ترق
 وفي رواية ابي العباس عن ابي عبد الله قال من طلق امرأته في مرضه لم يملك الرجعة قال

لا يزال عريضا حتى يموت وان طلق ذلك الى سبعة اشهر في الرجعة
 اختلفوا في الرجعة اذا طلقها طلاقا لا يملك رجعتها ثم مات لم يرثها بل اختلف
 وان مات وهو ذكرا لم يرث ورثته ما بينهما وهي كمن لم يزوج وهذا امر عاقل
 كما لم يشيخ في النكاح عدله التفسير **و** ومن كان للرجل زوجة في البلد
 غير انه لا يصل اليها فغيره لا تعاقب في رجعة فاما اذا اراد طلقها فليجوز له ان
 يرضى لمن يشاء من ثمة اشهر ثم يطلقها ان شاء وكفى بغيره من العدل الغريب
القول لم يشيخ في الرجعة غير الغريب بل اسعدني ذلك في رواية عبد الرحمن
 بن الحجاج قال سالت ابا الحسن عن رجل تزوج امرأته سرا ولم يخطبها وهي في ثمل
 ابنتها واراد ان يطلقها وهو لا يصل اليها فيعلم طهرها ولا يعلم طهرها او حالها
 مثل الغائب عنه لعله قلت اراد ان يكون يصل اليها الاحسان والاحسان لا يصل
 فقال اذا مضى لها شهرا يصل اليها فيعلم طهرها وانظر الى هذه الشهرة الاخر بمشهود
و وادنى ما يكون به المراجعة ان يشكر طلاقها كنف يكون انكار الطلاق رجعة
 وهو كذيب لمن شهد بالطلاق ثم ان المطلق كانه يقول لو دفع مني الطلاق لما رجعت
 فاكذبا والطلاق غير الرجعة لان جميع المراجعة ان يتعدى طلاق وهذا افتد حجة
و قد استفتى في امرها الرجعة زوجة ما دامت في العدة ضرورة
 على احكام الرجعية يجوز الاحتجاج وجوب النكاح بها والتوارث منها واراد
 الرجعة للمنفذ في ذلك مع خروج العدة فلا بد من المشهود الى الحكم كان

فزل

رجعة لانه خلاف عداوة واستنفاء بجمعه من الكحل وانه اسماء الممسكين
 فامسكوا من اجور من جعل تركها حتى يخرج من العدة طلاقا بول او فارقوا من
 معروفه اذا انكروا الطلاق فنفذ انكر ما به قول الملك عند انقضاء العدة وذلك
 على التمسك لان الكحل الطلاق المبلغ في الرعدة او معنى الرعدة رفع حكم الطلاق والكحل
 الطلاق رفع اصله كان المبلغ ونفذ ما ذكرناه ما رواه محمد بن حنفية الكليني عن محمد بن
 يحيى عن احمد بن محمد عن الشيخ رحمه الله في المذهب سنده عن ابي ولاد عن ابي عبد الله
 قال انكروا الطلاق على انقضاء العدة فابا انكروا له للطلاق رجعة لها ولو لم
 انكر انكروا له فنفذ انكروا له مع علمه بوقوع ارادة لا ابطال حكمه ولا ابطال علمه ان
 يكون انكروا له على عتده فنفذ ابطاله لا ما نفذنا ان الرجعة منها على المسع فزوال الملك
 الثابت ملكا ما دل على ذلك كان رجعة ولا كذلك في الطلاق في العقود لانه استعادة
 الملك ولا يثبت بالانكار **والمراد** فان كان حلالا بائنا فانها بائنا من الرجل عند
 ومنه المأول ولا يحل للمأول ان يتزوج حتى تضع ماني مطنها اما ان يكون برصها الاول
 من العدة او لا يلزم من الاول ان يحل للمأول ان يتزوج **والمراد** في الثاني الاتيين منه **المراد**
 الشيخ رحمه الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 قال سالته عن رجل طلق امراته وهي حلي فزوجت واحدا من اولادها من الاول
 ولا يحل للمأول ان يتزوج حتى تضع ماني مطنها وقال في الخلاف لا تستحق منها حتى تضع الثاني
 وقد روي عن ابيها انها بائنا من اولادها من الاول ولا يحل للمأول ان يتزوج حتى تضع الثاني والعقد الاول

وما ذكره في الخلاف في المذهب فنفذ ما ذكرناه ما رواه محمد بن حنفية الكليني عن محمد بن
 اذا اضيف اليها اقصى الكل فلا تبين احد ما والرواية التي ذكرناها في المذهب
 من زيادة الحسن بن مسلمة ومعه من سماعهم فاقضوا مع انها منافية لمذلول الآلة
والمراد انكروا الطلاق وكان من حسن الطلاق وقد انكروا طلاقا في نفسه
 حاز طلاقه وكذا حكمه وصدقه ووصيه ومتى كان سماعا في ذلك ما ولا يكون
 من لا يحسن الطلاق فانه لا يجوز طلاقه ولا يجوز لوليه ان يطلقه عليه الا ان
 يكون قد بلغ وكان فاسد العقل فانه والحال ما ذكرناه حاز طلاقا لوليه في نفسه
 يجوز طلاقه اذا لم يبلغ وقد قدم ان شرط الطلاق العقل والفرق في كونه لا يجوز
 لوليه ان يطلقه اذا لم يبلغ ويجوز اذا بلغ فاسد العقل ولم يبلغ يطلقه لوليه
المراد اما صاحب الشيخ رحمه الله في هذا من ذلك الى روايات منها رواه ابي بكر عن ابي
 عبد الله ع قال يجوز طلاق العصبى اذا بلغ عشر سنين ومنها رواه عثمان بن عيسى
 عن سماعة قال سالته عن طلاق العظام ولم يحتمل قال اذا طلق لثنته ووضع الصدقة
 في موضعها وموتها فلا بأس وهو حازر وغيره ابي بكر عن ابي عبد الله ع قال يجوز طلاق العظام
 اذا اعتقل ووصيه صدقه وان لم يحتمل والفرق عن ما اذا بلغ فاسد العقل وما لم
 يبلغ ان مع الصغير حازر بلوغه رجاء معتادا ان يكونا متيقنين ومع بلوغه وفاء معتادة
 لا يحتمل فجاز للولي الطلاق عنه ونفعا للفرقة الرجوع وفيه بالزام المصلحة
 لم يقل يطلقه السلطان لان لوطي الولي اعلم من السلطان فيدخل في السلطان والفرق

اراه انه لا يصح طلاق الصبي والروايات الاولى طريقها ان يكون مطلقا وعقود من
 عيسى وعواضي وكذا ما يقع مع انها غايية لا يصل **رس** ومن طلقها واحدة
 ثم اعتق ثبتت مع على تعلقه واحدة فان تزوجها بعد ذلك وطلقها الثانية
 لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لو تزوجت بزوج بعد العتق ثم تزوجها الاول لم يمتنع
 مع على واحدة ام على ثلثا ما كونها تنكح واحدة اذا طلق مرة ثم عتق على
 واحدة فاذا اعتق كتحب حال الاول فيقولون بذلك روايات منها روايتهم
 عن ابي جعفر والجلبي في مقام سألهم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل طلق امرأته
 بعد الطلاق بالزوج فالمرء يتبعه النظر انما ان ثلثا يابعد في الحرة فله ان يهرم في
 لانه رواية رافعة التي عليها القول في العدم مع عتق ذلك لانهم قالوا بانها كانت
 طلقها ثلثا ثم تزوجها ثانيا استقبلت الطلاق فاذا طلقها واحدة كانت وهذا امر غريب
 على التامل ان الزوج يبعد ثلثا ولا يهدم الواحدة **رس** اللعان
رس فان رجع عن قوله جلدته حد الفم ثم فاضى جلدته هل يكفر عنها ام لا غيره هل اذا
 استطاعه سقط الحد **رس** ثم جلدته فوجدته اياه ولو جردت الحد سقط لانه حد للحدوم شخص
 فيسقط باسقاطها **رس** وان افترقت بالزوج رجعا هل يباح في اتم كذا الى اربع مرات
 ام كفى المرأة الواحدة وهل يعتبر كونها حرة او غير حرة وهل اذا كانت حرة على الرجم
الحراب لا يشرط ان يكونا اربعا اذا كان بعد لعان الرجل للرجل اثبت في حقها
 الرجم وجرت ثمة دام تجزى الشهادة الاولى في اثبات دعواه ولا بد من اعتبار شروط

الاحسان في زجها والمرد لو كانت حرة لم ترحم وعليها نصف الحد على القول بغير اللعان
 من الحر ولو لامة **رس** وكان عليه الحد ولو في بعض الروايات اللعان ما ذكرنا ولا
 انكاح حد عليه بعد مع اللعان المراد بالانكاح ما كان له من النكاح لا في الحراب **رس** بالاعية
 الاحياء والابناء انما كان اظهر لان اللعان استلزامه الحد ولا كذا بس في ما استقام
 بينت الحد موجب **رس** واذا طلق الرجل امرأته قبل النكاح بها وادخلها بها
 منه فانما تمت منه انما في تزوجها بها ثم انكر الولد لانهما ثبتت منه وعليه المهر كما وان لم
 تنكح منه كان عليه نصف المهر وجب عليها مائة سوط بعد ان يخلص ما كان في يدها من ثمنها
 ما سوط ويجوز ان يكون الولد تزويجا بالجملة او بالخل من المهر منه انما اذا تزوجت بغير حصة
 الحكم يكون القول بسقوط المهر كونهما رافعة **رس** اما من مع اقامة السيد رخصا او سوطا في
 فدان خلوة الصحيح فله من المهر من المهر فيكون القول قوله فانما انكر المهر فيقول الولد لا
 لان الطلاق انما حاصرت فراشا والمهر يحل بان الحكم بالحق الولد المستلزم للقول في الحكم ووجه
 ما رواه ابي جعفر عن اخيه ابي الحسن قال سألته عن رجل طلق امرأته قبل ان يدخل بها فانكحها هل
 من قال ان اقامت منه انما في تزوجها بها ثم انكر الولد لانهما ثبتت منه وعليه المهر كما وان لم
 ترحم كان عليه نصف المهر وجب عليه مائة سوط بعد ان يخلص ما كان في يدها من ثمنها
 واما ابي الجعد في ذلك شيء مما رواه لم يبيح شده ولا ازاله وجها **رس** واذا تزوجت امرأته
 الى الحكم فانت المرأة قبل ان يتكفلا معا فقام رجل من اهلها متزوجا ولا بد من طلاقها وانما في
 او لانه ان لم يتكفلا معا فقام رجل من اهلها متزوجا ولا بد من طلاقها وانما في

يقول ان كلفه او لا يقول ان كلفه كذا او لا يتركه بعد الواقعة من الرضا والرضا ان يتركه لا يتركه
 قوله او واما بعد اذا كان التزويج الواقع لا يملك المصلحة على التزويج من استاءه فلا يملكها وتعدى كذا
 الكفارة بل هو في سائر الاحكام **فان** على المظاهر او ردة على الكفارة سقطت الكفارة فان راجعها
 ان خرج من العدة لم يرد ولو ارجعها لم يرد على الكفارة فانها اذا طلق سقطت اذ ارجعها لم يرد
 ثم ما يكون سقوط الكفارة بالطلاق او بزوج العدة فان كان بالاول لم يرد المراجعة وان كان بالثاني
 بطل قوله فان طلق سقطت الكفارة **فان** قد عرفنا المصلحة رجعية وهي كالمصلحة في النكاح لا في العدة
 ثابت في المظاهر ان ثابت تحتها بثبوت الرجعية كما هو ظاهر بالطلاق على الكفارة وادخل المصلحة
 فادخل في مخرجها ان استأجر رجوع المصلحة فغير ذلك سقطت اذ ارجعها كالمصلحة في المظاهر راقية اما لو خرجت
 من العدة لم تسقط العدة بطل العدة ان تعلق به المصلحة بطلت كالمصلحة في المظاهر وادخل في مخرجها
 ان ارجعها من الكفارة في جهر من الرجل اذ طلقها فادخل في مخرجها ان طلقها فادخل في مخرجها بطل العدة
 فلهذا ارجعها قال نعم في امره فان ارجعها وجب طلاقها من المظاهر من قبل ان ينفك فلهذا
 حتى يخلو اجدها ثم يرد عليها بغير طلاقها راقية لا ينفك عنها طلاقها وفي رواية على من جهر
 عن اخيه من سبب طلاقها وتزوجت ثم طلقها فترجعا الا اذا كان عليه الكفارة ولا طلاق طلاقه **فان**
 واكثره الا يحجب على الاول **فان** كونه الاثر طلاقها اذا كان متكفرا الكفارة
 فان لم يكن متكفرا منها لم يدم الطلاق كيف سقطت حقها من النكاح وهو في كل اربعة اشهر
 والآية تعصم الزانية بالطلاق فادخل في مخرجها الكفارة وهو قوله فان لم يكن متكفرا
 او ترجعها **فان** ان قلت ان العدة كالمصلحة في المظاهر فادخل في مخرجها كالمصلحة في المظاهر

وان قلنا لا يملك الا المصلحة باجدر المصلحة الثالث من الرقيب لم يملكه الطلاق
 لصحة العدة وسقط حقها من النكاح **فان** في النكاح لم يملكه الشيخ ويكون هذا
 معروف من ردة وخوله تحت المشرق **فان** وعلى ظاهر الرجل في امره ردة بعد اخذ
 كما على بعد ذلك ردة كفاية كيف سكر الكفارة وقد قدم في صدر الباب ان من كلف
 ان طهر ان يصدقه النكاح والزوج يحصل باول مرة **فان** النكاح في السكر او في
 المشورة في ذلك ردها من مسلم على جهر من السلام رجل طاهر من امره جهر
 او اكثره فانه يملك كل مرة كفاية ويشهد ردها بوجوبه ان يصدقه بغير السلام
 النكاح حاصل باول مرة قلنا لما كان غيره الطاهر من ردة الرجل الا بعد السكر وكان
 النكاح الثاني سببا وبالدواعي في هذا الحكم ان قصد النكاح باينا بالجماع الذي قصد
 به الاول **فان** والطاهر لا يقع الا على المخرجين بهام ذلك وهو محقق في القرآن
الحال الرجوع في ذلك الاحاديش المشهورة السيرة في المعارض روى محمد بن مسلم
 ان جهر من السلام حال المرأة التي لم يدخل بها الا نكاحها اياها ولا طهر
 وروى الفضيل بن عياض عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال لا يكون طهر ولا طهر
 حتى يدخل بها ولو لم يمس يدك الى حواشي الطاهر وكذا اسرار من عبد العزير
 والاكثرة من الاول **فان** وعلى ارادة ان يصدقه في كفاية طهره كان عليه ان
 يصدقه ثلثي شتا حتى فان صام شهر او صام من الثاني شتا جاز له ان يفرق
 ما بينه وقال في سبب ما يفرق بينه وبينه في وجوب طهره في هذا العيصام

باب

٩٩ كان لها عادة مستمرة ثم اختلفت جميعها ولم يسمع لها عادة مستمرة ثم رأت
 الدم ستم اغانها فقد باعته اولادها ذلك لم ينسج عبادة ثانية فاعيد لها
 اذن بالاقراثة عند هذا العود فيقبل اوقات الاقراثة **رواه** وادامت المراه
 لاخص الا في تلك سبي او اربع سنين مرة واحدة وكان ذلك عادة لها فلما بعد
 ثلثة اشهر وقد بان من ليس عليها اكثر من ذلك لم لا تعيد بالاقراثة **رواه** وادامت
 مستمرة وعادتها معلقة **رواه** لاخوار ان احد هذه بالاقراثة لانه كان يظن بانها
 يكون عادتها اثني عشر سنة ولم يسمع الى شدة احوالها في الاسلام على ذلك **رواه**
 رحمه الله عن الامام عليه السلام مترجمه **رواه** وقال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن التي لا تخص الا في كل سنة سبي او اربع سنين قال بعد ثلثة
 اشهر ثم تفرج ان شاء الله **رواه** وان كانت حالها التي عليها فحسب ذلك
 الذي في طبيعتها الحكيمة قال فكيف ينبغي تخصيصها بمرارة ملائمة
 بعد ما عود الولد ثم تدلكه ان يخرج منها فكون الامام ان اراد بالورثة
رواه الحكيمة بول النصيب **رواه** اما ما جاء في النصيب المضاف
 صحته ورواهك طحا مرطبا بوضع جيا واما ما جاء في الامام عليها فم
 نصيب الولد فان رحمه الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال فيمن غلبت على الصبيح
 الكف في عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحكيمة المتوفى عنها زوجها ينبغي عليها ان
 بال ولدا الذي في طبيعتها **رواه** رحمه الله بغير ذلك الاجل والذين استعدده

انه لا تعد لها المراه الحكيمة عن ابي عبد الله عليه السلام ورواهه على سبي وادامته
 عنه عليه السلام في الحائل المتوفى عنها زوجها على انها سبي حال لا المراه المبررة
 اليها الشيخ رحمه الله رواته محمد بن الحسين وهو ضعيف وقد روى ايضا حذائق
 وروى ما اختاره الشيخ رحمه الله رواته اخرى طريقها السكوني وهو عاين لا ادلي العمل
 بالروايات المسقطه للنفقة لسلامة طريقها وموافقتها للاصل **رواه** وادامت
 الرجل رجعية الحرة ثم مات عنها فان كان طلاقا عليك فيه الرجوع فعليه ان لا يخلو
 بادره اشهر وعشرة ايام وقد يكون عدة الطلاق اكثر من ذلك كادكر في المشراية
 المظنة اذا ادعى الحكيمة **رواه** لا كان الاغلب في الظلم للاعداد بالاقراثة و
 الاشهر ولا تدرك ذلك غلبه اشهر فاذ مات وهي في العدة اخذته في عدة الوفاة
 وهي بعد عدة الطلاق الاكثرى سماه بعد الاولين بناء على الاغلب **رواه** ذكره
 سبحانه العدة بالاشهر وكعدة الطلاق يجوز ان اربعين بعد ثلثة اشهر وكعدة
 الوفاة يجوز ان يربعين بالنسبة او اشهر وعشرة ايام كعدة ذلك ان الشئ رحمه الله
 الى ذلك ما في بعد الاولين المذكورين في الكتاب **رواه** وادامت الرجل
 غرضه خبيثة لا يعرف خبره فالامر اليها ان جبرت كان لها وان لم تقرب
 خبرها الى الامام كان عليه ان يكرم ولله السيرة عليها فان لم يكن لها بعد ذلك
 وجب عليها الصبر وان لم يكن له ولي او يكون غرضه لا يكون في يده قال
 للامام فخلو الامام ان سمعت في يترقب خبره في الافاق ويصل الى سبي فان

١١١
 لم يخرج من العدة او لم يكن قد خرجت لكونها لم تكن قد خرجت فانها كانت تزوجها كان ملكها
 لم يخرج من العدة او لم يكن قد خرجت لكونها لم تكن قد خرجت فانها كانت تزوجها كان ملكها
 بعد انقضائها عدتها فلا تسئل الاول عليها وكانت زوجا لثالث اذا حكم عليها
 بالعدة واقضت وقد حكم بوجوب زوجها صحى اذا صحى في العدة الا يكون له عليها
 سئل ولو صل اذا صحى ظهر ان حكم الحاكم كان باطلا فلما علم ذلك فمما اذا ائتم
 ودخلت بالزوج الثاني انما ترد الى الاول بالبر النكاح فذكر قوله **الحجاب**
 الاثر بالاحكام لم يسئل حكمها بالوفاء اذ يعلم انه لا يحل له ان يتزوج بها الا بالارادة
 مستندا في الشرع وقد روي بذلك روايات عدة لكنها محمولة في قوله يريد
 برعاونه انه حر الولي بعد الزوجين اربع سمس وبعد تعدد الانفاق عليها ان يطلقها
 طلقة فانه جازى في العدة وبذلك ان يراجعها متى اراد وان انقضت العدة
 قبل ان يرضى ويراجع فخرجت للمراجعة ولا تسئل عليها وفي رواية زرعة عن عائشة
 قال سئل عن المتقود قال فيمنظره اربع سمس وطلب من الارض فان لم يجد
 سمس اخرى الا اربع سمس لولا ان احصوا اربعة اشهر وعشرا ثم عمل للمراجعة فان وقع
 زوجها بعد ما سبق عدتها فليس عليها رجعة وان قدم وهي في عدتها لم يكن
 يرجعها والرواية الاولى دالة على الطلاق الرجعي في الزنى فيها ما اذا

قدم في العدة وماذا تقدم بعد الروايات التي تيسر رواه زرعة عن عائشة
 والرواية من حرم لا تسئل المسئول فيها من لو كان قد رويت في هذه الطريق ذكرها
 منهم البرنطي رحمه الله في كتابه الجامع قال تعالى بها سبع هذا النكاح والفرق بين الخالفين
 ما دللت على الرواية على ان الزنى في العدة وفي العدة ومعه وهي تزوجته طاهر لان
 عودته وهي في العدة خود لم يزد في الزوج لان العصى لم يقطع بالكلية اذ العدة واحدة
 اسباب على الزوجية ولا كذا التزوجت لاني اشرح من انك ازال العصى لا يملك
 ولما صح لها ان تزوج وكذا لو خرجت من العدة ولم يزوج فانه لا تسئل عليها
 العولس **قوله** واما المباديات فهي قرب الخلع كيف جعلها في غير الخلع ولا يكون
 بشي من هذه المارة والمباديات هي من المارة والرجل مع **الحجاب** هذه اللفظة استعملها
 رحمه الله في المقصد واستفاد من الشرح رحمه الله في الهام وكانها نظر انها صحتان
 فخرج هو الزقة بعوض وعقد المباداة مع من ذلك الخلع في الزقة بالزينة يكون الكرامة
 منها وذاك لا يخرج في كونها صحتان بحسب نوع فيكون جزا من اعتبارها المرفق
 طرف المباداة **قوله** وان برأيا من الصلاح التزني معها لم يبرأ حتى يسأها فاذا
 استأذناها ورضينا بالطلاق فقامت كيف يصيف التزني الهام وهو كان قبل
 الرجل ثم ان كان على سئل الكمال فقدم ان الكمال في الطلاق لا يصح **الحجاب**
 مع الحكمين على سئل الحكمين لا العكس ولما كان حكم كل واحد منهما لا يفي الا باتفاف
 لا يخرج احدهما الهام ثم لم يزوج حوازي الكمال في الطلاق لا يصح **الحجاب**

ولم سقط النكاح **المطلب** فخص بالبيع ملك البضع او العلو المستأجر بالعدة
 المذكورة وان حرم عليه وطأ فان ملكا بغيره لم يخرج عنه بل بغيره باق وان
 كان حرم وطئها ما ولا يلزم حرمة الوطأ انقطاع العدة قال لم احرأ الشيخ
 رحمه الله الا انه اذا كانت زوجة وبات عنها ولها فولأ ولد جرى الحرام واما اذا
 هذا الجوار اذا طلقها الزوج ولها فولأ ولد ولم اذا لم يكن لها ولد لم يكره
 عنها زوجها بعد عدة الا آت وهي اخذت في عزم آت العدة من الزنا **المطلب**
 الشيخ رحمه الله حول فذلك على رواية سلمى بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 قلت لانه اذا تزوجها زوجها قال اني علمنا عليه السلام قال في ايهما الا لا
 لاية وحسن حتى يعتد بها ثلثه وعشرون يوما وعمل رواء وحب من عده
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل كات له ام ولد تزوجها ثم الرجل مات
 فهل لسيدها ان يطأها قال بعد من الزوج اربعة اشهر وعشرا ثم يطأها بالملك
 استدل الشيخ رحمه الله بذلك في مسائل الخلاف باجماع النكاح وعزم الآت ولا
 يلزم احرأ او هذا الجرح في عدة الطلاق ولا في عدة الزنا اذ لم يكن لها ولد
 لاجتماع مناهك على تصنيف العدة **المطلب** وكذلك ان كات له ام ولد يطأها كات
 واعتد بها بعد وفاته كان عليها ان تعتد اربعة اشهر وعشرة ايام فان اعتد بها
 حيا كان عدتها ثلثة قروا وثلاثة اشهر كلف وجب عليها عدة وهي لا مطلقة
 ولا زوجه بل يجب عدة على من الزنا **المطلب** لحوه تزويج الامم واداء

الامم بالحرار عند الزنا فلا بد من اخذها صهار من قبل الآت وقد روي في رواية
 عن ابي جعفر عليه السلام في الامم اذ اغتصبها سيدها ثم اغتصبها بعد ثلثه
 وان مات عنها ما رويته اشهر وعشرا وروي حماد بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام
 قلت الرجل يكون معه السرقة فيعتبها لا يصح لها ان تسكن حتى تنقض بلاءه وان
 تزوج منها فولأ فعدتها اربعة اشهر وعشرا وروي ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 اعتنق ولده بعد الحوت قال عدتها عدة الحرار اربعة اشهر وعشرا وقال
 الخلاف في الديرة اذا مات عنها فولأ اعتدت اربعة اشهر وعشرا او ان عدتها
 ثلثات اعتدت ثلثة قروا واستدل باجماع النكاح **المطلب** واذا اطلقها كانت
 فلتعتد يوم طلقها ويكون عدتها بالاشهر ثلثة اشهر هل يكون عدتها بالاشهر وان
 كانت فزوجات الاقارب ام لا وهذا فصل **المطلب** لا يكون عدتها بالاشهر اذا كانت
 فزوجات الاقارب هذا الكلام يحتمل ما عني احدها ان يكون في القصة عدم خبر
 قديره واذا اطلقها ومغاييب وعدتها بالاشهر فلتعتد من يوم طلقها ثلثة اشهر
 ليس هذا التاويل بجيد الثاني يمكن ان يقال ان المستقيم الحيف والاعلي
 الحيف وكل ثمرة عاجز الامم على الغائب لان رواد الشفاء يحض انفسه
 ثلث حيف ويملك على انه مرد الشهور لا غير ما ذكر في الهمم فانه روي في خبر
 مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا طلق الرجل امرأته وهو عاقل فليشهر عدتها
 فادام حتى ثلثة اشهر ثم ملكها اليوم فعدتها نصف عدتها قال الشيخ رحمه الله

الولادة تعرفا فيقال ولدت نواس كاتال ولدت واحد فاذا اختلفت
 ما يصح للواحد وما زاد ثم ولدت اشئ على بها الفذ لا ينع عليها نظر الولادة
 والذين يسمون اعتماد مع شرط هذه الولادة انهما ان خرجا فذعن اعني وان تعاقبا
 الاول **حرسه** واذا اعني الرجل على كونه عند موته وعنده من فان كان ثمة العبد
 ما عليه من الدين فمضى الحق او سجن العبد في قضاء دين مولاه فان كان ثمة اهل من
 الدين كان الحق باطلا فاقم هذه المسئلة هل الحق في هذه الصورة منجر ام لا فان كان
 منجر الم يكن له قاعدة في كون ثمة ضمني الدين او اهل وان لم يكن منجر الم يجوز استناده
 بل يكون للدين لانه لا وصية الا بعد قضاء الدين **الحال** العيني في هذه الصورة منجر
 ومنجرات المانع من الثلث ومزاده رحمه الله اذ الم يكن للثالث غير الحق فانه عيني
 فزال الثلث ما يفضل من الويان لكن التفصيل الذي ذكره سنده الى معاليه الحسين
 غرا ان عمره من حمل بن واحد من زارة غرا الى عبد الله عليه السلام في رجل اعني مملوك
 عند موته وعنده من قال ان كان ثمة العبد مثل الدين الذي عليه من ثمة والام
 يجر دورا لانه انما يجر وصية من غرا على الحق من عبد الله عليه السلام فله رجل ترك
 عبدا ولم يترك غيره فاعقبه عند الموت وفيه ستمائة ودينه ستمائة قال ساقه
 الفراء وسماء والورثة الباء وكذا لو كانت ثمة ستمائة ودينه اربعمائة لم يكن
 ثمة ستمائة ودينه ستمائة قال فاذا استوزا الى الفراء وقال الورثة او كان مال الورثة
 اكثر من مال الفراء لم سهم الرجل على وصية واجيزت على وجهها لان يكون نصيب الورثة

عن ابي عبد الله

وذكر للورثة ومكون لاسدس عند من عليه السلام الفرق بين الحالين **حرسه**
 واذا اعني الرجل على ثمة عبده وانه عند حياته اسحق عليهم بالورثة فمضى سهمهم
 كان مضمنا على المولود بالثلث ثمة القيمة او ثمة الاشخاص واهل كاه الثلث واحدا
 منهم كبر وكيف يدره والورثة على الرأس او على الايمان ولا صورة الورثة **الحال**
 روي هذه الحين من سعد بن حماد عن حماد بن محمد عن سلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام
 عن رجل مكن له المالك ليك في حق بعض ثمة قال كان على سهمهم ومحمد بن واصل
 عليه السلام قال ان تركت سهمي مملوكا فارقهم فاعقبت ثمة فاعقبتهم والورثة
 عند في الورثة لا تجاب للورثة ان يوسى للعبي الثلث كما كان للورثة والورثة
 حكماء حال لا يصح لعدم ولا العيب واما كيفية الورثة فان المكن التوريث عدد اوقية
 جرحا ثم اثنان واكتفا اسم كل ثمة في موضع واحد على الورثة وبقران الورثة ولو اقرضا
 على الورثة اقرضا سهمي وكذا لو اختلفت قيمتهم والمكن يعلم عدد اوقية وان لم يكن
 التعداد على عدد او المكن ولم يكن مع ذلك ثمة بطرف ثمة قيمتهم واقرضا عددا
 واحد على استوى الثلث ولو نجزه فمعه وانا رجحنا القيمة لا المال المشترك او المكن
 قسمه بعد ثمة القيمة كالمال والشيء ومنه المولى يصيب والورثة يصيب ثم يجر بالاخراج
 معقول في قسمه الى القيمة تقريبا فزجيف احد الطرفين **حرسه** وروى عن ابي عبد الله
 جازان عن حماد بن محمد عن سلم قال سالت ابا جعفر عليه السلام فله رجل ترك

و مثل ذلك روى الحسن بن عيسى
عن أبي الحسن عليه السلام قال إذا كان
ربو في صومته وسلامته
سئل لادان عليه صو

من مسلم غي الى حفر عليه السلام غرابه مودة البتة سيدنا محمد خاتم الانبياء
فقال اني قد عاصيه واطل الا بالبق التبرير واد كان حلالا بحت واما غير ذلك
المسطل النذير روى ذلك عن محمد بن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل
له الحاد ثم يقول في الحاد كجذبة عاشر فاد انما هي حرة فنان يقال اذ لا الرجل
معد شمس **ولا** لا يصح ان يصح الا ان لا يملكه فان كان له بعد الحكم في المسجل
ولا يصح يعني وان ملك في المستقبل الا ان يجعل في ذلك نذر احد فيه **فان** انذر
فان كان له مال يبيع حيا ملكه عن غير ان يخطب بالبيع ام لا وان حرة فليخطب الاول الذي
كان وما النذر وان لم يخطب الى الخط فان نذر ومع في حركه وان اصابه الى الخط فان
ففي غير المسئلة الى استنساخه ام لا ان يجعل في ذلك نذر **فان** لا يصح في النذر
بل لا يدرى اصح لخط العين او في ذلك الخط غير ان يخطب في حركه او لا
انما اصح الى الخط فان كان غير المسئلة فليس لازم ان يجعل الخط الاول الغوا
اذا قصد العين واذا قصد النذر لزم الوفاء به وان لم يقص من الامر يكون
والاستثناء لا يخرج المستثنى من كونه لغوا او نكرة وجوب ان يقص بخلاف الاول
ومثل ذلك في التاويل قوله ان يهدي الى الحكم العين لا يصح مثل ذلك في الوجوه
الا حار من اجل الرجل في نذر عليه اذ كان كرك وجب عليه الوفاء به ولم
يكن في ذلك كمالا مائة ولا نذر الوفاء به **ولا** وان شرط عليه نذر في
او اكثر من ذلك فان ما لم يخطب كانت حرة لورثته فان ابن العبد لم يخطب الا بعد

١٨ المدة التي شرط عليها العبيد لم يكن لهم الخروج على سيدهم في الخدمة
 مستحقة عليه وندفاسا وتاثيرا فخرج عليه ما هو من شأنها **قوله** المراد من السبيل الخروج
 ولا يلزم من ذلك السبيل في زمان الاجرة وبقي مخدم قهر الخدمه وفي الحديث لا يبرأ من ذلك
 ولا يبرأ من ذلك لان زمان الخدمه هو النقي والخدمه لا يضمن ما يضمن ماله من الاجرة مثل
 الخدمه **قوله** واذا اعصى الرجل مولوكه كان العتق باضيافه لا بقيد ذلك بكونه صغيرا
 وقدره من المملوك على نفسه **قوله** هذه الرواية رواها محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين
 عن ابي الجور عن الحسن بن علي بن محمد عن ابي عبد الله عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن
 رضي الله عنه قال اذا باع العبد مولاه فله ان يشترط في نفسه المخرجه الى ارض الاسلام
 رجل حال انا باعني مملوكا كانه المخرجه فقال انت وما لك عجزه ليدرك
 ما كنت عاذا به وسعدا صغيرا فان ابا الجور والحسن بن علي بن محمد بن يحيى
 لا يعمل ما يبررون به فاذا انا وانا انزلنا على الصغر بعد الصوم او على الكسبه الا ان
 واصل ذلك انها لم تخرج **قوله** واذا اعصى الرجل ماله من الاجرة ما كان يطهرها
 حرا كغيرها والى كسبه في الماله لم يثبت بغيره في الماله لا يجوز استبدادها
 ان اذ اعصى العبد العبد لم يملكه الا ان يكون حكمه المنفصل عنها او حكم
 بعضها فان كان الاول لم يملكه لان العبد لا يملك العبد لم يملكه وان كان الثاني
 كيف قال في مسئلة البيع ان يكون البيع **قوله** هذا هو السكوني جمع من امر
 رجل اعصى الله ورجل اعصى الله في طهرها قال لا امر حرة وان طهرها لا يملكها
 منها ولا اهل ما يخصه السكوني كذا في حديثه وهو ليس بسبيل الخادمه وثقا بما عرفت

والاصل ان لا يدخل في العتق **قوله** واذا اتى عبد العتق عتقه حيا
 عتقه وصدقه اذا كان على حرة المعروف كيف حرة ذلك والعبيد لا يبيعون
 كامل **قوله** في بعض اصحاب الحديث ان طبع العتق عتقه فله العتق
 يظهر من المسئلة اما الاكثر من فانكره واذا كان قد رزاه مثل لوط الهناني
 وقال اذا اتى عبد العتق عتقه حيا فله ان يبيع او يصدق او او يبيع
 المعروف في طريق هذه الرواية ضعف والفتوى من قوله مخرجه زارة من مسد الى
 الامام والاولى ترك العمل بها والرجوع الى الاصل المسمى عليه في بيع العتق
 في امره حتى يبيع الكفاك رشيدها لانه لا يبيع الا بغيره **قوله** ولا يجوز
 طلاقه ان ما خذ من ماله لا يشترط فيه ماله وقدم قبل ذلك اذا كان
 ماله كافا عتقه وانما العتق باضيافه الا انه يكون سائيا في الزوق مما كان على المهر
 ماله لا يشترط فيه ماله وقدم علم مولاه ويبيح ان يبتغي ماله بغيره او طلاقا اخرج لئلا يخلو
 الرق في الصورة ان منسالم ياتون الى الامام لئلا يكون عتقا في الاثر
 بغيره فلا يبيع اصحاب عبده به لانه اصحاب ماله ماله اما الصورة المستدرة
 الصورة التي يملك العتقها التوقف اذا كان ماله وهو ما مثل الغنم كما هو ان
 ترفع منه كوزان اعصى الله تعرف ما دون ذلك **قوله** متى اراد المدين بغيره ان
 يمتنع بغيره لم يخرجه الا اذ علم المصالح ان يبيع بغيره وان كانت ماله حرا
 لا يسبيل له عليه كسب بيع هذا البيع بطا ايج البيع الخدمه في هذه الصورة

١٠٩
 صحيح سعيها في صورة عبد غيره من اهل مال مثلا حرك خدمة جدير في اسراده ودية
 حياتي ثم اذا مات المديون هل يعتبر في ملكه الاصح هو الثالث لم لا وهل يصح للمالك
 ان يرض عنه واذا ارضى الحاكم واذا اراد ثمنه بالحكم واذا مات المديون من غير
الدين الماحوز من خدمة فروا له السكوني في جبره من اية غير ذلك السلام قال
 جامع رسالته صلى الله عليه وآله خذوا المديون من رقبته وروى جامعهم على ان يصغر
 ان يرد عليه السلام قال العبد والاني يعتقان غيره فقال لم لا ان كانا بينهما
 ان الله لا يبيد العبدان جميعا فاشيى رسول الله صلى الله عليه وآله الاخبار
 واذا اعتقد هذا الاصل فالتمتع بغيره لا يصح مع خدمة المديون غيره لا في حكم ثبوت
 على خلاف الاصل فيخص الوعد ويجزئه المديون ثلث المولى بعد وفاة المالك
 رقبته باقية عليه واذا مات المديون قبل المالك لم يلاؤه وان مات بعد موته فهو جريته
 فزيت الشبهة اذ لم يتوال احد او لا يصح للمالك ان يرض عنه في خدمة المالك
 تعديرا لقول كوان من خدمته والحق عند ان يرض رقبته المديون جانيه وسع خدمته من حاقه
 لانها منعه محله والاخبار التي اوردناها وانما لها ليس تحت وبانها ما بينها
 منها رواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال لو ملكه ان يشاء باعه وان شاء اعتقه
الامارات

وقوله الرجل بائنه ولا يلج شيك من قول اهل الجاهلية هذا الكلام كان من اهل لانه
 ان كان الجاهل من قول الرجل من قول اهل الجاهلية لم يكن له مدخل في المولى لان غايته

انه كذلك وان لم يكن هو الحر فوالله المقتدر الجاهل من قول اهل الجاهلية هو الجاهل وان اقتدر
 على ذلك لان الامان احكام شرعية فاذا اجر ان يدان من قول اهل الجاهلية هو الجاهل من قول اهل الجاهلية
 من الاقوال الشرعية فهو اهل حكمه ليس من اهل حكمه بالملك **والله** ومنه لا
 عنه ثم حاله لم يكن عليه شي لانها على من مرقونه كيف يكون مع ما هو موجود بل هو مع الا
 منه ام في الحل **والله** الاستثناء هو قوله كيف يكون كذا هو قوله بل في اصطلاح
 الفقهاء هو ان يقول ان شاء الله ومنه قال ذلك لم يحل الوفاء بالحق في اصطلاح
 وهو معنى التوفيق لا يرد بالاستثناء ان يخرج شيئا معينا مما احل عليه **والله**
 وان كان المال الذي طرعه وديعه عنده لم يخرج حقه ولا يدخل في مثل ما دخل مع غيره
 لم لا يجوز له اخذ ماله وان كان وديعه والروان بل على الجواز **والله** هذا عمل على
 الكرامة الشريعة لا على الجرم ودره في الجواز حاشا في ان يرد عليه السلام وان
 انما في ملكه السلام والشيء هو ذلك في الاستبراء من حاله ان يرد الاخبار المحكية
 والوجه في هذا الجزئي ضرب من الكرامة لان فخره بالغيره ثم او دعه بقدر ذلك
 ان يخذ مكان ماله وليس ذلك مخطور **والله** وهو من اهل الجاهلية والوجه
 ثم مات الواجب على المورث ذلك الشيء جاز ان يكتسبه كان اشتراه او
 ثمنه ولم يكن عليه كفارة ولا ان لم يكتسبه من اقر بالشراء واحضر سلم الشيء ثم اصل
 المثلثة فهو مبيع له لحد والله كيف يكتسب من اقر بالشراء **والله** في كلام السج رطله
 حرف بحدوه فهو من اهل الجاهلية والوجه في ذلك ان كان سماعه يفتي في الشيء

١١٠ وتفضل التي ثمرات الراس في هذا العدد ما رواه محمد بن ابي الصلاح قال قلت لابي
 الحسن عليه السلام انما يصدر عن علي بن محمد في دار فقلت ان العضاء لا يكون
 هذا ولكن الكتب ثمراء معالي اصنع من ذلك ما نريد انك وكلما ترون ان يسوغ لك فوقيت
 فاراد بعض الورثة ان يسجلني اني قد نذرتما النبي فلم انفذ شيئا قال فاحذر من ذلك
 انه اذا اوجب وقد علمه فاذا ادر الشراء وبه حجة يتبعن النبي فقلت ما اعلم
 فاذا ادر الحضم انه ذلك علم وجه الجبل وان لم يكن في قبض النبي فقلت ما اعلم
 احد ما لا يتوجه على النبي لانه اعمام بنيه يجوز ان يكون في ذلك علم لانها محضة بالحق
 الاخر على النبي لان الحضم لم يوفى ما نذر بالشهود فزاد ان المال بالحق والتعبد بل
 يدور او ابا طنا لا يبلغ الشاهد ويدور عن غيره العلم بغيره النبي فقلت ما اعلم في
 دعواه الا حياقي والمشتبه ولا محي في الباطن فجاز ان يخلص مع التورية يا محمد **الذي**
وله وهو حلق الا يشرب من غير غزله ولا مأكلا من غيرهما وليس بجماعة ان ذلك علم **الذي**
 لبنها والابن اولاد اولاد اكل الحرام النبي انما وقع على الامم فقلت اولاد
 عمر بن عبد الله بن عباس **الذي** لا ريب ان النبي عليه السلام في الشاة والحمار ولم
 ليس كالي واما كان الشيخ رحمه الله في ذلك علمه وانه جديا من الحكم غير مطلق
 عطية قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني ابيت الا اشرب من لبن غزله ولا اكل من
 لحمه فقلت ما علمه من اولاد اكل الا يشرب من لبنها ولا ياكل من لحمها فانها نكاح
 بطريق هذه ان اولاد الشاة متولد من لحمها فزاد ان ياكل من لحمها فقلت ما علمه

فسمعت فتكلم الزيادة بحرم وان لم ينهاها النبي لانها منسوبة الى الشاة
 التي حلف عليها وقد روي عن بعض الائمة انه قضى ذبابة وقال هذا لحم رسول الله
 وهذه لحم رواد عبد الله بن الحكم صنفه فانها حاشي ذكر ان عبد الله بن الحكم
 وما ذكرناه في الوجه ليس بقوي لان الزيادة هي التي سمى بها الشاة المحلولة عليها
 المالح ولما رواه روي عن رواد هذا المالح رسول الله صلى الله عليه وآله جعل الى زوال
 المالح **وله** وفي نذر ان لا يتزوج حتى يتم تزوجه قبل المالح وجعل عليه النواذر
 سواء كان محرما الاسلام او غير الطلوع لانه عدل في طاعة الى مباح كيف نذر
 هذه المشقة وحس تزوجه لم يمتحى يمكن النواذر **الذي** مضاه ان يندرس
 الا لا يزوج حتى يتم فان تزوجه قبل ان يتم فله كذا ويدل على هذا الماويل واما
 من عاود من عبد الله عليه السلام فله جمل كان عليه الاسلام فقال ان تزوجه
 قبل ان يزوج فله من تزوجه قبل ان يزوج فقال احسن غلامه فله لم يزوج
 وجماهه فقال انه نذر في طاعة الله والمالح احسن تزوجه فله فالتامح بطريق
 وان كان تطوعا فله طاعة الله وجعل فدا عن غلامه **وله** ونذر ان لا
 وليكن له مال في غير غزله اجراه عن جرحه وعما نذر فله ان ينزله النذر
 فله ان يزوج حتى يتم فله نذر **الذي** يد اكل من غير نذر ان يزوج مطلقا
 غيرته او من غيره فانما اوج غيرته اجراه لا يتاذه بما يسمى حيا ولو نذر ذلك
 رواد الحسن بن سعيد واس الى عمر بن زمام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام

او عن جرحه

138

عقبتی شاد و اوقاتم کسب است و ایامم از دست من است و ایامم از دست من است

مع عدم سئل المسألة لم جاز له ذلك **والسجدة** السلام قال إذا حرم السجدة حرم
 ثمة **الزكوة** في الخلقين أن الخلقين يتبين في الدنيا كيتبين في الآخرة فليس في
 الأول من الخلقين يتبين في الدنيا كما يتبين في الآخرة فليس في الأول من الخلقين
 أن في المال الواحد وقوله أن كل قطعة تخرجه لاه من أذنية تمام يتبين في
 بين السجدة وتعد في اليقينين وبما جاز في السجدة من تخلفان فلا حكم على ما
 شيء مساواة الآخر فيه لأن اعتبار العلم المشكوك فيه لا يثبت شيء يعتقد وأما
 قوله سأل عن سجدة السجدة في حادثة ما ذكرها في جميعها على ما جاز في
 عليه السلام قال إذا احتل ذلك المصنف على السجدة في كل سنة وثلاثين سجدة
 الصغر عاذا إلى الذي كان حكم وزنه وإن لم يعلم عينه **والسجدة** في الآخرة سجدة
 إذا ذكرى ودين غيره لا يجوز الصلوة فيه وجوب السجدة كلها مثل النحر والركب
 والهند والسجدة والسجدة والسجدة وما أشبه ذلك في السجدة والسجدة
 وقد روت رخصة في جواز الصلوة في السجدة والسجدة والسجدة والسجدة
 وقال في باب ما يجوز الصلوة فيه ولا يجوز الصلوة في الزكوة والسجدة وما أشبه ذلك
 لم وقد روت رخصة في جواز الصلوة في هذا الوجه خاصة وإن تحول على حال لا
 ضطرار ولا بأس بالصلوة في السجدة والحاصل في السجدة جعل في المشكوك
 ولا يجوز الصلوة فيه قال وقد روت رخصة في جواز الصلوة في هذا الأصل
 لا يجوز الصلوة فيه في باب ما يجوز الصلوة فيه لم يرد في جواز الصلوة فيه جعل

الذي ضمن كل واحد منهما
 سبعين آية لا بدرك
 أذكر في يوم ليس يمكن
 ص

الرواية بالبرخصة في الزكوة والسجدة **والسجدة** تروى الشيخ رحمه الله
 في اختلاف الاخبار ومطابقة الجمع بينهما والجمع في جواز الصلوة
 في السجدة ذكر ذلك في المبسوط فقال ورويت رخصة في جواز الصلوة في
 والسجدة والاصل ما قدمناه فاما السجدة والحاصل في اختلاف أن يجوز
 فيها وقال في الهدى ما السجدة خاصة قد رخص له في الصلوة فيه
 والنزول به أن الاخبار تختلف والاصل جواز الصلوة فلا يصح الاقتصار
 على الشيخ ولا يصح التمسك بالجمع من غير دليل لا يجوز الصلوة في
 ما لا وكل منهما على ما سأل عن السجدة لا يثبت وفي بعض النسخ
 منهم والسجدة لا يصح في الجمع ثم يثبت ثم يثبت في السجدة
والسجدة ويجوز أن جعل في جواز الصلوة في السجدة لا يثبت في السجدة
 والشرب وتجنبه في كل كيف يجوز في حال الماء والنجاسة **السجدة**
 أنه محسبان كان فاعلم أن قد صحح إلى السجدة فيما لا يكون طهارة في حاله
والسجدة ويكره لئلا يأتى في شئ من النجاسة ثم يكرهه بل إن أراد دفع
 شئ من ذلك لم يكرهه وليس له أن يجزى قوله أراد دفع شئ من ذلك وشيئة من
 راجع إلى المراتب كيف روت ثم يثبت **السجدة** في شئ من النجاسة راجع إلى قوله شئ
 من ذلك أي في النجاسة لا إلى المراتب منها وسبق لك ما روي في هذا من طريقه السلام في
 الرجل يفتي الشاة والثابت في بعض بها قال لا أحب أن يكون ذلك وكان إذا كان ذلك

الوقت فليدخل السوق ويشترى منها ويذبح في القوم انهم ولم يذكر لولا ان
الحج عليه **وس** فان حصل منها شيء من الدم وكان قليلا ثم غلبه جازا كل واحد بالان
النار يحل الدم احكامه الدم بعد الخمس لا يترك **المراد** لما كان الدم لا يخلو في الدم
اعتبار التلبيس في عازجة واحرى في طهره المستط في الدور باجماله العادله ويورد هذا
رواه ذكره ناسي آدم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قطره غر او سد قطره في مدرتهم
وروقا كثر قال هذا من المرق او يطعم اهل الدماء والكباب والدم اغسله وكذا طين
قطره الدم حال الدم ناكله النار ان شاء الله **وس** وكما ان يكون الان في اجزاء
الكنز الى طعامه فياكل مع فان دعاه فليأمره فليس يده ثم ياكل مع اهل البيت بالجملة
بالنقل هو لا يطهر **المراد** الكفا لا يتورعون عن كثر من النجاسات فاذا اغسل يده
زالت علة النجاسة وهذا محل خلاف في الفردة او على ما ذكره في غسل اليد
ازوال لا يسهل النجاسة في النجاسة في طهارة النجاسة المعصية وان لم يسهل طهارة
اليدين في الغسل في التيم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن مائة اليهودي والنصراني
فقال لا بأس اذا كان مطلقا ولا يفرق مائة اليهودي من مائة النصراني
والحج بالتروضه ما غسل اليد **وس** فبذلك كان في النجاسة او فرار من النجاسة في كل
ثم هذه الاشياء **المراد** روى عبد الله بن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
رواه مسلم في الخبر خمسة العصب من الكرم والنبع من الزيتون والبنج والعلل والمرا
الشعر والنبع من النخلة **وس** ولا يجوز ان يوضع على طين العصب من سحلي ثم يبرأ من اهل من

الثالث وان ذكرنا من الثلث في محل قول من لا يشرع الا على الثلث اذ ذكر انك
وان كان على اهل ويكون ذلك في اربعة هذا كلام مضطرب فهل يمكن من كل واحد
الجواب لا يصحح للثنا قبل مناهي الشجر رحمه الله اراد ان يكتف بالثلث
اقول ويول على هذا رواه معوية بن عمار قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
من اهل المعرفة بالحج ياتني بالحج ويقول قد طين على الثلث وانا افرق الثلث على
النصف فقال حر لا تشرب بثلثه فقل من اهل المعرفة لا تعرف بشره على الثلث
ولا يستخذ على النصف محررا ان عنده فكل واحد الثلث يشربه بالان **وس**
ولما كان من ضرر او زجاج او جرح او خرق جاز استعمالها اذا غسلت بالماء
ثلث مرات حسب قدرها اين قدم ذلك ثم قال في باب تطهير الثياب فانما يطهرها
فراشي في الشرب المسكوب من ثيابها سبع مرات فكلت بعض ثيابها سبع
وتم ثلث مرات **الجواب** انما رغبك الى ما ذكره في باب المياه هو قوله في كل
انما وقع في نجاسة وجب له ان يامسها بالماء وغسل ثلث مرات والمرا سبع
ذكر في باب تطهير الثياب عنده على الاحباب وعلمه بول في ثياب الاطعام
وقد اورد رواه صورتهما الذي يكون في الحرجة ثم يحل منه الخي قال المراد غسل
ثلث مرات وجوبا او سبع مرات استحبابا **وس** واذا وقع شيء من النجاسة في الخي
لم يجر استعماله الا بعد ان يجره في الماء فكلت هذا ولاشارة في الماء الى الخي
او الخي الذي في الطرف ثم اذا وقع الخي في الخي صار على كل ثياب **الجواب**

الخير استعماله عاد الى الخل وقوله ذلك الحاشية الى الحذر في الطرف
 الذي وقع فيه شيء من غيره في طرف الخل فغلبة اذا صارت حرة ذلك الطوط خلا
 بعد علم ضرورة ذلك الحذر الواجب في الخل خلا لانه لو كان باقيا لطرف الحذر لا يخلب
 فخرج استعمال الخل ويحل على هذا التاويل ما ذكره في التهذيب في ما يولد وما ياتي بصير
 ما في مثل النخل الحذر على كثره من الخل ما يصب على سطح الخل ومع ذلك فلا يجوز استعماله
 حتى ينزل من تلك الحرة فيكون معزولا الى ان يصير خلافا اذا صارت خلاصا على شوك الخل و
 ان يذكر الشئ على الجوانب ذلك لا يخل **وليس** واذا شئ جرت سكة فوجدتها
 عند الكلب اذا كانت من حصى على الكلب ولم يغير وجوده **الحاشية** روى بهذا
 روايتان ضعيفتان احدهما من السكنى والاخرى من كذا كذا غير ان هذا علم
 العلم فلعلمك بها فكل من يصير هذه الرواية ان يتولى الاصل ماء الحياة
 حتى يصب في السائل فكل من كذا متعا **الحاشية** ولم يحسن من هذا الماء كان
 الاصل ماء الحياة والخل وفيه بوضوح **وليس** واذا او شئت سكة من الماء فاما
 فان ادركها الان وفيه تضرب جاز الكلب وان لم يدركها كدركها ولم يتركها
 اكلها بل اراد بالادراك بانها اخذت ايام بالنظر ثم كيف تحل مع النظر ان كانت
 مقصورة **الحاشية** اراد الشئ اصابتها باليد او الالة وهذا اختياره في كثر
 تركته قال في التهذيب ان اسب قبل ان يدركها لم يخل الكلب روى ذلك من جعفر
 غراخيه موسى جعفر قال ياله غير حكمه وثبت في نهج وجهه على الجرد فاس

الحذر ان يصاب

اعلى

اجل الكلب فقال ان اخذها قبل ان يحوت ثم ماتت كلبها وان ماتت قبل ان
 تأخذها فلا تأكلها وتبقى عند ان ادركها حرة خارج الماء يكونى حرة لان الحذر
 انما هو ما يحوت من الماء ويوردها فلهذا ما رواه سليمان بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان عليا عليه السلام كان يقول في السمك والصيد اذا ادركتها وهي تضطرب
 تغرب بينها وتضطرب بعينها فهي ذكاتها **وليس** ولا بأس بكل لحم الطير والبهائم
 بل ما لم يظن انهما ذكاتها ام يتباها **الحاشية** الغزال هو الشئ الذي يحل
 والطير الكبير فاختلا بينهما كالحل في الصغير والكبير **وليس** واذا اخذ
 اكله المعلم صيدا وادركه صاحبه حيا وجب ان يذكيه فان لم يذكيه فلهذا
 به فليس كحريه فليس ثم لما كل ان شئ وكيف يجوز اكله وقيل الكلب مع ادراكه
 اما ان يكون تركته واما ان لا يكون فان كان الاول لم يشترط عدم ما يذكيه وان كان
 الثاني لم يجر اكله في الحال **الحاشية** لا سعد ان يكون صلب الكلب يذكيه مع عدم
 ما يذكيه بل يدركه كما لا يخفى في غير الحد مع وجوده وكذا مع عدمه وكذا في الجرد
 انه يباح في كل المقتوم وكذا مع التعذر ومقتد الشئ من هذا التفصيل ما رواه
 حماد بن ارجح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرسل الكلب على الصيد
 فيأخذه ولا يكون معه كلب فيذكيه بما فيه من قتيله ياكل منه قال لا بأس
 تعالى فكلوا اما امسكن عليكم **وليس** وفي المتن ان لا يفتح الذئب الا بعد
 نرد وهو الايبين الراس والحسد ويعطى الفخاع فان سبب السكنى وابان الركن

جاز الكاهن اذا خرج منه الدم فان اخرج الدم لم يحل الكاهن ومن بعد ذلك لم يحل
 الكاهن ان يخرج الى شيء يود ولم لا يجوز الكاهن ان يمس الراس لئلا يكون بعد الزكاة
 ما يحرم بماذا **المراد** الكاهن اذا خرج منه الدم لم يحل الكاهن ومن بعد ذلك لم يحل
 وان كان الراس جاز الكاهن ولا بد من الكاهن الراس وانما هو من المذبح والذبيحة
 واعلم ان السجعة التي تحت اليد البانسة لا تلتصق بغير السجعة او يام مضاف الى
 الذبيحة فيخرج من المذبح اذ انما في الماء فان الماء امان على ان لا يذوق رده ولم يخص
 موته بالذبيحة بانزاده ووثوقه روافد مسجدة مضافة حال سمع الماعدا **عليه السلام**
 في رجل ذبح خارج الكاهن ما بين الراس والذبيحة قال ذكاه وجهه الا ان يمس رده وروى
 عن مسلم قال سالت الماحض **عليه السلام** عن رجل ذبح فمسح بدمه فبان
 الراس قال ان خرج الدم فكل والذبيحة تنحر عن ذكاه مكرهه والى هذا ذهب
 لان الاعانة على ذكاه بعد صيرورته ذكيا وهو حكم المسكين لان حياءه مسجدة والرواية
 التي سمت ضيقة لان مسجدة قطع **وليس** ولا يجوز ان يمس الكاهن ويذبح الى فوق
 على معنى ان يتدبر في فوق الى ان يمسح الخنزير ولا يجوز ان يمس الكاهن الا في الخط
 وان كان غير الخط فادرجه **المراد** هذا عند الكاهن لا الخط ولا يمس الخط
 الا على ذلك بان يمسح الحيوان بالاعزورة التي يباركها من ارجاءه من ارجاءه
 عند اذنه **عليه السلام** قال سالت عن الذبيحة فقال اذا ذبحت فلا تسلم ولا تسلم ولا تسلم
 الكاهن ليدخلها في الكاهن وسقطها الى فوق **وليس** ولا يجوز ذبح شيء من الحيوان

جبر ادم ان يذبح شاة وينظر الى حيوان آخر لم يذبحه ام **المراد**
 هذا عند الكاهن ومن بعد ذلك ساءم من ان يذبحه **عليه السلام** ان المذبح
 عند النعام كان لا يذبح الشاة ولا الجوز عند الجوز ومن ينظر الى غيره فبان
 ثم لم يمسح ما سجد به وانما هذا بالكاهن لان الحيوان يحل في الامور المحسنة فيحصل
 الملاحرة التي تكون احتسابا **اولى** **وليس** ولا يجوز سجد الذبيحة الا بعد ذكاه
 فان لم يذبح قبل ان يذبح او سجد منها شيء لم يحل الكاهن ما ذبحه **ذلك** **المراد** الوجه
 ان ذكاه مكرهه وان ان يمسح الخط وقدره ما ذكره احدى من مكرهه
 رده قال قال البراءة **عليه السلام** الشاة اذا ذبحت وسجد اذ ذبح منها شيء
 قبل ان يموت فليس على الكاهن والرواية عرسلة والعمل بما دار في الاول
 بالحل مع الكاهن لان الحل مسطح **المراد** واذا ذبح شاة او غيرها ثم وجد
 في بطنها حيوان فان كان قد اشترط او وجد ولم يمسح الروح فذكاه ذكاه ام وان لم
 يذبحه ما لم يمسح الكاهن على حال وان كان فيه روح وجبت ذكاهه والافلاحيون الكاهن
 ما لم اراد الذكاة الواقعة بايدي ذكاهه لم يذبحه ذكاهه وبما لا يكون تاما
 بعدم الاشارة به شيء آخر **المراد** اراد بالذبيحة ليس تمام فلم يمسح شاة او غيره
 عدم ولوح الروح اصلا بحيث لو ولجته الروح في حرقه لم يحل ما لم يذبحه
 مقتضاه رده ام ان يذبحه ذكاهه وبما لا يكون ذكاهه وعند ذكاهه في موضع
 الاشارة تمام الجائز فانما سجد اذ ذكاهه ولو انه سجد على احد موارده

ما اراد بعباده ولم يذبحه
 ام وجهه لم يذبحه
 ونحوه ذكاهه ذكاهه
 ص

يحدث شح في غزالي بعد ان يعلو السلام رواه جراح الحديث عن علي بن السلام ورواه
 مسكان عن ابي جعفر عليه السلام واما اشتراط عدم الحيوة مع اشتراط الاشارة الى
 معناه اما اوله فعدم القول والاما ثانيا فلتنافه العادة بخلافه **رواه** ويحل في
 الصوف والشعر والوبر والریش اذا اجبر ولا يحل شي منهن اذا قطع منها مولى من
 موافق الى الریش حسب ايم الى الصوف والشعر والوبر والریش ثم هل اراد قوله
 لا يحل شي منه مطلقا كسواء ازيلت اليك ام ما دام عليها **القول** انما راجع الى
 الجمع والمخفى ان كل واحد منهما اذا قطع فالحال كان موضع الاتصال منه مستحييا
 من المسألة لانه يتولد عنه في البدن متصلا بما صور له فاذا اجزا انصلت عنه ولا يحصل في
 اصوله لو قطع فان توصل الى ازاله ذلك العذر ثم غلبت اجازة استعماله ويؤيد ذلك ما ذكره
 جماعة قال قال عبد الرحمن بن ابي عبد الله ان زرارة ومحمد بن مسلم اللذين والعباد
 والشعر والصوف والريش والنايب والخاص وكل شيء ينصل من الاشاة والاداء فهو في
 وان اخذته بعد ان يموت فاشعره وصل منه **رواه** والذني كيف كل من المسألة وهو ما
 يحسنه **الاجابة المسألة** هذه الرواية مشهورة عن اهل البيت عليهم السلام وروى عن ذلك الحسن
 بن محبوب ومنه على رباب بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالته عن الاشعة يخرج
 من الجبل الميت قال لا يا بن عبد الله كوني في خروج الاشاة ودمايته قال لا يا بن
 عبد الله كوني في خروج الاشاة وقد كنت على اللبس في قلب والصوف والشعر
 عظام النمل والجمل والبيض يخرج من العظم مع كل هذا لا يا بن عبد الله

سلام عن عبد الحميد بن قيس قال قال جرحم اللين وهو عند راعي واصطوا والرواية
 بما ذكره الشيخ منها الصحيح ومنها الضعيف والضعيف ليس به واليهم لا يتبين ان
 يكون هذين في نفسه لانه لا يسهل الى افادة العتق فتكون العمل بذلك اطراحا للعتق المطعون
 وهو عند الاحتياط والدين **رواه** ويكره الاستسنان في العتق لانه لا يوجب ان يطالب به
 قد تغير الى حال الحاضر في الزمان وما ذكره الشيخ وهو انه لا يوجب العتق ان
 يكون ذلك سلفا **الحال** استعمال لفظ الاستسلاف فيما ليس على وجه الاستسلاف بل ارادة
 الوضع اللغوي وهو ان يتبع الاعداء غير مولى قتل سليم وما به سلفا سببه الى
 العتق قبل تقدم العمل المقتضى ومنه شبهة بان لم يجرى شراكتي في عدم العتق وما حصر
 ومنه سبب المصنف للمعنى في عباراته **رواه** ويجوز ان قل الانسان لغيره الاكثريه
 في القتل والاربع والعسل وغير ذلك وما خذ عليها الاجرة وسلمها الى قبل نعم لم قيل
 السلام على العتق وهذا كما قال صاحبها دون المستاجر **الحال** لانها لو عرفت عنده
 لصارت خيرا ولا يجوز السلام العتق في الحاضر كان العتق على سلمها قبل ذلك
 من العتق فيما لا يحل للحكم الموقوف **فمنه كتاب** **البر**
منه كتاب فان وقف على ولدان الموقوفين وكانوا اصغارا ثم رفق بعد ذلك ولاد احد
 ان يدخلهم معهم فنه كف يجوز له ذلك والوصف قد خرج من عليه **الحال** ان الاراد
 صحيح كمن اشترى رجلا مولى في ذلك فله ان يهدى له عبد الرحمن بن ابي جعفر عليه
 السلام في الرجل يجعل لولده بيتا وهم صغيرا ثم يهدى له مملوكا مملوكا ثم يهدى له

يولد

قال لا بأس والوجه عند ذلك لا يجوز ذلك والروايات المذكورة معارضة بروايتها
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يتصدق على ولده بعدة وهم صغار اذ ان
 يرجع فيها قال لا الصدقة مدبر وجعل من الروايات الاولى لا يتصدق كمن جعله
 جعل من لزم فليصدق الاصل المسمى عليه **باب** واذا وقف على الشيء ولم يفرغ
 قوما دون قوم كان ذلك اخصيا في الامانة والحجج روية من الزيدية وفي التبرية وفي عام
 سائر فرق الامامة في الكيفية والافاء وسر الخطية والواقعة والافاء عشرة كيف
 يصح هذا في الوقف لا بد ان يكون واحد اخر من لاد او غيرهم ولا يكون هذه الفرق
 كمن اخصى واحد واذا كان كذلك يكون اخصى مدونه من غير سبب لرافد اطلاق
 ولم يصر مدبب الواو اسحق بن محمد رحمه الله واذا اوقف الخاضع للفرقة كان ذلك الوقف
 اخصيا في فرقة اهل طاعة دين غيرهم في سائر اخصيات الفرقة ثم لا يدخل المسمى في
باب الشيعة اسم لم قال امامه عليه السلام بعد الرجل السلام بما فصل وهم الاما
 والجارود من الزيدية اما التبرية منهم فلا يدخلون في الشيعة لانهم لم يكونوا اماما في كبر
 وعظم ما كان عليه والواحد اذا كان مسلما صحيح لم يصب على المسلمين ان يدخل فيه
 ليس في مذهب الا الاسلام بل واحد لان له اهل الاوقاف والصدقة والبر والاعمال
 للمسلمين من اهل الحرب عاينته والتبر الى امره على ما بعدة عليهم والوجه في هذا
 اذا وقف على الزيدية جاز ولو لم يكون منهم وكذا الروايات عن الشيعة اطلاق الفرقة
 فان عرفت الجملة الواو اسم اذا كان مسمى انصرف الى فرقة المسلمين ولا كما

مستحب الى مدبره **باب** وان وقف على الزيدية كان على المسلمين اماما زيدا
 مدبره والاسم كل من خرج بالبيعت برولته على المسلمين على البيعة امامه زيدا خاصة
 امامه زيدا امامه كل من خرج بالبيعت على اهل الشيعة قال امامه زيدا ولم يقل امامه كل من خرج
 بالبيعت بل كان يستحق هذا شيئا **باب** كل من قال امامه زيدا قال امامه زيدا في شيئا
 الشبهة في الامام عندهم اذا خرج بالبيعت ودعا الى نفسه وكان من قبل شخص
 الشبهة في غير مدبر في الواقع ولا احد منها بل كان خارجا عن الجميع مدبر في الشيعة
 ينبغي في الواقع لا المتوقع **باب** وان وقف على مدبر ولم يسم كان ذلك على جماعة
 اهل الشيعة المذكور دون الاما فان وقف على عشرة كان على الخاص من قومهم
 هم اقرب الناس في نسبة الى بيعة في القوم الغيب لم لا وفي وقتنا هذا الما اذ القوم
 وقد بين رحمه الله في المسئلة الثانية ان العشرة من القوم وهم نسب الى فرق في الشيعة
 والعشرة ام لا واوله الذي لم اقرب الناس الى عن الاقرب الا واحد الا ان
 بعد عنه لا يقال الا اقرب او غير كان متساوي في النسب الى الوقف **باب**
 انظر انه لا يعتبر النسب في القوم بل هم الرجال هذا في عرف اللغويين كما قال الشاعر
 اقرب الى الحسن اسم نسبه ومنهم من قال جماعة اهل الشيعة ذكره او انما استدل
 بقوله وما ارسلنا من رسل الا بالبين في قومه فاذا اضافة الى محبة واحصى في كل عالم
 كما لو وقف على رجاله واما العشرة فاحص من العقبلة وهي تخص السبع العشرة واما
 الرجل الا دون في نسبة وهم احص من العشرة وليس الاقرب واحدا بل قد تفرق

الكثرة فكل عرض في العزة **ومنى** وقت الانسان شاني وجهه الوجه او ظهر
توم باعياهم ولم يشترط بعد انزاعهم عوده عن شئ معينه ففى التوقف ارباب التوقف
رجع الوقف على رتبة الواسع وقد خرج غير ملكه ولا يكون لورثة الموقوف عليهم فان لم
يكونوا كان ميراثا على الاوارث **المالك** عند الشيخ رحمه الله ان ذلك وان كان
ملوط الوقف ليس محسوسا بقرانه على حله وجهه المحسوس فاذا التوقف تروى
عليه رجوع الى رتبة الاوقاف لان لم يخرج غير ملك الواسع وجرى مجرى السكنى لغايتها
ونسف فانه عندنا اذا التوقف ارجع الى رتبة السكنى وقد مر المصدرة الى ان ذلك
لا يكون لورثة الموقوف عليه من اذ وفو صحه واربعين الى الموقوف عليه يكون لورثة
بعد انزاعهم وليس ذلك بحدود وارجع الشيخ فابواه الحسب بحسب غير على كتاب
في حصر جهات غير ان ميراثه على السلام غير على وقف عليه من قرابة وارثه لرجل وقبيلة
من ملك الغلة ثلثا ودينار فالى السكنى لقرابة انما خذ الغلة شاحى تولى الميراث لثلاثة
واما ان كان ذلك لورثة فاذا لم يجد لورثته رد ذلك الى المخرج غير الواسع منسجم
منهم يوارثون ذلك بمواوئيب الغلة لثلاثة لورثة غير قرابة الميراث معوا الايج
اذا احتجوا او لم يكن ما يخرج من الغلة حال نعم اذا انزعوا الحكم وكان البيع خير الم
باغواو الخفيف ولا يجزى او اتفق غيران معقول الرواد صواب **المالك** واذا
وقف مسكن جازان يتقدمه في وقف عليه وليس ان يسكنه غيره كمنسج خزانة او قد
خرج غير ملكه ثم مل براد الشيخ ان المالك الموقوف على ان يكون الواسع حله الموقوف عليهم

فدلم لا يصح ان يكون من حلقهم وعلى المراد بقره جازان يتقدمهم ففى الصورة الاولى
انهم **المالك** اذا وقف على القرابة مثلا وابناء السبيل وكان منهم جاز الميراث
اذا اتفقوا لا يصح ان لا يكون لورثة الموقوف على المصلحة العامة الى المصلحة اختصاصا بل
يشتمل على حصول ذلك المصلحة الموقوف على عموم وشرط ان يكون في حلقهم الميراث وكذا
لو وصى على جميع باعياهم لم يصح الميراث لكونه الا باذنتهم وارجعهم **المالك** واما الميراث
فميراثهم فكل ميراث ميراث الانسان لذى رحمه وله الميراث اربعة اقسام ميراثا
فان لم يكن ميراثا جازا لورثته **الميراث** وان مات كانه ميراثا كانه ميراثا
رجوعا والى الميراث لا يبرجى ولم يحصل الميراث كالميراث لا يصح الا مع التبعين كان
بذا يصح **الميراث** الميراث بقره غير الميراث لا يحصل غير ملك الواسع بعد الميراث ميراث
الى الوارث وقوله فان لم يكن ميراثا جازا لورثته فميراثهم الميراث اربعة اقسام ميراثا
ميراثا نقل الملك من شخص الى شخص ويولد ما ذكرناه رد ايات منها زواجره او دونه
غير ان ميراثه على السلام فان الميراث لا يخلو لم يتبع حتى يوتى ما جازا على ميراث
الميراث والمصدق الانسان بقره الميراث لا يكون ان يوجد الميراث او الميراث او الميراث
لا يجوز ذلك **الميراث** الميراث لا يخلو الميراث لا يكون الميراث الميراث اربعة اقسام ميراثا
الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
الشيخ ورد ما ذكرناه وارجعهم **الميراث** فان مال ابو عبد الله على السلام اربعة اقسام
ميراثا لعل له ان يشترطه ولا يشترطه الا ان ميراثا **الميراث** فان ميراث الميراث كان

ذلك خاصا بحسب الكفاية من اهل المعرفة بالامام دون غيرهم واول ما ينبغي ان
 منهم مهم شي عر حال كيف هذا او الى متى يوصى **فصل** عند كثرة فقهاء الالمان
 اسم لا اعتماد والعمل وان تركب الكثرة فالتصحيح لا يقع عليه الايمان وهو واجب
 الوحيد في هذا البحث والمحل اختيارنا فان الالمان اسم لا اعتماد الصحيح
 اطلاقا فاد المرز المطلق ولا اعتمادا للشيء الا ان قد يقول من فاسي لان
 الالمان في العرف لا يسمي قسمة مطلقة لانهم ليسوا شئ واحد وان كانا التمسك بطق
 عليهم المؤمن مع التصديق مكان الشئ واحد عن هذا العرف الخارفا
 الشئ المتعدد هم الله فالظاهر من هذا ان صاحب الكثرة لا يسمي مؤثرا **فصل**
 واذا اوقف المسلم شئ على أصله منطل منها جعل في وجه البرهان قبل هذا
 زمن وقول الانسان شئ في وجه الوجه او من وجه باعياهم ولم يشترط بعد
 عوده على شئ بعينه فحق التزم ارباب الوصف رجح الوصف على ذوات الوصف
 على ان الكلام في اختلاف **باب** اما الوصف على الصفة فيقتل التناظر واصلح
 الشوايع وما كان الوفا على ما يشاء والوصف في الحس على المصلحة المستوفى
 من المصلحة لا يخرج من الرتبة الاصلية فلهذا يعرف في وجه البرهان الوصف على
 او من وجه الوجه هو الوجه المحقق المصالح العامة للمسلمين فانه من وجه الى
 وجه الواحد عند انراض التوهم وان كان في هذه قولان احدهما اختياره المصلحة
 او يستعمل في وجه الموقوف عليهم والآخر اختياره الشئ واحد انه يستعمل في وجه الواقف

وهو الحق لا جبريس صحيح فيتعذر الموارث لولا عدم السلام قضى على الجبريس
 واطلاق الموارث **فصل** وهي سكة عدة عزة وكان في الدنيا عدة ارباب
 جبرية فاد المالك كان لورثة على الساكن من المالك وان اتى الساكن وله ورثة كان
 لورثة ذلك الى ان يعصى زمان عبودية المكس لم لا يكون له اخراج الورثة والكنى انما كانت
 طاب فليكن سكتها الورثة **فصل** لانها منقولة له وكل ما يملكه فاد اجعل له ارباب
 ملكها المهرول له فوجب الاستعمال الى وارتد كاي ملكه الموروث لو كان باقيا ولا
 لو ملكه حيا لا جازتها لا يسمع ذلك لا يصفى امر المالك بالتمسك على غيره
 سكت في فقه انه لا يكون له سكة الكنى الا اذا جعل له له ولعقبة ولو جعل الكنى لورثة
 حياه المالك ولم يتلخص بعد له لعقبة بعده ومات المهرول لم يملك الكنى لانه
 يتحد بل هو اسيرة بالاجرة وان كان لازما فاد تعد المهرول له لو ما ذكره في التنا
 مطالبه لا يلبه **فصل** واذا جعل الانسان خدما عبده او امته لغيره عدة
 الرمان ثم يهرج بعد ذلك كان حايثا او كان على المهرول المدة فاد اجعل
 المدة صادرا فان بقى العبد هذه المدة ثم يهرج به جعل له خدما في المدة
 فاد اجعل المدة صادرا فان بقى العبد هذه المدة ثم لم يكن له ان يهرج
 ملكا له عليه سبيل وان كان صاحب الغلام او الجارية جعل خدما له عدة
 فاد اجعل في المدة بعد ذلك وان كان المهرول له التفسير فان وجهه بعد ذلك
 كان ملكا لا يجعل به باسما والفرق في المالك والابن واولا المصنف في المصنف

الحارب ليس مراد الشخ الى السهم الذي للعدو من جهة الخلف بل مراده ان يمسح من جهة
تحت اليد وان يمسح السهم من جهة الخلف واللوثر سمان هذا القول راسي في معنى من
لا يحتاج الى السهم في ذلك بل يكتفي باليد في ذلك لا يمسح من اليد شي أصلا ويكون الوجه
ثلاث ما فضل بعد الذي مره في الروايات رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن عمار
رواها فيمن اعتنى بعد الموت فيقتل فيكون ان يكون مع ما كان ذلك على وجه الكثرة
ففي ذكره الشيخ رحمه الله في النهاية ولا يعرف من شهد امسحوا على الروايات ان العمل بها
مرو عنها وان افترقت الابواب الرصد وحسب لم الذي عليها ولا على غيرها بالصبر
لا يفتتحها الذي مره في القاموس **الوجه** ولما دعي جراب وكان في سماع كان الحارب يافيه
للموصي الا ان يفتتح ما فيه هذا اذا كان الوجه عدلا ما مرنا فان لم يكن عدلا وكان منتهما
لم يفتتح الوجه في اكثر من ذلك من الصدوق والسفيدي والسياف والخراب وما فيها من العائدية
بكونه عدلا او غير عدل وفي الحال التي الرصد **الوجه** **الحارب** روى هذه الرواية عن عبد الله
بن عمار عن عبد الله بن عمار قال سالت عن رجل قال هذه السفيدي لكان ولم يسم باسمها فيها
طعام اعطاه الرجل واجبها قال قالنا من روى له بها الا ان يكون صاحبها فيها وليس
للموت شي محال رحمه الله اجمع الى هذه الروايات من الروايات التي رايها لم يفتتح في
الجواب فليست هي التي فيها واحد الذي يمسح على الوجه بالسيف ولا من قبل فيها
خليفة من رواه الى حمله وهو ضعف ثم روى سالت في رواية تقول استقبل الروايات
فرواها عن عبد الله بن عمار قال سالت عن رجل اودى لرجل بصدوق فمال

الصدوق ما فيه ولم يسم في ذكرهم واما السفيدي فرواها عن عبد الله بن عمار
وانما قال عليه السلام ما الذي اودى لي لان الاقرار في المرض مع التهم يجرى مجرى الحقيقة
فماز الاقرار في المرض الاقرار بالصدقة فافهم انك وعندك ان ذلك كله لا يفتتح به في كل
العرف فافهم ان الانسان من غير الصدوق وما فيه الصدوق وكذلك السفيدي وكذلك السفيدي
تقر بطلانها الضل والجنح والحكمة ولهذا افعال الصدوق بالاكثرة على وجوبها
تذكر العمل على وجه صحيح الى العرف في الرصد **الوجه** **الحارب** واذا اودى الانسان
موصيا لعمامه واخواله كان لعمامته ثلثان ولاخواله الثلث لم يدخل الثلث على الاحوال
في الرصد **الوجه** **الحارب** روى الشيخ رحمه الله هذه الروايات عن رجل من زهادنا عن رجل
غير رارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل اودى ثلث ماله في عماله واخواله فقال يا
الثلثان ولاخواله الثلث وكل من ضعيف والوجه السفيدي لانه من المجهول عليه
ثم سئل بالروايات الاخيرة واخيرة اودى لعمامته **الحارب** **الحارب** روى هذه الرواية عن رجل من زهادنا
وعنه روى ولم يبلغ الثلث ذلك من يالح لانه فرضته في زبانية لانه وافضل بعد ذلك
جعل ماله في العنق وذا في الصدقة المان يكون الخ واجبا او عند ما كان واجبا
ما حصل المال وكون الصدقة والعنق الثلث وان لم يكن واجبا لم يمسح فرضته روى في
والصدقة والعنق في الثلث **الحارب** هذا اجل من روى ان كان الخ واجبا في الصدقة والعنق
عن واحد في سماع الخ اولوا الخ وان كان واجبا من الاصل كما اذا اودى لعمامته
مع من روى لانه كان كاشرا لا يخرج الصدقة الا من فاضل الخ فافهم السفيدي

بالحق لا بد من نية و ما فضل عنه يكون وسه في الوضوء الاخرى و هذه رواية معوية عن عمار
 بن عبد الله بن الخطاب **روى** و اذا ادمى بعض عروقك و بشيت لوانه و لم يسلع الثلث لك
 من بعض العروق ان يفضل بعد ذلك ان يسلع من بعض العروق الا ان يسلع من بعض العروق
 و هو جرحه ادمى قدمه اذا ادمى بوجع ثم ادمى باخرى و لم يسلع العروق الاخرى **الحال** لا بد من
 اعتبار النقص و اذا كان الموضع جرحا عظميا فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى
 سبيل الثلث ثم زاد فدم ادمى ولا يضر في الاثر فيسقط واما لو ادمى اكثر من الثلث
 بالوصف من العروق الاخرى فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث
 ادمى الاثر و بعض ثم ادمى بها لغيره **روى** و اذا ادمى ثلث عروق استسقى بها من العروق
 اذا لم يكن له ادمى فاما كان له ادمى اخره ادمى الباقي من الثلث ادمى الباقي من الثلث
 و هو حال في باب العروق و اذا كان الاثر من عروق فاعنى بعضه ادمى الكل و لم يكن له
 سبيل فاما كان ادمى البعض منى في الكل لم يكن فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى
 بعضك في بعض من ارضي الكرم منى في ادمى الباقي من الثلث فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى
 بوجع كرامة العروق و ادمى الموضع منى من الثلث ادمى الكرم كرامة العروق فمما زاد على الثلث في الموضع
 عبده عند موته ادمى مرض الموت و لا يملك غيره من العروق في ثلثه و لا يسلع في الباقي
 لا يملك الثلث فيه الا لثلاث و هذا ايضا على ان يسلع من الثلث فمما زاد على الثلث في الموضع
 اذا ادمى ثلث في مرض الموت فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع

منه و هذا يخرج من الثلث كرامة العروق **روى** و اذا ادمى الموضع ان يتصرف في كرامة
 لورثته و يعلم بها و اخذ بها نصف الثلث كان ذلك حائرا و خلاصا لثلث الثلث
 الوضوء فاعنى من ثلث ما كان حال الموت و الثلث يحصل بعد الموت فكيف يخرج
 فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 لا يملك الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 و كما جاز ذلك في الوضوء فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 عند ادمى الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 الوضوء في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 اذن لم يكن له ادمى و هو جرح عظمي فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 مع ادمى الى سبيل من ادمى فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 الا ان يتصرف في كرامة العروق فمما زاد على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
الحال اذا كان في يده حال ظاهر لم يخرج ان يرضى له في استغناء بحد و عوا و لو اذنه
 استغنى من حاله الحكم المار اخذ من الموضع كما سلف و ارضى ان كان له ادمى
 مال و وقع له في يده مال جاز ان يرضى به في يده و يرضى به في يده و يرضى به في يده
 على الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 و هذا و من هذا ما جاز في الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع
 اقام الثلث و لا يملك الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع فاما اذا ادمى اكثر من الثلث في الموضع

رحم الله من في الحسب من ان لا يرضى العمل لان اطلاق اللفظ على كل عمل المعاد وغيره فاع
 عدم الرضخ **الشعير** **هـ** واذا قال الموصي اعطاني ما كل شيء سوا حلقها فمات
 الموصي كان ما اوصى به لورثته الا ان يرجع فمات الموصي فمات ذلك الموصي
 فمات قبل موت الموصي او بعد موته فان لم يرجع في وصية حتى يموت ولم يكن الموصي
 احدا رجعت الوصية على ورثته الموصي كلف بمثل هذه الوصية وقوله كل شيء سوا حلقها
 على ما بينت عند قوله ولا يجعل الموصي في كل شيء الا ما بين فكم مدة ما يجعله ولا يجب
 حال الموت وولده لم يكن الموصي احدا رجعت الوصية الى ورثته الموصي اما ان يكون
 حال موت الموصي استوفى الوصية الى الموصي الموصي الى ورثته اذا كان ميتا على ما قال
 او من بعده فمات كان الاول وجبا فمات الموصي وارث ان يكون الموصي ان كان
 الثاني فمات الموصي سوا كان وارثا او لم يكن **الحال** الواجب له ان يرث الوصية على وجهها
 ولا يخفى وزايل بطلت الثلث اذا لم يرث الوصية ولا العمل على ما ذكره في عنوان **الحال**
 رحمه الله تعالى سألني الرجل يرقى ثلث الميت بسبب الاجرة فكيف يرد ثلثه
 من ثمنها خيرا واحدا فخصص له من ثمنه على ما قال في ثمنها خيرا فاما ان يرثه الموصي
 والعمل مع اشتراط الاجرة بعد ثلث الوصية فمات الموصي وارثا او لم يكن عليه حتى
 يستوفى الثلث اذا لم يرد ثلثه زمان يكون الاجرة قد اقل من الثلث والامارات
 الموصي قبل الموصي بعد حال الموصي لا يخفى بسبب الوصية الى ورثته الموصي ان لم يرجع
 الموصي فوصيته روى ذلك محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال انني اوصي ابا الموصي

وحيي الثلث على ما اذا
 من وصي له ثلث الموصي
 يكون ذلك لورثته الموصي
 ص

عليه السلام في رجل اوصى وتوفى الموصي له قبل الموصي الوصية لو ارث الموصي الا
 ان يرجع في وصية قبل موته وروى عن محمد بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن
 رجل اوصى الى ولده ان اعطى غلامه وكل شيء سوا حلقها فمات الموصي وكتب الوصية
 فمات قبل موت الموصي او بعد موته فان لم يرجع في وصية فمات الموصي وارثا او لم يكن
 الموصي على ما بينت عند قوله ولا يجعل الموصي في كل شيء الا ما بين فكم مدة ما يجعله ولا يجب
 حال الموت وولده لم يكن الموصي احدا رجعت الوصية الى ورثته الموصي اما ان يكون
 حال موت الموصي استوفى الوصية الى الموصي الموصي الى ورثته اذا كان ميتا على ما قال
 او من بعده فمات كان الاول وجبا فمات الموصي وارث ان يكون الموصي ان كان
 الثاني فمات الموصي سوا كان وارثا او لم يكن **الحال** الواجب له ان يرث الوصية على وجهها
 ولا يخفى وزايل بطلت الثلث اذا لم يرث الوصية ولا العمل على ما ذكره في عنوان **الحال**
 رحمه الله تعالى سألني الرجل يرقى ثلث الميت بسبب الاجرة فكيف يرد ثلثه
 من ثمنها خيرا واحدا فخصص له من ثمنه على ما قال في ثمنها خيرا فاما ان يرثه الموصي
 والعمل مع اشتراط الاجرة بعد ثلث الوصية فمات الموصي وارثا او لم يكن عليه حتى
 يستوفى الثلث اذا لم يرد ثلثه زمان يكون الاجرة قد اقل من الثلث والامارات
 الموصي قبل الموصي بعد حال الموصي لا يخفى بسبب الوصية الى ورثته الموصي ان لم يرجع
 الموصي فوصيته روى ذلك محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال انني اوصي ابا الموصي

عليه السلام في رجل اوصى وتوفى الموصي له قبل الموصي الوصية لو ارث الموصي الا
 ان يرجع في وصية قبل موته وروى عن محمد بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن
 رجل اوصى الى ولده ان اعطى غلامه وكل شيء سوا حلقها فمات الموصي وكتب الوصية
 فمات قبل موت الموصي او بعد موته فان لم يرجع في وصية فمات الموصي وارثا او لم يكن
 الموصي على ما بينت عند قوله ولا يجعل الموصي في كل شيء الا ما بين فكم مدة ما يجعله ولا يجب
 حال الموت وولده لم يكن الموصي احدا رجعت الوصية الى ورثته الموصي اما ان يكون
 حال موت الموصي استوفى الوصية الى الموصي الموصي الى ورثته اذا كان ميتا على ما قال
 او من بعده فمات كان الاول وجبا فمات الموصي وارث ان يكون الموصي ان كان
 الثاني فمات الموصي سوا كان وارثا او لم يكن **الحال** الواجب له ان يرث الوصية على وجهها
 ولا يخفى وزايل بطلت الثلث اذا لم يرث الوصية ولا العمل على ما ذكره في عنوان **الحال**
 رحمه الله تعالى سألني الرجل يرقى ثلث الميت بسبب الاجرة فكيف يرد ثلثه
 من ثمنها خيرا واحدا فخصص له من ثمنه على ما قال في ثمنها خيرا فاما ان يرثه الموصي
 والعمل مع اشتراط الاجرة بعد ثلث الوصية فمات الموصي وارثا او لم يكن عليه حتى
 يستوفى الثلث اذا لم يرد ثلثه زمان يكون الاجرة قد اقل من الثلث والامارات
 الموصي قبل الموصي بعد حال الموصي لا يخفى بسبب الوصية الى ورثته الموصي ان لم يرجع
 الموصي فوصيته روى ذلك محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال انني اوصي ابا الموصي

عند اعطاء الاموال على ما يخصه من امواله الا في غير ما عار من ان يعطى له السلام في رجل
 لم يتوكل على نفسه ودمه وعظمه من الزكاة سبعاه درهم وادعى ان يحضره في حقه ثم اقرب
 الخواص وحمل ما من الزكاة ما شئ رحمه الله اعطاه من سبى كثيرة لقول الراوي في الرواية الاولى
 فزط في اخراج الزكاة في جهاد وفي الرواية الاخرى سبعاه درهم ورواه ان يكون معه تلك
 الزكاة معه التقية اذا فرض لا يعنى بكونه قتله عاقبة في صورة التقية وانما يدعى بالزكاة
 اقتصر على اقل ما على ما عار من الخ وهو اقرب الا ان يكون نقصه في ذلك لم يكن له ملكا لما الزكاة
 يمكن اخراج السبى والكنز فيكون زكوه وان كان لا بد من الحسب الى الامور وكان الخ لا يمكن
 الاخذ في الزكاة اعتد عليه وندره الروايات كلها الحسن في اتصال خبره في غير ما عار
 عن عبد الله عليه السلام وابن فضال وان كان على كفة ثمة في تلك النظر في ما
قوله ومضى اقران الناس بشي وقال لصاحبه سبى الزكاة فانه وطالب الزكاة الرضى بذلك
 فان كان المحرم ضياعا عند الرضى جاز له ان يتكره ويحذف عليه ويسلم السبى الى غير قوله
 به وان لم يكن عرضيا لم يكن ذلك له وعليه ان يطهره من المحرمات المصنوعة فانه لم يكن له ذلك
 له وعليه ان يطهره وهذا المحرم المصنوع فانه لم يكن معه سبى كان سبى الزكاة وقال قتل
 ذلك فان لم يكن موثوق به وكان يتهمه بطالب المحرم بالسبى فان كانت معه سبى اعطى
 ما حصل الحال وان لم يكن معه سبى اعطى من السبى فلم الحال في المسئلة الاولى ان كان على الرضى
 ان يعطى السبى وما الفرق بين الموصوفين من كان حكم احد ما عار من الاخر **الرواية**
 ما ذكره قبله ان عمل من يصدق الزكاة الرضى في اقرار الحسب في مرضه في حقه العمل محض

الاحرار في الرضى ومروانه ان كان ما شئنا امضى الادارة الاصل وان كان سبى ملك
 المتزلة بالسبى من الرضى ما اقرب بالسبى فان لم يكن له سبى كان له ما يحمله السبى في حال السبى
 عند اذاعه من الرضى الادارة ولا حمله وانكر الزكاة فان كان عرضهم ففصح الاثر في
 كل من يرضى اظهاره للورثه لانه ليس بالامم وجاز ان يتكره الحال ويحذف ويوصل الى
 وان كان يتوكل على ان قام المحرم بسبى الرضى والاحكام بالمال للورثه ولا اصل في الرضى على
 الزكاة فحاشي يده ولا يتكره ولا يحسن لتمام المحرم عليه ان يطهره في ظاهر الحكم والى اراءه
 التسوية بين الصوريين في ان يعضى في السبى ويجوز انكار الزكاة للرضى في سبى الرضى فيه
 وان عطف عليه ويوصل الى المحرم لال السبى وان كونه عنده معلوم وقد كان يرث الزكاة
 من في ظاهر الحكم وقال الراوي في فرق بين السبى بالسبى وعدمه وليس في سبى
قوله وادعاه الى لجان وفلان لاحد ما عار من الرضى ثم قام اليه بها كان الحسب فان
 لم يكن مع واحد منها سبى كان الالف منها نصيبا لم لا يستعمل الرضى في هذا الصور **قوله**
 في الجباة اللعل وكل امرئ على حوله يشي اليكم من سبى ان يستعمل في الزكاة **قوله** في سبى
 ثم جعفر بن محمد بن السلام في رجل اقر عنده مائة لجان وفلان لاحد ما عار من الرضى فيهم
 مات عن ذلك الحال معالج عدلها اقام السبى في الحال وان لم يتم احد ما عار من المال منها
 والسكوني فان كان الرضى رجلا سبى احد ما عار من السبى فانه كان ثمة وقد قال ان اصحابا يملكون
 حذروا السكوني فلهذا انكر العمل بالزكاة في ما عار من الرضى في سبى فانه كان ثمة وقد قال ان اصحابا يملكون
 هذا عنده من سبى الا ان سبى ولا يد لاحد ما عار من سبى فانه كان ثمة وقد قال ان اصحابا يملكون

کار
ورزش

من

مع الابوين

۱۰۰

رواد آدم بلا فصل **ورس** فان خلفت مساوم خلفت مع ايمان لها الصنف المسمى
 والباقى من دليلها ما في اول الارحام كيف حل هذه الالة عند ذكر مع ارمه ارمه
 بها في مواضع هذا الجنس **الكتاب** يثبت الاول والاولو المطلون في الارحام مسلمة تورا
 في ارض الاعكان واداء ثبت ان الاولو مساهمة في العرب كلها كانت التي في ارض
 كانت الاولو في بعض البنت اقرب من الاخوة في العلم مكره او على اهل السيرة
 لاداء في اول الالة على اهل اولها في الحق وضمان الحرمة والامام لا يبرأ
 الارحام **ورس** واذ اخلفت البنت ولد في ارضها الاخر ارضها
 ثبات من ذواته الذكر كان يلبس ويصير على اذ اخلفت منه الانثى والمذكورة
 تساو في دينها وخلف من ذواتها واداء على الولد الاكبر ومنه الدين تركه على اذ
 كان لها ثمانية يلبسها في ان يعطها الولد وهذا لو كان له خرافة عدة والاعمال
 له صاحب كثره وسير كثره **الكتاب** الظاهرة في بعض بها وان كثر ثمنها وقيل بعد
 ما ذكره ويعطى في الخرافة واحد ما يخص بلبس وان اخلف على السوا فله اخر وكذا في
 في الصنف والبنين في ارضه من ارضها بنات على الولد كما اخلفت البنت الاكبر اول
 حر من ان يمداد على السلام فالأداء اهلك الرجل في كل سنة فلكا البنت في الزوج وال
 والمصنف في شدة روى البني وشجب العرق في ان يمداد على السلام وروى زارة
 روى في قبيل سوا من ارضه فان الرجل اذ انكر سبها وكذا في اول البنت
 اثنتي عشرة مائة وما واد اخلف الاصحاب في عدة على طرائق في الجنب

عند الاصحاب واد الصالح على السر والمراعى احبها على النعم والا كثر من عدلها
 يخص به وجوب ارض التركة **فصل** فان خلفت البنت ارمه من كان البنت
 البنت او البنت البنت **الكتاب** لا يلزم من تسمية ولد اسم ارمه في الارث بل قد
 يحصل الاختلاف في الاحكام وان اخلفت البنت في ارضها من كان البنت
 الاول والاولو في ارضها في ارضها من كان البنت في ارضها من كان البنت
 غرض من يمداد على السلام فان كل ربح يترك الربح المذكر **ورس** وللاولاد البنت
 الذكر ولا انثى في سوا عند بعض اصحابنا وعند اهل المال منهم المذكر مثل غنط
 الاثني عشر مسنده في هذا الى ما اذا او شدد بعض الاصحاب يابو وروى
 الاصحاب الى هذا **الكتاب** قال في المبسوط وولد البنت من تمام البنت ذكر
 كان وانثى فانه كان اذ ذكر او انثى كان المال منهم بالسيرة ولم يترك ربح ارمه مسنده
 فاحكمه وقال في في كنية المذكر مثل خط الانثى وهو الظاهر في الحديث وجب قوله
 مالي بوصيكم ارمه في اولادكم للمذكر مثل خط الانثى وولد البنت **ورس** فان خلفت
 اخا او اختا او اخوة واخوات من قبل الام واخا من قبل الاب كان الملاح او
 الاخت او الاخوات والاخوة من قبل الام منهم المستحقين السدس او الثلث والاخت
 من قبل الاب البنت المسمى والباقي من دليلها لانه لو نقص من النصف كان النقصان
 واخلا عليها فزاد من النقصان في سهمها ان يرد الكل عليها وما مسنده في
 هذا التعليل ليس عرضي لانا لا يبين يرد عليها مع البنت وعلى واحد منها

ويلزم على ما تقدم في قوله في
 الولد ولدان يكون للبنت الثلث
 ولا في البنت السدس

بما صنع مع الامه ولو كان الولد من غيره جاز سها فان ولد رجلا لم يمسح ان
 يمسح في حلقه لانه لم يمسح به وانما يجب غنمه على فيه فخر من ولد النكاح في عدل ولد
 رجلا من الهام فحقا فاما زيادة ذكرها ولا يفرق وجهها الا ان يمسح بها رجلا
 ذكرناه وقدم في الاستصحاب ان الروايتين خالفان في ذكر الولد والما ولد واما
 في الولد لم يمسح له شيء فذكره فلا وجه له واما ذكره بعد ذلك فانه الولد لم يمسح عنده
 فصحي وهو الذي يشهد بالروايات وقوله عليه السلام الولد للزناشك وكذا الذي ذكره
 في باب الحاق الاولاد **روى** في ميراثه عند السلطان من جريرة ولده وغيره انه
 ثم مات الولد ولم يكن ميراثه لعصبته امه دون امه كمن ميراث ميراث
الحديث هذه رواه صفوان بن يحيى عن ابي اسحاق عن ابي بصير قال سالت عن المخرج من امه
 ابنه عند السلطان وغيره انه ميراثه من جريرة لم يمسح به فقال عليه السلام ميراثه ميراث
 البكر ومثله روى بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امه عند السلطان من جريرة
 ابنه وميراثه ثم مات الابن من جريرة قال ميراثه لا يقرب اليه ميراثه الاول
 لم يمسح فيها السؤل ورواه الثاني مجهول مستظنا وقد ذكر الشيخ في كتابه على الحارث
 ابا الرواية يمسح الاب من جريرة ابنه رواه بشارة في كتابه **روى** وقال قوم منهم
 يرون في الميراث ميراثا لو كان مما يجوز في نكاح الاسلام او لا يجوز وهذا القول غير
 هو المتخذ وتشهد الروايات ثم قال بعد ذلك مع انه قد روي الروايات العريضة
 وقد اوردنا في تهذيب الاحكام بانهم يورثون من الميراث جميعا ما وجه الاعتذار

لولا وتشهد الروايات مع انه قد روي الروايات وكذا لو روي الروايات في رواية
 واحدة **الحديث** شهادة الروايات قد يكون بالجمع وقد يكون بالفرق وقد يكون بالظاهر
 وكل ذلك يساوي في الدلالة فالشيخ رحمه الله استدلالا بخلافه الاول قوله عليه السلام
 فدان من حرم لزمه حكم ولا ريب ان هذا الحديث يتناول هذه الصورة لعموم
 الشك ما روي ان رجلا سالت محمدا بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام فمروا بها
 فقال انه نزع امره حال ما علمت ان ذلك عندهم كالحج وهذا يدل بطريق الخبر
 فوجه عندهم يكون فوجه في الحكم كما ترون على من الحج وعلمكم على النكاح انما
 رواه السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان ميراث الرجل اذا تزوج بامه
 ابنته من وجهي انها امه انها زوجة في العدم الدلالة على ميراثه فاشك في ذلك
 لما ترون عنده ان هذه وجوه في الدلالة على ان ميراثه ميراثه الروايات فواحدة
 على نكاح المخرج في غير موضع المال كانت الواحدة على دعواه والد له الروايات
 موضع الرابع امكن انما اخذت على الروايات والاثبات بل على المخرج فقط
روى فاما عند الميراث من الميراث فماذا الحكم اليها وروايتهم ايضا عن ميراث
 وشبهه ما سأل مولد وروايتهم ايضا عن ميراثه وشبهه **الحديث** ما كان ميراث
 الميراث من ميراثه وشبهه وكان قد اوردته من رواية ذكره بعد حكم الميراث من ميراثه
 واحسن الحكم فحكم لا حكم في الحكم كانه ميراثه وروايتهم ايضا **روى** واما
 الميراث زوجة وكان مسلما ولدا او ولد له من ارحام كذا كما في ميراث الميراث

وكان

كله وخطها ولا تكلم وان اسلموا وعليهم ما ينقل عنهم الفرج كيف اذا
 اسلموا وعليهم ما ينقل و قد قال صلى الله عليه وسلم الكافر لم يكن له مال كان
 لا للمسلم و قد احيى المال عند موت الميت **المراتب** لا يرث اذا كان للميت وارث
 مسلم و اخر كافر فان لمسلم يرث المال ولو اسلم الكافر لم يكن له نصيب لا لا يورث
 التيمم فيه و هو سبي للاصل به افتقر الاصحاب وقالوا ان الجسد سبي نصيبه ان
 كانت الزكوة عينه فانه في يد الوارث و ليس بمعد عند الزكوة فلا سبي في النصف
 والرد فانما يستحقه اذا لم يورث للميت و ارث اصلا اما اذا كان من كل واحد وارثا كان
 الكافر وارثا للمسلم فان اسلم فقد صار وارثا و منع الرد لان الفرج سبي
 الرد مع وجود وارث وان لم يسلم و رد الزكوة لنفسه لا لاصحاب الفرج النخل
 ليس سبي فاعلى اصليا لعدم الوارث وكونه اقرب من الامام فادام لم يورث من
 الامام كان هو اولى منه و جى الفرج في الرد جى اصحاب الامام فادام لم يورث من
 الزكوة من الميراث منع الامام و قد لم يفعل فيها فقتلوا من اهل البيت لم يسلم
 فاشك وانما النظر **وس** و لكننا قد اختلفنا في توارث بعضهم بعضا لان
 اكثر كالملة الواحدة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يورث اهل بيتي محمد بنهم
 ولا يرثوننا فعمل من خالف الاسلام ملة واحدة قوله الامام عليه السلام يعطى الكافر
 على اختلاف في حق المسلمين كالملة الواحدة اما انهم في حق بعضهم ملة واحدة فمنا
 ذلك وليس في حق واحد الاسلام ما يدل على ذلك **الح** لما كان اكثر من مائة الاسلام

مسلم

وكان الاسلام مع بعد المذاهب فيه ديننا واحد وان تعددت فيه المذاهب
 لا للمخالفة ببعض ملة واحدة للمخالف فصار حسب المخالفة فيكون اكثر وان تعددت
 مشركا فصار ما قبل الاسلام فيكون ملة واحدة تكون الاسلام ملة واحدة حتى الميراث
 من الكفار وان اختلفت اراؤهم لا يتم ملة واحدة بهذا الاعتبار و قد صدق
 عليهم باعتبار اخر انهم اولا لم يكن منافيا لتسميتهم بالملة الواحدة الى ان اكثر
وس وقال بعض اصحابنا ان كانت الزكوة اقل من ثلثي المالك سبي في ماله و لو كانت
 بذلك او ازيد ايدل على انهم امة لا يعمل الاثر ثم مستند القائل بغيره انما هو
 اذا **المراتب** مقصده رحمه الله ان المصير الى ذلك هو مقتضى اعتبار العمل خالفه اصلا
 و ذلك لا يدل على ان يعمل بالاثار بل على اختلاف القول من قبل و اما الاستعداد فانه
 اذا حكم بحسب احتياج الواو ان كان مملوكا فاصح احتياجه الى الزكوة
 لا بالرقبة لا يستوعب مشركه الحرة الا مع العجز عن السعي في الاصل و الذي هو
 ان لا يشترط البعض لانه اضر بالمالك فيكون متخيرا بالدليل السلام المعارض
وس و قد روي الى غيره فمضى حرره و قد ثبت **باب** و خلف و ارثا فربما كان
 او بعيدا لكن يراثة له دون غيره و الى الزمان لم يكن له احد من بيت الاسلام و كان الفرج
 او زوجه كان له حصة و الباقي لمولاه و قال في ميراث الازواج و اد اختلفت زوجة و لم
 يجلس غيره فزوجه مع قرب كان للفرج النصف من الثمن و الثاني و عليهما
 من الاجزاء كان مع ان تقول و لم يفسد غيره فزوجه او مولى كما ذكره و **باب**

دلالة المصطغر بمقتضى قوله
 كما لا يسد عمل ولم ينف
 بذلك على ص

ميراث الولي والامام على القول في **الحديث** هذا صحيح لكن قد سمع المصنف في
 كثير من اطلاقه على ما تقرر في بعض آراء مسكونا الى ضبط النسخ في بعض النسخ
 عند اطلاقه في مواضعها **وقد** روي عن روادى ان علي لا يرث والى كان
 خطأ وهذه رواية شاذة لا على عليها لكثرة الروايات عن اقصاه وكان
 شيئا رجا من اجل هذه الرواية عند اذ كان النسخ في هذه الرواية لا يرث من غيره
 وورث من الركة للجمع على الاخبار وعلى هذا العمل لانه احوط وجه الاحتياط ما هو
 ما الجمع وهو قول الثالث ثم ما المانع ان يكون المراد ورث من والده لا من الركة **الحديث**
 معنى الاحتياط العمل بالروايات من غير اطلاق شيئا منها فانه لم يرد في نسخة الروايات
 الدالة على تورث فاعلى الخطأ ولو جرت مطلق سقطت عنه هذه فصار الاحتياط
 في العمل استعمال كل واحدة منها ووجه التاويل قول الثالث فليلا لا يرث
 خارج عن اطلاق كل واحدة من الروايات على العمل باحدهما اطلاقا لا فرق
 اصلا مكان ما يجزى اولى ووجه كمال الجمع بهذا العمل بغيره فهو كمال
 فلا يصار اليه **وقد** روي ان كان للفقير وارث كافر فانه يرثه لست اجد
 فاني سلم الكافر كان ميراث له والمطالبة بالدم وان لم يسلم وكان القتل عمدا
 كان الامام وليه ومن يجزى ان ياخذ بالدم فيقتله في سنة في السنة في السنة
 راجع الى ذلك لان ذلك ليس بحجة فيجوز له تركه انما هو في جميع المسلمين
 كمن اذ اسلم كان له الميراث وذلك انه حتى موت الميت بعد اسبوع من المثل

الميراث ثم قوله لان ذلك ليس بحكم وهو ميراث من لا وارث له ثم قال
 المسلم ليس بحكم الوارث ولقد امكن ذلك في اقسام الوارث **الحديث**
 اذا كان المحتول مسلما فان ميراثه لست بالامام اذا لم يكن له وارث يسلم
 واذا اسلم بعض ورثته قبل ان يستوفى الامام دينه او النصف من ميراثه
 لان الامام انما يستوفى ميراثه من لا وارث له لم ينع وجود وارث لا يستوفى
 الامام ولا كذا لو كان للحاكم وارث واحد يسلم عام لو اسلم الحاكم سمي
 الذي اسلم ميراثه لانه لا يورث التيمم والوارث تورث ويورث الوارث
 المحدث وكذا الامام لان ميراثه انما هو لعدم الوارث فذا يرث مع وجوده **الحديث**
 الاعتبار رواية الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن ابن عمر قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن مسلم مات ولده فميراثه ورثه وولد مسلم فقال ان مسلم قتل
 ان يقيم ميراثه اعطيت المسلم فقلت فان لم يكن له وارث من المسلمين قال
 ان اسلمت احد فبيع ميراثه لها وان لم يسلم واسلم بعض قرابته لم يرث مني
 لكنا فان ميراثه لهم وان لم يسلم فترثه احد كان ميراثه الامام والمارواه **الحديث**
 من محبوب عن ابي ولاد الحناط قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مسلم قتل
 رجلا مسلما بعد ان لم يكن للمقتول اولاد من المسلمين الا اولاد من اهل الذمة
 فترثه من اهل الذمة الامام ان يرضى فترثه من اهل بيتي الاسلام فاني سلم منهم فترث
 وليه من اهل بيتي الاسلام فاني سلم احد فالامام والمارواه اشد على وان شاء

١٤١ اخذ الدم فجعلها في بيت طال المسلمين لان حواء المقتول على الامام فكذا يكون
 الامام المسلم فليس فان حواء الامام حال انما هو حي المسلم على الامام ان يقتل
 او ياخذ الدية وليس لان حواء هذه الرواية دالة على حكم وعلم ان الامام حال
 مع طال الامام وعندها ليس الامام ان يحضر في الرواية فالحاشي **باب**
 واذا كان على المقتول من وجوب مصادره ماله كما في قضاءه من ماله كمواد
 كان المقتول عليه او حيا وعلم كل حال العطف الثالث ما هو **باب** ما وجوب
 قضاء الدين في ثلثها مال موروث والارث مبرق ماله في الماهي فبان
 الورثة اذ ارضوا بالدم صار ثلثا فينصف ثلثها الدين وبنه ذلك ما رواه **باب**
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسل وترك دينه وليس مال فاحذر الامام
 اليه عليهم ان يعفو ادينه حال من طالت في ارضه حال نعم انما اخذوا دية من
 يعفو ادينه والما يولي على كل حال في ارضه ان ردوا الرسم الثالث من التملك ولو كلفه
 العود وجب ان يرد نعم الحكم في كل حال يرضى **باب** والدم يحس جميع والمقتول
 على سهام امه على الوالدان والولد والاخوة والاخوات وكل من هو في ذمة الامام
 حاشية كين حال والوالدان والولد والاخوة والاخوات وعطى ماله او اوصاه
 والولد والاخوة والاخوات عندنا لا يجوز ان يكون له او الاخوة والاخوات
 حذر **باب** الا حقا المطلق لا يتقدم للاجماع ولا الترادف وقصده حذر
 ذكر الامام من حيث هو ولهذا حال الارث يرضى التمسك بالسبب لا يراى ان يكون

الواحدة **باب** يقدم الاضعف في احوال الميراث ويبرز الاقرب ذلك الميراث
 بالاضعف برسخي اهل الميراث بالامام من رضى اكثر من اهل ارادة بالاضعف والاقرب
 المروضة ام من حيث الاطلاق فقد قال في مسلم الاخير المقتول اذ لا رضى عنهما
باب الميراث بالاضعف من احوال الميراث في الرضا اهل التمسك كان احواله وبالرخصة كالباب
 والابن فان نصيب الابن اذ كان وارثا مع الاب خمسة الاسد اسد نصيب
 مع الابن الرضى في الاب هذا الاعتبار اضعف احواله والما يولي بالعادة فان
 قلنا يرضى ما ورث منه فالحال في طائفة وان لم يرضى ما ورث من اهل الميراث ان يكون الباقية
 العدم في العطف فان ذلك امر مقصود واستعمل ان يكون احواله تفضل من علم
 ثم الحى عند ابا العدم ليس بحجة وانما حجة في بعض كلام الاجماع وحى طائفة
 وعلمه روى حبي وهو ان العدم من غير رضى فبنوا عليه طائفة اخرى روى الامام
 ما ورث من اهل في حصيلة العافية في العدم والما ورث من غير العدم
 حال الرضى هو انه في الابن ان العدم ليس لانما الاجبا واخلف في حل وارة
 فتارة روى بورث المرأة من الرجل ثم بورث الرجل من المرأة ومارة روى العكس
 بالجملة مطالب الذم الى وجوب عدم الاضعف طائفة لا تفي لم اتمت على
 ولا على الحد من الاجماع على وجوب ما يترك ضلاله
 الاقرار وادارث **باب** واذا اقر الانسان بولده الحى فهو كانه اقره في حق
 او فرض وتوابعها كسوا كصدقة العدة او كذب في حق ابن لم يرضى اذ كثر ان يرضى

لأن الولد إذا كذب كجاءه قول لا أخى من تركته **المهر** الولد ان كان صغيرا
 يتكفيه بما كان معمول الغيب وكان يحكم ان يكون ولدا للمهر بعد الاقرار واليمين
 اما اذا كان بالغاً فان صدق المهر صح وان كذب بطل الاقرار والشك فيه انه من الاقرار
 بالولد الصغر دون الكبر وقد يفيك في الميسرة ويحتمل كذبه او يطلع والكذب
 لم يخرج ذلك في الهام وبالمثل لا اثر له كذب صغير او لا يميز العصبين الاقرار بصغيرا
وب واذا اقر بولد وولد واخ او اخ او جد او جدته او عم او عمه او خال او
 ذوى ارحامه وكان له ورثة مشهورى الغيب لم يقبل اقراره الا بيمين ولا يتوارثان
 سواء صدقة المهر او كذب فان لم يكن له ورثة غير المهرية فان كان لصدقة وارثا وان لم
 يصدقه وكذب في اقراره لم يمسس الى اقراره وعلى اقراره وكان له ورثة مشهورى
 الغيب كما اخبرته فما عدم ثم ما الفرق بين هذه الصور الثلاثة من جعل الكل واحدا
 منها حكمي من الاقرار وذلك ان جعل الاقرار بالولد والوالدة والزوج والزوجة
 وجعل الاقرار بالولد من الاقرار بالولد واللاخ واللاخت والجدة والجدة
 والعم والعم والخال والخال او واحد ذوى الارحام فبطلت هذه الصور الثلاثة
المهر اما الولد فقد عرفت ان الاقرار بالغ بالغ سدد الحكم باليمين لصدقة دون
 الصغر فالأمر بالصغر اذا حكم مترد اما الاقرار بالكبر وبالولد والوالدة و
 الزوج والزوجة فيستدل بالثبوت بالمصادق من الظاهر ان كان ولا يجوز
 من غيره وعلى وجهه فلا يثبت له طرف المهر الا ما يثبت له من هذه الاكثر

بالمصادق سواء كان هناك ورثة مشهورون او لم يكن ولذلك لا اقرار
 او اخ او جد او جدته لان الاقرار بالاخت او امر اربعة بان المهر بانها
 فان كان هناك ورثة مشهورون لاحد لم يثبت الغيب سواء صدق المهر
 او كذب لان الاقرار على المهر ولا كذا الاقرار بعد موت امه باح في الغيب وان لم
 يار حكم عليه حصه مما في يده وبمسبة ارحامه من الارث لما عول على الاقرار بحصة
 مما في يده **وب** وان اقر بوارثين مضاعفا من في المراتب وسائرهم
 ذلك الغيب منهم لم يمسس الى اقرارهم وقبل اقراره لهم واذا انكره واقراره
 لم يكن له شيء من المال وان اقر والي يثبت ما اقر لهم به توارثوا بينهم اذا كان المهر
 ولدا او والدا فان كان غيرهما فذوى الارحام لم يتوارثوا منهم وان صدق بعضهم
 بعضا ولا يتعد الحكم الى الميت على حال كذا في يمين الرقيق فيها من المولى
المهر اذا كان المهر والدا او ولدا او المهرية معمول الغيب حصل المصادق
 من الظاهر ثبت السبب والارث لما اذا كان غيرهم فذوى الارحام فانه لا
 الغيب سهم لان هناك نسباً مشهوراً وورثة من المصادق فلا يثبت الغيب
 اصلا ويثبت للمهر حصه مما في يده من المهرية فان لم يمسس به فذوى
 ذلك مما عدم **وب** **حد الذنا** **وب** فان اقراره بارت
 باليمين في الزوج حكم له بالزنا وحصل عليه ما يحب من ماله وان اقر احد من ذلك
 او اقر اربع مرات بيمين دون الزوج لم يحكم بالزنا وكان عليه العسر وهو حكم الامة

كذا وان لم يكن حكمه كذلك فكيف قال فربما اللعان وان لم يعرفه الفجر بعد
 متى اللعان لم يكن عليها شيء الا ان توارى حرات من نفسها بالجور فبقولها يكون
 عليها شيء **الحكم** في المرأة في الاقرار بالزنا حكم الرجل في اللعان فاذا اثبتت
 بالشهادتين سقط عنها الحد لتوليح ويداعيتها العذاب ان تشهد اربع شهادات
 مائة فاذا اقرت بعد ذلك كان اقرارها مستانفا لا يشبه حكم الزنا بالمكرهه
 اربع **الرب** واشتد قتلهم العنة بالزنا وهو ان تشهد اربع من عدول او رجل
 بانه وطئ امرأة لمسه بها عدة ولا يشهد عدة وفي شهادة كل من كيف
 يعلمون عدم العقد وشبهة العقد ان في المرأة قد يجوز ان كان لها زوج ولكن مع
 شبهة العقد لا يجوز فيها كذا ان يكون قد عقدت على نفسها ولا تعلم ان اذا
 كان لها زوج ان ذلك لا يجوز **الرب** ليس في شرط الشهادة ان يحضر نكاح بل يمكن
 شهادتهم بالوطئ في القبل ولا يعلمون منها عقدا ولا شبهة والحكم يستفصل
 فان ادعى البتة او احدى ما سقط الحد في الشهادة وان اقراره لا يشهد جدا
الرب واذا شهد الشهود على امرأة بالزنا وادعت على انها بكر ام القواء
 ان يظن انها فأكسبه كذا كرت لم يكن عليها ما قيد بها ذلك بالوطئ في القبل
الرب هذا القيد لا ينفق الزنا على اعتبار سلامة البكارة دليل على ان وطئ
 في القبل هو كالتزويج المقتضي التفرغ **الرب** واذا شهد اربع من عدول او
 بالزنا اعدم زوجها وجب عليها الحد وقد روي ان المثلث يجرون الحد

حد ص

ولا غيرها

وطاعتها زوجها وهذه الروايات محل خلاف اذ لم يعدل الشهود او اختلفوا
 في اقامة الشهادة او اختلف بعض رايها مع اجتماع شرائط الشهادة فان
 الحكم ما قدمناه مع ما وصل الشيخ لا يفرق بين الزوج وغيره فلا يروى
 مائة **الرب** لا يسهل الحال كذا في كل الشئ لما استضعف الروايات المسقط
 للحد استقطبها ثم اراد استعملها على وجه مطابق للاصول فترتها على التبادل
 المذكور فاقضى بالساقيل المودة في شهادة اربع لمس الزنا واحد من
 واربع منهن **الرب** وكذا المرأة اذا تزنت بصبي لم يسلع لم يكن عليها
 رجم وكان عليها جلد مائة وقال في باب طهارة الزنا الموصف للحد هو وطئ
 حرم الله وطؤه من غير عدة ولا شبهة عدد وكون الوطئ في الزنا حاصلا وكون الوطئ
 بانها كاطلا فحد ذلك ان الوطئ يكون بالباطن واذا لم يكن بالباطن لم يكن ثم زنا فكيف
 يجزى عليها جلد مائة **الحكم** انما اشترط في حد الزنا كون الرابطة بالباطن لا بد من
 لقنا العز يسمى به النوا على زانية لا تعرف الزنا ثم حش هو مكانه حول الاكل
 الوطئ زانية حتى يكون بالباطن اولاد اراد الزنا الموصف للحد النام جلد او
 رجاء ولما الموطوءة تسمى زانية وان كان واجبا غير نكاح كان الوطئ بالناس
 يسمى زانية ولو لم يوطئ غير الباطن ولما ذكره الشيخ رحمه الله منوط العزم بالباطن
 اذا وطئها البصير فله رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في هذا صغر لم
 يبرك زنا بامرأة قال جلد العظام ومن الحد ويجلد المرأة حد كاطلا قتل فان

اذا

فان كان كاسه محضه قال للرحم لان الرحم ليس يدر كذا ولو كان مدر كذا
 وورد في مكان المرأة لا تنقص مع الغذاء الوطى انهم اولان الروايات حديث
 والحد يدر بالشره **فان** زنا محضون باقراته كان عليه الحد كما جلدوا او
 الرحم كيف يحس عليه الحد وهو علمه من رغب العلم منه من قول الشيخ رحمه الله كفت قال
 جلدوا او الرحم محدوزا من كونهما وكان قوله الحد ما كافت **فانما** الحاشي
 الى ذلك لان الوطى ليس الى قصد ولا يحصل التقيد الى الوطى مع ذلك العمل في حصول
 الوطى يعلم ان القصد ويؤيد ذلك رواه ابيان من علف قال جال ابو عبد الله عليه السلام اذا
 زنا المحضون او المحضه جلدوا وان كان محضهم طمس والرق من المحضين المحضين و
 المحضه والمقنونه من المرأة انما تعقل والرجل ياتي وانما اذا اعتقل كيف ياتي
 وانما حال الحد او الرحم تبع للصورة الروايات وتبين بعد ان لا حد على المحضين للماروط
 الا صبيح ان عوانى نجس في زنا فتقتل من عليه السلام واحدا ورجل آخر ورجل
 الآخر نصف الحد وهو النجس وقال انه محضون مغرب على عقولهم وانما كانت
 واحده لكن التعليل فيها يوفق بسقوط الحد ولعله اجاب شبهة في قول المحققين
 انما يكون ذلك هو الحكم فيه **ولم** المرأة اذا زنت فخلت في الزنا فزنت واداء
 فاستطاعت ان يقيم عليها الحد للزنا وعزها الامام حرمتها بسقوط الحد من اجل انها
 كان عليها دماء الحمل واذ كانت في سجنها **المرأة** كذا في بعض الروايات والحد والحد
 لسقوط الدماء على المحض لا زنا بها فزنته فزنته الشص ولكن الدماء من الزنا

من روايت ولد الزنا **والاعلى** ان زني وجب عليه الحد كما يحس على المحض
 ولم يستطع الحد لعمه فاذا ادعى انه استتبعه على الاخر فطعنوا الى محضها وجب
 او اصابه لم يصدق واقيم عليه الحد كما استطاع الحد لظنه انها زوجية وذلك شبهة
 وكذا القول في الروايات غير المحض على السلام من امرأة تشبهت لعل محارب و
 استطاع عليه ان يشبه لظنها جارية فوطئها فزنته من رغب فيه اليه عليه السلام
 باقامة الحد على الرجل سرا واقامه الحد على المرأة جهرا وفي هذا الخبر ستان كل واحد
 من وجه الشبهة وهو انما تشبهت ان شاء الله فزنته جارية ثم ادا حكم عليه بان
سرا **المرأة** انما اعزها لراجه عليه الاستطاعه لعدم الحاشية فلا يجوز لها الاقدام على
 الوطى بالتمستظفر فلا يسل احد اياه بالاشهاد لانه بعد ان لا يسوغ له الاقدام مع
 والروايات المتقدمة اقامه الحد على الرجل سرا وفي رواية اخرى ان يزوج انما ارسلت
 ذلك الى علي عليه السلام فقال له اخرج المرأة من الدنيا العتانية والرجل من الدنيا الزانية
 الشيخ في التمهيد والروايات في محملها في بعضها فزنته فزنته انما عليه السلام اراد
 اتمام الحاشية في محملها فقامه الحد على الرجل سرا لم يتم عليه الحد اصلا وحاشا له
 عند الجاهل الشبهة عند ائمة امكن **ولم** ولا يدرى دوى الزوجة الا ان يكون الشبهة
 دعواه كيف يمكن ان تورم البسمة ذلك في شهادته على السر وعدم الزوجة لا يعلم
المرأة اعلم بذلك لان دعواه ممكنة فتتضمن حشده في سقوط الحد ولما امكان
 البسمة يحتمل دعواه فلا يمكن ان يزوجها اراه وزوجتها من محله والشبهة

يعرفون علمه وحيثما لم يحل العادة زواله فمضى مثله في تلك المدة
 فقيام العدة بذلك لا يقتضيه **مكرر** وفيما مضى جازبه كبر ما مضى من عشر
 ثمنها وجيله في ثلثين سوطا الى تسعة وسبعين سوطا عقوده لما جناه وان كان الحارة
 حرة غرم عقودا وهو مثل نسائها بل انقصان وان كان قد زنا بها فذلك عقودها
 لم يكن لها عقود على حالها كما ان عليه في الحارة الارش قوله جليله في سوطا الى تسعة
 وسبعين سوطا بخلافه وان العدة في ام لا قوله الى تسعة وسبعين اراد ان لا يسلط
 الى ثمانى وهو واحد وثلاثون في تسعة وسبعين وهو حد العادة وقوله وان زنا بها
 فذلك عقودها لم يكن لها عقود عترة وزنا الرجل عترة وزنا المرأة لا يسلط العترة
 فلم لم يبيد كبرها مطاوعه **الحاسب** اما الامة فمروا بطلحى زيد عن جعفر عن ابيه عن علي
 عليه السلام قال اذا اعصبت امة فاقصفت فعمله عشر فعملها وان كان حرة فعمله
 الصدوق وهذه الرواية وان كان راوينا ضاعفنا فانها تنافي بزيادة منها
 ما رواه ابن الامام انه اتفقوا بغيره ان مولا له قضى العدة عشرة فعملها ان كانت
 كبرا وصحت العترة ان كانت ثيبا وما رواه ابو لاد و بكر بن اعين عن ابي عبد الله
 عليه السلام في حاربه في ثلثين سوطا الى تسعة وسبعين سوطا عقوده لما جناه فانقصها قال
 بجلده حصى ويطرح خمسة وخمسون فعمله ثمانى ويغرم عشر فعملها لما فقه ابا عبد الله
 في النكاح وانه لا يخبر بجلد عترة بها بل ان ديم البكارة عشرة فعملها واما الحرة فذلك
 اربعون سوطا في عترة العترة في امرها فانقصت حاربه ثمانى فعملها المكره واما

كان مولا ام

شرط المطاوعة فلا بد منه واما التعذر المذكور فلا يخبر بها الاختلاف قال رحمه الله
 المصنف رحمه الله عليه في الامام اربع وعشرون في الخلاف لا يسلط التعذر حرا كاملا وادنى الحد
 في الاحرار ثمانون والتعذر منهم تسعة وسبعون واما حد العترة ما يشترطه الله تعالى
 فمكة او امانا بمولته اربع وعشرون سوطا الى تسعة وسبعين سوطا **الحاسب** واصل ما يحضر عندنا
 واحد فصاعد الا في حرة واجب ومع الاختلاف في الكسبة لم لا يرضى الا بحد واحد
 الاكثر للسمع الكرامة وقوله اقل من حرة واحد فصاعد اقوله فصاعد امهات
 يد كبر فصاعد امهات **الحاسب** الطائفة العترة في الشئ وقد اختلف الناس في ان
 بها في الامة فقال قوم واحدة وهو المروى عن ابي عبد الله عليه السلام واما جعفر فقال اثنان
 وهو المروى عن غيره وقال بعض اهل التفسير **مكرر** الطائفة في تسعة وقال اخرون
 اربعة وهو المروي عن ابي الحسن وقال شاذان رحمه الله عشرة وذكر ذلك في الخلاف وروى الحسن
 البصري والرجلان الطائفة في العترة في الشئ والواحد قطع من الحصى فيخار الا
 فان صح عليه واما الاحصاء فعمله لاثم التسعة اذ اصدف على الواحد لم يعلم ارادة اراد
 فقر قيف الى عترة الامة بالاعلم لرويه واما في موهب الاحصاء ولا يقول
 الشيخ رحمه الله واحد فصاعد الا بزيادة غير الواحد على سبيل الذم بل كانت
 تقول اقل من ثمانى واحد وكذا ما زاد الا ان شرط حصول زيادة غير الواحد
مكرر ولا يفسر ان يخبر الحد من الزكاة الاخير بالناسي وقال قيل في ذلك وادى
 اراد الواجب في الزكاة او رحمه الله ان يشتر ان يسكن بالفتنة ثم عبده ما يحضر

للمعام العنونه على حال صدور العنونه مع عدم التور وصوره الجود لا يكون تور
 فكيف العنونه **فصل** الجود مغاير للتور ويسقط مو الرجم اذا ثبت بالام او دان
 كان اقرارها بالام او قد دون الاربع ثم رجع فلا جدل بحسب النام والحد
 على الضيق اما التور فان كانت قبل موت الختام سقط معها الحد وان كان
 بعد تمام التسليم سقط الحد رجا كان او جلد اضافة للمعد رجا وان كانت
 بعد الاقرار فالامام حر وسقطت الروايات وعلى الاصحاب بديل على الرجم
 يسقط مع الجود اذا كان البشيت بالقرار ما رواه الجدي والكافي ومحمد بن
 عمر بن عبد الله عليه السلام قال الجلي سألته عن رجل اقر على نفسه بحد حلال
 اذا اقر عدلانه سرق ثم حده قطعت يده وان رجم اخذته وان اقر انه سرق في حلاله
 عانى فان اقر عدلانه بحد حلال فانه الرجم ثم حده اكتب راجية مع الادل في ضابطه
فصل وان كان البشيت مانع عليه الزكاة فحجت واحرف بالبار ثم قال بعد
 ذلك واكاسا بهيم مالا يصح عليها الزكوات اخرجت من البلد التي فعل بها مال
 الى بلد آخر وصحت هناك ونقل في قوله مع عليها الزكاة الدواب والبقال
 الحمر الام لا يمول اخرجت من البلد مدرج عبا ارجها و قوله من كل الثمر الثماني
 ثم اخذته و روي **فصل** المراد بما يقع عليه الزكاة ما ينفع الامم الاكل كالشاة
 والابل والبرك لا ما لا يملك منه طر كالحمار والتمس والبقال والاول منج وحق
 وانش في لا ينجح ولا يحرق بل ساق في غلبه غرك ذلك البلد وشهد بذلك رواه سوي

للمعام العنونه على حال صدور العنونه مع عدم التور وصوره الجود لا يكون تور
 فكيف العنونه **فصل** الجود مغاير للتور ويسقط مو الرجم اذا ثبت بالام او دان
 كان اقرارها بالام او قد دون الاربع ثم رجع فلا جدل بحسب النام والحد
 على الضيق اما التور فان كانت قبل موت الختام سقط معها الحد وان كان
 بعد تمام التسليم سقط الحد رجا كان او جلد اضافة للمعد رجا وان كانت
 بعد الاقرار فالامام حر وسقطت الروايات وعلى الاصحاب بديل على الرجم
 يسقط مع الجود اذا كان البشيت بالقرار ما رواه الجدي والكافي ومحمد بن
 عمر بن عبد الله عليه السلام قال الجلي سألته عن رجل اقر على نفسه بحد حلال
 اذا اقر عدلانه سرق ثم حده قطعت يده وان رجم اخذته وان اقر انه سرق في حلاله
 عانى فان اقر عدلانه بحد حلال فانه الرجم ثم حده اكتب راجية مع الادل في ضابطه
فصل وان كان البشيت مانع عليه الزكاة فحجت واحرف بالبار ثم قال بعد
 ذلك واكاسا بهيم مالا يصح عليها الزكوات اخرجت من البلد التي فعل بها مال
 الى بلد آخر وصحت هناك ونقل في قوله مع عليها الزكاة الدواب والبقال
 الحمر الام لا يمول اخرجت من البلد مدرج عبا ارجها و قوله من كل الثمر الثماني
 ثم اخذته و روي **فصل** المراد بما يقع عليه الزكاة ما ينفع الامم الاكل كالشاة
 والابل والبرك لا ما لا يملك منه طر كالحمار والتمس والبقال والاول منج وحق
 وانش في لا ينجح ولا يحرق بل ساق في غلبه غرك ذلك البلد وشهد بذلك رواه سوي

الاجم على الامام

في الرجل ياتي اليه فالحق ويجوز ان كان عاملا وكل لم وان كانت بما
يركب ظهره انهم قيمتها وانما خرجت من المدينة التي فعل بها الى بلاد اخرى
حيث لا يعرف فبعضها فيها لعلها تعرفها والشيء لصاحبها بمقتضى الاصل
رس ويشترط ان يكون في البلد ثم سعى في البلد الذي فضل ذلك فيه الى غيره
الاختصاص على المسمى عدة ام لا **الحق** ليس للنفق من عدة مقدرة على ذلك
مستطاعه الامام لان الشئ حاله من العدم وممكن موكلا الى نظر الامام لانه
منصور **الحق** **الحق** في شرب الخمر **رس** ويشترط الحد بشهادة
مستطاعه عدلين يشهدان على فاعله بشرب شيء من المسكرات او يشهدان بان
فعله ذلك عند سقوط الخمر مع التي اذا شرب كرها او علم انه حر وان لا يقع
منه الاحكامات ومع هذا فهو شبهة فلم لا سقط الحد **الحق** لما كان الى دلالة
حد الشرب والاكراه والجهالة على خلاف الاصل جاز الحكم اقامه الحد بخلاف الشرب
الا ان يبرأ الشرب شبهة يسقط بها الحد فلما حكم عدلان بشرب يحكم على حرقات
وورد ذلك حكم على الامام بالحد في نفسه ولو لم يحدث شهدا حدث بهن
بالشرب والآخر بالتي **رس** ومن شرب الخمر مستحلا لم يحد ووجهه على
الامام ان يستبينه فان تاب اقام عليه حد الشرب ان كان شربه وان لم
تقد قد جعل من اجل الخمر كذا فاعلم فيه الى فطرة او غير فطرة وتكون السنة
ان كان شرب وفي اولها ومن شرب الخمر فكيف حسن الشرط الثاني **الحق**

للمسكول من اجل مصلحته بانه اذا وجد يجوز ان يحض في شرب الخمر شبهة وان كان
ما وجد من اسماؤه ولهذا لا يصلح حقا وان ولو على فطرة الاسما من بل سندات
وانما كرر رجوعه الى شرب تاكيدا وايضا حقا او بعد الشرط الاول و
الاختصاص ببيان شرط الحد كما ذكره في ذكر العقوبة **رس** ومن شرب الخمر اذا اقيم
عليه الحد عرفه ثم غاد ثالثة وجب عليه العمل الزنا اعطى ثم شرب الخمر فكيف
يقتل شرب الخمر في الثالثة والرابعة **الحق** معادير الحدود مستفاد
مساحات الشريعة فاعلم ان القصاص فيها وانما يتوهم على وجه السند ولهذا انما كانت
في الامام اعظم السوء ولا قطع في الحناء ولا حد ولو الزنا انما هو في الحكم الحجاب
ان مول قد ذهب في الخفاف الى ان شرب الخمر مصل في الرابع اذا اقيم
عليه الحد ثالثة فعلى هذا سقط عنه السؤال والماعلم ان في النهاية يمكن ان
يكون حال الخمر اعظم من الزنا لما يحصل معه من اتقاء العداوة والصد عن الذكر
والصلوة ولولا هذه الدماء الخمر ام الكفاية لانه لا يفرق بين مع بالزنا ولو
عمره ولان العقل ساطع المكلف فالتعرض له ولو تعرض لسقوط التكليف
الشريعة وليس كذلك الزنا والماتخيم فعلى في الثالثة فيها لاحبا والمتقولة عن
الشيء والامام عليه السلام المسمى على هذا **الحق** **الحق** **الحق**
رس والحد من كل موضع لم يكن له المتصرف فيه الرجوع الى الامانة
يعدم منه ان الموضع المقتضب او اسرق صاحب ماله لا يقطع عليه كذا

لو سرق خردار محتو الابواب يلزم الحد **الحواب** الخرز وجع في كحل في القفا
 والدار الخفيف ما بها لعت خرداني العادة والشيخ يريد ان الخرز لا يكون في القطع
 حتى يكون مما لا يجوز للغير المتصرف فيه الدخول اليه الا انه يجوز لهذا القدر في سحر خردا
 او ايجاب القطع كما هو قول انه يجب في الخرز الا يكون للارق دخول والمخترع
 اذا سرق من هذه لا يلزمه القطع لغير ما ذكرناه ولا انه سرق دار ليس عليها باب
 او بابها مفتوح لئلا يسمي الخرز منها **الحواب** ومرفق خردا الى العرق بل ان يتم
 مقدار ما نصيبه منها لم يكن عليه قطع وكان على التاديب بزيادة عذر ذلك واذا اعطيه
 فان سرق ما يزيد على نصيبه لم يوجب القطع او اذا كان عليه القطع ارفع
 اشتراط في القطع ارتفاع الشهادة ومن الشهادة غير ترفع لانه سها في ذلك ولا
 يعلم انه سرق نصيبا بزيادة غيره ثم كيف يعلم انه سرق زايده غير نصيبه من النصيب
 ان يتبين الغيبة والنقصان الذي لا يتطابق بالهالك والسرقة **الحواب** يمكن ان يرفع الشهادة
 بعلة الزيادة غير نصيبه على السواء ولا قطع الا ذلك والمال العلم بزيادة ما هو منه
 النصيب بعد ذلك ان كان عليه الجاه قليله على نصيب النصيبا ويطلق النصيبان الى
 الحصة بالبرق والهلاك لا ينافي العلم بالزيادة في سرقة النصيب واما ما كان المعبر
 في قطعه كونه الضيق في وجه السرقة لا ينافي لما سرقه بل يفيض بحد حاسن النصيب
 للقطع وقد اختلفت اصحابنا في قطع المال هذه على قولين فمنهم من لم يقطع من غير
 نصيبه سرق ما عدله ومنهم من قطع والشيخ رحمه الله يقول في ذلك قوله تعالى

والارادة فاقطعوا ايديها ومن كان منكم عديلا فليؤت من ثمنه في يومئذ عتدا
 فليست جمل سرق من العلم ايشن يجب عليه قال ينظر في ان نصيبه كان كان السرقة احد
 اصل نصيبه عزروا ان اخذ مثله فلا شيء عليه وان اخذ فضلا بقدر نصيبه شيء على يده
 ذمار قطع وهذا قول المال اذ لو ادعى انه اعتد انه قد نصيبه لم يستبعد سقوط السرقة
قوله واذا اخرج المال من السرقة واحد وادعى ان صاحب المال اعطاه درهمن
 القطع وكان علم اذ هو عليه السرقة السد بابا راق والارق مرفق للقطعة
 الى السد والشيخ سمي صاحب المال مودعا **الحواب** المودع لما يقطع المودع لا ينظر
 الى منه لما يقطع صدقة والمودع بالاشهره ولا يقطع اليه لانه لا يدين في حيد
 ولا تسمية على واحد منها مودعا فلان صاحب المال يدعي السرقة وهو منكر
 لملك المودع ويدعي ان المال اعطاه والمالك منكر للقطعة على منعه ما يدعي
 باختياره لكن دعوى الخراج للمالك لا يقطع معها السرقة سرق ما يدعي عليه ضيق
 مدعي السرقة الى السرقة **قوله** وان كان صاحب عرق من مرة فان عاد اذ ب فان
 عاد ثالثة نسكت انا عليه حتى يدعي فان عاد قطعت انا عليه فان عاد بعد ذلك استعمل
 من ذلك كما يقطع الرجل سرقه والشيخ ان احد شروط القطع كون ارق ماني
 وقد فاضل في ذلك **الحواب** يمكن ان يكون شرط السرقة في القطع باقل
 مرة لانه المكرار ولا مال ذلك القطع مطلقا لانا نقول المطلق قد يقطع
 بالذلة كما على العالم الخصم قد يرضى على ما يبرم غرامة ثم ان في غير

فان غلب الخبز على الماء عليه السلام قال اذا سرق العبي من غنمه فان غلب الخبز
فان غلب قطع اطراف الاصابع فان غلب قطع الساقين فان غلب الخبز قطع رجليه
فان غلب الخبز قطع رجليه وان غلب الماء قطع رجليه وان غلب الخبز قطع رجليه
او قطع له وقد اختلفت الاخبار في كيفية قطعها باختلاف وطول
الوقوف بارادة بعضها دون بعض وما ذكره الشيخ رحمه الله من واحد لا يحكم في
لحمه انما هو في النقيض والحد سقط بالاحتمال **رس** واذا سرق اللص مال ولدا
قطع على كل حال والشبهة هنا حاصلة ثم هذا في حال وصاحبها في الدنيا
موقوف **الحواشي** عند حصول الشبهة لاحد ان الشبهة حاصلة على كل حال فلا يمنع
احتمال الشبهة من اقرارها بحكم الحد ثم قال انما اذن هو المانع لها لا انه اذا لم يكن
للولد الا للراعي او الهبة على الراعي فيقتصر على ذلك ووصوله الى اللص
على اللص اقامة الحد **رس** وكذلك الضيف اذا سرق مال ضيفه لا يحد عليه
يطلع على اذ سواه احرره او لم عزه فان كان الاول فكيف جعل الضيف
في حصول الشبهة اعظم من الزوج والزوجه وان كان الثاني فلم يمس به كما هي الزوجه
والزوجه **الحواشي** الحق ان الحد يشب انما حزر المال دون الضيف سقط ان لم يكن
عززه انما على الشيء رحمه الله اطلق اللص بينا وفصله في الخلاف كما فصلناه
اجود كونه واكثر المحقق وقد ذكره في النهاية رواية محمد بن موسى عن
عليه السلام قال الضيف اذا سرق لم يقطع ورواه غيره عن محمد بن حماد قال لا يحد

والضيف

والضيف مومن ليس يحد عليه حد السرقة ومحمد بن موسى عن محمد بن زهير
ومحمد واقفيان عن ابن جبر زهير عن محمد بن الحسن عن الاحمر والضيف مومن
ناب عنه حد السرقة لا حد السرقة لانه غائب وبعض المتأخرين اوجب الاجماع
على سقوط الحد منها وهو على فانه لا يقطع على الشيء رحمه الله تعالى عليه السلام
عليه ولا يقطع غيره من الاجماع ما يحد غيره فانه يحد به بايقاربه ما يشبهه ولا يرب
ان اداء الاجماع منها جهالة المال اكثر احرار الجسد على هذه الرواية
فلم لا يحد على السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولا يحد الضيف
فانه العدم الا كما سمعوا والحد عدم **رس** ومن سرق وليس له المال فاقطع
تقطع في الخصاص او غيره ذلك وكان له اليسر في قطع سيرة فان لم يكن الا في
اليسر في قطع رجله فان لم يكن له رجل لم يقطع عليه اكثر من الجسد من سرق في الثالثة
فكف بحسن في الاصل **الحواشي** الشيخ رحمه الله تعالى ان السرقة حد واجب العفو
والجسد احد عقوبات السرقة فاذا كانت القطع نوات محلة تعين الجسد كالو
لم يكن له يد وكان له رجل وسرق قطع رجله ولو كان له يد لم يقطع رجله الا في
وهذا الحق لا يلقى عند بينا والاولى ان حال اللص ما يؤذي به بياضه غير عزه
اخره والى الغيب في المسائل الخفية **رس** وغرامة السرقة غرامة ربح
ذلك الزم السرقة وسقط عنه القطع كيف يستطع وقد وجب عليه **الحواشي**
بما يحد على الاقررة واحدة فان المال يحد فيه دون الحد قال رحمه الله في الخلاف

ن

١٥٠ اذ اثبت القطع بالقرينة ثم رجع عنه سقط برجميعه وبما قال جماعة الصحابة الا اني لم
 وانه ليلنا اجماع الرقة وروي ابو امامة الخزازي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لاصح قد عرف
 اعترافا ولم يجد عنده متابع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لك رقت فقال علي
 فاعاد عليه من اولى ما خافه فوقع فيه الدلالة انه اعرض له بالرجوع فلو لانه
 سقط لما عرض ووجد في التوبة رجع كلام الشيخ في النهاية على ظاهره ويكون سقوط
 بعد ثبوت ما ادعاه من الاجماع لكن الشيخ رحمه الله قال في المبسوط واصل الاستدلال
 عنه وهو الحق **فقد رجع** وارجع الرقة قبل قيام العقبة ثم قامت عليه العقبة
 عنه القطع وجب عليه رد السرقة وان قامت بعده ذلك عليه السرقة لم يلزم ان
 كيف قال فان قامت عليه السرقة فقد رجع ثم قامت عليه السرقة سقط عنه القطع وبذا
 كما مضى **الحكم** التوبة قبل الاقرار واصل تمام المسئلة بسبب سقوط الحد سواء
 كان الحد من اوله او من اواخره فانما قامت المسئلة ثم توشى التوبة بعد ان سقط الحد ووجد
 السرقة من الموقوف على سقوطه ويدل عليه قوله لصنوان الا ان كان هذا قبل ان يرضى
 الى وانما كذا رجع له فان قامت عليه السرقة فاما قصده انما كذا والايضاح بتكرار اللفظ
وله واذا اسرق اثنان فصاعدا لما قيمه رجع دينار وجب عليهما الطع فراجب
 عليهما الطع والصدق على كل واحد منهما ان اسرق رجع دينار ولو صدق على كل
 واحد منهما ان رجع رجع دينار كان الاخر غير سارق **الحكم** انما وجب عليهما الطع لان
 اخراج النصاب حصل فكل واحد منهما ليس انما ذلك الفعل الى واحد منهما بل

ثم اضافته الى الآخر ولا ينعذر المحرم بحديث نضاف اخراج بعض منه الى احدهما دون
 صاحبه ومثله اثنان يشتركان في قتل واحد عند افعالهم على كل واحد منهما لان
 كل واحد قاتل نفسا على النفس التي قتلتها الاخر اذ القتل مجمع ونسبته الى احدهما
 دون الآخر حال **عليه** التوبة ونسبته لاهلها ايضا حال فعلى نسبه اليها وكذا
 التوبة في اخراج النصاب والى ما ذهب شيخنا في النهاية فثبت بعد التوبة رجع
 الاستصحاب وقال شيخنا ابو جعفر رحمه الله في الخلاف لا يجب الطع حينئذ نصيب كل
 واحد رجع دينار فكل كان المسروق او حقه فاما ما روي بعض اصحابنا انه اذا بلغت
 السرقة نصابا واخرجوا باجمعهم وجب عليهم الطع ولم ينصوا الى الاول او **السرقة**
 واذا شهدوا بالشهادة على سارق بالسرقة فقتلوا على كل واحد منهم قطع النصفان شهدا عليه
 بالسرقة الاولى فاما مسكو احدى قطع ثم شهدوا عليه بالسرقة الثانية وجب عليه قطع عليه
 بالسرقة الثانية على ما عناه لا يخفى اذ اسرق دفعه الى ان يحب عليه حدان او **واحد**
 وانما كان فلان شهدا له بالشهادة **الحكم** الشيخ رحمه الله يقول في هذه على رواية علي بن
 الحسن بن محبوب ثم عند الرجع الى المحاكم عن كل واحد من ابي جعفر في رجل سرق ثم
 شهد عليه ثم سرق فشهدوا عليه بالسرقة الاولى ولاخيرة فقال يقطع رجل بالسرقة الاولى ولا
 يقطع رجل بالآخره ولو ان الشهود شهدوا عليه بالاولى ثم اسكره اسيطع به ثم شهدوا
 عليه بالآخره قطع به اليسر فثبت رجع الرواد يكون وجوب الحد الثاني في كل
 بانفسه الرواد والحكم عند اخراج هذه فان شهدا شيعت فليست مبرجة في كذا

الحسن ومنه فانه لا يحصل من ان يقطع الرجل بالبرقة شرط معاودة السرقة بعد
 قطع العدم هو جرح واحد لا يعلم قطعه والحد يدرك بالاشهاد فلا يثبت **بما هو**
 ومن يشترط اوله بالحيث كونه وجب عليه العطف كما يجب على السارق سواء انشأ في
 ماخذ شئ او تب يعطى العتق ولم يملكه قطع على حال فان تكررت النعل وفات
 الامام ما دس كان له قتله كمن يقطع غيره غير ان النعل في مستقبل الاوقات بل هو في اول
 النصاب في الكس لم لا يتم قيل والسارق لا يتصل بالابعد اقامه الحد عليه **فان**
 ظاهر كلام الشيخ انه لا يغير النصاب بل يجره اخراج الكس وفي الاستحسان لا يقطع
 الا ان يكون ذلك عادة ويخرج الكس والمعدوم اسرعت في قطع الكس بل يقطع الكس
 كما يقطع غيره من الرافق والذوق نظرا ذكره في الاستحسان فان الاختيار لم يملكه كس
 شبهه ليعطى بها الحد بالبرعة عادة في كس الحد انما فاسد ونعم النصاب في كل مرة خلا
 بالاحوط لما روي عنهم عليهم السلام ما سطع به الرافق حتى يقطع سرقة ومع دينار وهذا
 معصوم عليه وانما يقطع بعد تكرار النعل ثلثا وفواته فلما روي ان على اصل ثلثا فيعمل
 عدلانه كمرور النعل بدينه في الاحاديث وهذا اختيار الشيخ في التهذيب في
 المتن او على انه يقطع لثلاثة والتفرق في ذلك الى الامام ان شاء قطع وان شاء قتل
 وربما اذن بعض المتأخرين الاجماع على قطع على كل حال اذا اخرج الكس وهو غشول
فان اختلاف النقطه واختلاف الاختيار المتفرق من اهل العلم **بما هو**
 الحد في الزنا **والحد** وانما لا يجوز ما ان الزانية او ما ان الزاني او قد زنت بل يمكن

او ولدت من الزنا وحدث النصاب على الحد وكان المظالم قد زنى الى المهر كيف يكون
 المظالم قد زنى ذلك الى امره وفي حلقه ذلك ما ان الزاني وقوله ولدت من الزنا كيف
 يكون الامام هي المظالم لانه اذا اولد من الزنا يجوز ان يكون الامام غير زانية ولا
 هو الزاني وبالعكس ومع هذا الاحتمال لم كان للام الحد فهل في هذه الصورة
 سقط الحد لم يكون له ما حد ان ام محض احد ما به دون الآخر اعني الاب والام
الحد الموقوف على الزاني فهو قذف للاب لا شركة المراه ولا لاولاد وقوله
 يا ايها الزانية او قد زنت بك يمكن فالمعدوم الام والمظالم اليها لا شركة لغيرها
 فله والام ولد ولدت من الزنا فنفقة التردد اقرب انه قذف للام لان الولاد مختصة
 بالام ظاهر او قد عدل الى الزنا بحرف المحض معصوم ذلك ان يكون الام منسوبة الى الزنا
 لان ولادتها على هذا السور غير زنا وانما ذكر الشيخ في حلقه هذه الصورة ما ان الزاني يملك
 على ان يواجه الولد قذف بربه او احدهما لا يعمل له شركة في الحد ثم استأنف امره
 فخصه بما جازته الامة بدينه خاصة واغرض معكم الاب لان علم من النحوي ان
 حكمه في ذلك حكم الام ولا ينفذ الام من دون بعد قذف الاب فاتبه حكمه **فان**
 فان قال الزاني ان اولادها او بنتك زانية او قد زنت كان عليه الحد وقوله المظالم
 بالحد سواء كان ابنه او بنته حرة او مستقاة وكان له ايضا العتق الا ان يستدعي الاب
 او البنت الى العتق فان سبق كان مفعولها متاخر كيف يكون العتق على اقامة
 الحد وصح في العتق استأجر او اقامه غير مطالبة صاحبته **فان** الاصل **الحد** لا يثبت

الحد هو

٥٢ ان الحمد لله الذي اول البنت ولا شر لغيرها فيه فكيف لما كان الولد قطعه من الاب
 وجزا منه كان قدف الولد جازيا غير قدف الولد ولان للولد على الولد حرية
 بحيث يستحق له ما يبعثه فاد اعطى الاب حصة من الولد ما يبعثه في ذلك وكذا ان يستحق
 وطالب الاب ما كان عليه وهذا على سبيل الاول لان ذلك لازم للولد **وله**
 واذا اقال كل واحد رجلا وفسا او رجلا اوتى فمالة زناة او قد رثوا او امانة
 فانها واربعة حصص كان عليه حد واحد وان جازا واربعة حصص كان عليه كل واحد
 منهم حد واحد فان كان يكون قد استحق عليه حد واحد او حد واحد او حد واحد فان كان
 الاول لم يتعد بالفرق وان كان الثاني لم يستطع بالاجتماع ثم مل فرق من ما
 قد فهم لم يخط واحد من قد فهم بالانط من قد فهم ثم اذ قدف كل واحد منهم لم يخط
 رجلا واربعة حصص كان عليه حد واحد لم يخط واحد **الحجاب** هذا الحكم مقتضى علمه
 من الجاهل وهو روى عن ابن عباس عن طريق هذا الحكم من روى عن ابن عباس عن طريق
 فلو لم يخط واحد من رجل الا في مرقوم حاشية فقال اذا تراءى حصصا ضرب حد واحد
 وان تراءى بغيره ضرب لكل واحد منهم حد واحد وان اصاب من ضربا فمالة من الحسن
 العطاء رتبة رجل قدف قوما فقال ان قد فهم بكلمة واحدة ضرب حد واحد
 وان فرق منهم في القذف ضرب لكل واحد منهم حد واحد او حد واحد او حد واحد
 عليه السلام وقال ابن الحنفية ان قد فهم لم يخط واحد حد واحد او حد واحد وان فرق
 منهم في القذف والاربعة حصص كان عليه حد واحد وان اصاب من ضربا فمالة من الحسن

وما ذكره ابن الحنفية خلاف الظاهر من الاصحاب واذا اشتك كراهة من القتل
 سقط الامر اخص الذين ذكره ابن ابي شيبة في حال القذف ثبت لكل واحد حد
 وجوب ما شرطه بالاراء تنجس القتل المسوق عليه وهو روى عن ابن عباس عن طريق
 في الرجل يذوق العوم بكلمة واحدة فقال ان لم سم فاما عليه حد واحد وان سم فخطبه
 لكل رجل حد **وله** وكذلك ان قال المسلم لك زانية او يا ابن الزانية وكانت
 امه كاذبة او اخته كان عليها الحد ما لم يسم ولما لم يسم لم يخط احد الا ان كان القذف العام
 كاذبة او اخته كيف يحسد هذا الحد **الحجاب** لا يجوز ان يكون يراها المسلم
 استخفافا من رتبة عليه حصة الدم ومع هذا الاحوال وهو القتل
 ما يدل على حكم المصير له وقد ذكر ابن الحنفية ان القذف اذا كان مسلما واربعة
 فانه حد واحد ولما قال وكذلك روى عن ابن عباس عن طريق
 الامر لم يزل على ذلك الى ان استرعيه ابن عباس عن طريق الخطاب على عيسى بن عبد العزيز
 بان لا يذم مسلم في كافر فخرجت بك وقال في القذف روى عن ابن عباس عن طريق
 من حد من موسى بن النعمان وعلى بن الحكم عن ابن عباس عن طريق ابن عباس عن طريق
 ان حد من عليه السلام قال القذف واليهود لم يكونوا يحسدوا المسلمين معذرة انهم يكرهون
 انما ذل لان المسلم قد حشنته وهذه حال حد اذ ذكره الشيخ رحمه الله في هذا
 صحت الاول بناء على الاصل والاطراح للمسألة عتيق من القتل **وله**
 واذا اقال الغرة قد رثت بئذ وكما كان المراه يحسد هذا الحد كما وجب عليه

١٥٣
 حذر ان للرجل حد واحد للمرأة ما قال رحمه الله انما هو ان يجمعها كان لها حد واحد
 قد قيل فلو كان ثم هذا القول لا يجب ان يكون فاذا المرأة لا احتمال ان لا يكون
 من زانية **المرأة** لا يجوز هنا ان يفرض للاجتماع والافراد لا لا العرف بل يخطئ
 وهو قوله ريب بطلان تقدم في المقدور من يخطئ لا لا التاثير في ريب كما هو على الوجه
 وانما نعلم ذلك لو كان العرف يخطئ واحد كما تقدم الشيخ رحمه الله والاحكام الجديرة
 في قوله ريب بطلان فهو احكام شرعية رحمه الله في كتيبه قال في المبسوط اذا قال ريب بطلان
 او قال لها في كل مكان كان عليه حدان حد واحد وحدها وعلى ان يخطئ بان
 الزنا فعل واحد ومعنى من اسى نفسه باحد هما الله تعالى عليه والآخر بالقبول لشر
 المحلقة قد افهامه وعندى انه لا يجب بحدان وانما يحى حد للمفسر الى الزنا
 واما الآخر فيعز لها مكان الاخرى **المرأة** ومن عرفت محضها او محضها لا يتقبل
 شهادة بعد ذلك الا ان يتوب ويرجع وحد التوبة والرجوع عما عرفت ان
 كذب نفسه في طاعة الله الناس في المكان الذي عرفت فيه ضا حاله فان لم يفعل
 لم يجوز قبول شهادته بعد ذلك الشيخ رحمه الله اقر على قبول الشهادة ولم يحتر
 الاصلح ثم الكذب العسى قد يكون كذبا فلم لا يصح على ان يقول عليه حرام
 او حرام وكيف يحسب الكذب في المكان الذي عرفت فيه وما التاثير فيه
المرأة كما ذكره الشيخ في النهاية هو ان يخطئ بالاجزاء روى ذلك ابو القاسم
 الكاشاني عن ابن عبد الله رحمه الله عن ابيه رحمه الله ما تقرر قال كذب

قلت ان الكذب يسهل وتاب ان يتقبل شهادة قال مع وكذا روى عبد الله بن
 عن ابن عبد الله رحمه الله قال ان تاب وتوبته ان يرجع عما قال وكذب يسهل لا يام
 وعند المسلمين فاذا فعل ذلك كان على الامام ان يتقبل شهادته وقال الشيخ
 في الخلاف اذا كذب نفسه وتاب لا يتقبل شهادته حتى يظهر منه العمل الصالح
 وما ذكره في الشهادة كان اقرب الى الصواب او لا فاصح العمل المستحسن
 الا انه عليه السلام واما ما طعن في التوبة ولا كذاب علمانها حد واحد والآخر صلاح
 وكفى الحاذق ان يقول ان فعله حرام ولا ما شكك او لم يسم ذلك تميز للمعروف عند
 قد عرفت على الواجب ان كان كاذبا ان يرجع بالكذب وان كان صادقا في العرف
 كذب نفسه ظاهرا او موحيا ما يخصه الكذب مراعاة للمنفعة واما اعتبار رحمه الله
 الكذب نفسه في الله الذي قد عرفت فيه صباه لبعض المعذوف من كذا وقد كان
 براءته **المرأة** ومن عرفت كما سار حرج بجايب ما عرفت من جلد المومنين بالباقي
 الذي كان رعا الكفاية ليس فيكون في حرج الخاليك ولا في الشهادة يحصل في قد عرفت
المرأة لا ريب ان الحد شرط في الحد فكيف في حرج بعضه وقد كان في الحرف في ذلك البعض
 من حد المومنين حرمه والشبهة في كونه مسمى للحد ليس فيه مقتضى سقوط الحد
 الشهادة المسقط للحد المحل بالمراد من اللطيف اما جهل كون المعذوف مسمى بتدفع
 الحد الصالح او العسر مع معرفة موضع الخط وحرمانها فلا **المرأة** اذا قال
 الرجل لامرأة يذنه انه انا ريب كذا كان عليه حد التاثير لكونه اياها ولم يكن

عليه الصفة الزنا الى خمسة شئ الا ان يتر اربع مرات كيف يقول رحمه الله لم يكن الاضحية
الزنا الى خمسة شئ والعور شئ وقد قال انه اقل من اربع مرات كان عليه العور
الحج لا ذكر رحمه الله ان عليه الحد لثقة اياها اراد ان يسهل ان لا حد عليه في الاخبار
فمنه يكتفى من الحد لثقة شئ كانه قال وليس عليه في الضحية الزنا الى خمسة شئ ولا حد له
فدرا حده روله محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل قال لامرأته يا زانية انا
رغبت بك قال عليه حد واحد لثقة وتو انما رغبت بك لاحد فله الا ان شهد على
اربع شهادات بالزنا عند الامام **وس** فان ضربت في عبده بما هو حر كان
عليه ان يحرره كجارة لثقة من ارباب علماء **الزنا** فان ضربت في عبده
الوجه لا يخل هذا الطريق على الاحتساب ليكون قد انتم عليه في مقابلته اذ يبايعة
بعضه ويترد الى المأوى وحرب عنه فلان الكاس مسلطون على اموالهم
كتاب **الديات** **وس** اذا كان قاصدا بترك القتل
او يكون فعله مجازاة العادة كقول الموت فمعه حر كان او عبدا مسلما
كانا كافرا اذ كان او انثى وكنت الجود فله او الله لم عطف باق في قوله
او يكون فعله مجازاة العادة بالموت فمعه ولا عطف بالواو وتو لم كنت الجود
او الله كيف عد او قتل العور لا يحد منه الله في المور **الحج** **عده**
ان القصد الى العمل من حيث التقصص سواء فعل مجازاة العادة بالموت مع اولى
ينحل بالحرية بخسنة قاصدا اصله ثبات او ان ينحل مجازاة العادة كقول الموت

مع كالفرب بالح الدراع والبيضا الطاطع فاذا نال بدخ العطف باول بدل على
ان كل واحد منهما سبب لوجوب التقصص ويدل على الاول رواية سليمان
بن ابي داود قال سالت ابا عبد الله عن رجل ضرب رجلا بعضا فلم يرفع عنه
حتى يمشي الى موضع الى اوتى الحد فالتقوا قال نعم ولكن لا تكلمت به ولكن يحار عليه
على الثاني رواية ابي الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قلت ارجع الرجل يا شئ
الذي لا يصل مثله حال هذا الخطا والعور هو الذي ضرب بشئ فصل عنه ولان
في كل واحدة من الحالين هو قابل على الصورة الاولى فله التقصص الى
العمل مثله ولا يحد في كل واحدة من الحالين وانما في الثانية فلان القتل بالعادة قاتل
فاذا قصده فقد قصده ثمرة والمأوى وكنت القود او الله فانه لا يحد بها التحصيل كثر
استعملها للتقصص فهو ردا والدم مع الاراضى معتد الى الحد فله ردا في السنان
وس ومن كان النائم على عرثه ووجهه مشرقي فضا عدا اهل كدده بعشر سنين
نهاره كونه عرثه فان اراد ذلك تقضى قوله ان يبيع الصبي خمس سنين او ما بين
ثلث عشرة الى اربع عشرة **الحج** كدده بعشر سنين كدده بالبيع والهاد
في كدده راجع الى النائم المحذوف كما يقول وجد النائم او البيع خمس سنين
فاذا زاد هدمه ادى بحماره او القصاص عند بلوغ مدة السن وان كان بالبيع
الذي ساطه الكلف بالشرعيات مما فرغ عنها وهو في ذلك مع الاخبار فانها
تحد منه مضطرب وطرد كدده عشر واحد لا يتوصل والذي اعتد عليه ما رواه احمد بن محمد

١٥٥
 على من يحب من بعد العبد في غمرة من حمران قال سالك الحجة عليه السلام
 متى تك من العلام ان بعد منه الحدود انما قال اذا خرج غدا الدم قلب لك
 حد قال عشر سنة او اشهر او اصب فقال تك انت علم الحدود فقلت في الجواب قال
 اذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين وعام الكفاية في حق من شئت وماردوني
 ذلك في خبره عليه مضطرب الاسناد متنازع المصالح وهذه هي العلة والذات
 الاصل **رس** والخطا والخفى وان يرى الانسان كاسا ما كان في صغيره فيقبل
 هذا من غير ان يفعل الخطا وموارد ان يرى في الخطا لا من فعل **الجواب** هذا الخبر
 للخطا لان ان يرى في ما قبل المصدر فكأنه يقول الخطا روى الان في شواكس
 المروي بها واصاب غير المصود وبالمثل قبل الخطا والروى سلكا صابرا في تعلم
 في موضع الجنس ما جعله في غير النقص كالحاص **رس** واما الخلف او نداء
 المعول مع فعل التوعد وبعض يطلب الدية كان للذي يطلب التوعد او حصل قبل
 اذ اراد على ان يطلب الدية ما لم ينهها او يحسن رد الذي يطلب التوعد على ان يطلب الدية
 واما ما اذا اطلب التوعد الرد على الناقص لا على من طلب الدية لا لا سعي وما لا يرضى
 الناقص **الحرف** فله مسئلة التي عليها الاصحاح وروى معنا ابو ولاد غان جعفر
 عن رجل قبل وادى اب ولم وان حال الابن انا اقبل فاعلى الى وقال الاب انما
 وقال للام انا اخذ الدية قال فقال مخطا الا انما المصون المحسن به الدية يعلى
 ورثة الناقص الى السكس من الدية حتى الاب الناقص ولعلهم وفقه هذه التخصيص

من

مشرك فاد اعن الاب بعد ملك الخاني من التخصيص فاذ اطلب الدية
 تعطل عنها التخصيص حتى يرضى العوض فيبقى حتى يولد له التخصيص اما لا يحيط
 وروى الخاني بن ساجر المشرك في العمل اذا ارد عليهم الولي فاصلح احسن التخصيص
رس وكذلك ان اختلفوا فبعض غناء الناقص ويحقق طلب التوعد او الدية فان
 الذي طلب التوعد على ان يرد دية ولها والناقص سهر فحقا عنهم بدمه وان
 التوعد او الدية فان الذي طلب التوعد وحك عليه ان يرد دية ولها والناقص سهر فحقا عنهم بدمه وان
 غناء عنهم بدمه وان طلب الدية وجب على الناقص ان يعطيه مقدار ما اصابه من الدية
 كيف يحسن ان يرد دية ولها والناقص سهر فحقا عنهم بدمه وان
 وموله وان طلب الدية وجب على الناقص ان يعطيه مقدار ما اصابه من الدية وقد قدم رحمه الله
 ان ليس لهم الاسم وعقب بان قال ويكون للمطالبة بالتوعد والام المطالبة بالدية
 وكذا قوله في مسئلة الاولياء الكبار والصغار فاذ المصغر كان لهم المطالبة
 الناقص يتبطل من الدية او المطالبة بالتوعد **الحرف** لا ريب ان الدية يجب ان يكون
 على الناقص ليس على من رد لكن لما كان عليه محملا مع الرد اذ لا يبدل الرد
 الا وقد خلصت الرد اعلى كسواء التخصيص وكان الرد والحال هذه في المعنى
 على الرد والشئ رحمه الله مع في ذلك لا ننقد القول وروى جميل بن جعفر عن حماد
 الماية الموصى بها في رجل قبل وله وليان ففعل احداهما وادى الآخر ان غنوا قال
 ان اراد الذي لم يعف ان يصل قبل ورد نصف الدية على الاولياء المقبول المتعاقبة

وانما اوجب على العامل ان يرفع الى الذي لم يعين يصبغ من الدم وان كان عاددا
لان عشر ثلث البورثه تسع الاخر من التورث الا بالرد وريما بعد رفعه الى اخر الولى غير
السماء ختمه من النصاص فيسقط الزاج فلا بد من العود الى الدم لئلا يطل الدم
الزاج وتشهد لذلك رواه ابن محبوب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن رجل قال
عدوا مال اذا عمل احد اولياء الرجل من الذي لم يعين وان اجتمعوا ان يخذلوا اولاد
وكبره لم يطالب بالدم حتى لا ياتي الذي لم يخبر ولا يرد من ماله لم يعين قوله
في الصغار خرج عليه او امراته او اخيه الكبار فلم يشيع المطالبة بخصص الباقى
في الدم لادى احصاى سقوط الورث من غيرهم في الرد ويؤيد ذلك ما رواه ابو داود
عن ابن عبد الله عن رجل قال اولاد الصغار وكبارهم فانها اولاده الكبار قال
لا يصلح فخر غير الكبار في حصصهم فلما منع الصغار كان لهم ان يطالبوا بخصصهم
الدم **قوله** ومنى ضرب العامل عددا ولم يدر على الى ايات اخذت الدم من ماله
فان لم يكن له مال اخذت من الاقرب من اولياء الذي يترقى دمه ولا يؤخذ
مراخذهم مع ما مع وجوه العامل كيف اخذت اخر الى الاقرب فالاقرب على هذا القول
على الاقرب من وارث الدم ام وابتدئ كلهم من الاقرب وتولى الاقرب العاقبة فان لم يكن
قوله اذا عد رعيه النصاص وصيت اسماء الله لئلا يطل الدم لم يطل
من رجل ولا لجل النصاص اخذت الدم ويؤيد ذلك رواه ابن ابي عمير عن جعفر
في رجل يجل رجلا عددا ثم فرط من ماله عليه حجات قال ان كان له مال اخذت الدية

منه والا اخذت من الاقرب فالاقرب ولا سخط دم امرء مسلم وما لى المبطوط
اذا مات العامل قبل ان يساميه سخط النصاص الى الدم ويؤيد ذلك في المطالب
يوجب الرواى اولادهم قال ولولا بطلان دمهم واستحقاق النصاص لالى ذلك القول **قوله**
كان من مالان الدم لا يمسح به الا بالرافى ويؤيد ذلك على معنى النصاص حيث
على الاستثناء اما اذا مات محله فلا بد من الدم ويؤيد ذلك بالاقرب فالاقرب الحصة
في النصف الى المس فيرد بالاقرب النصف الرست في الوسط ان يردا سخط الدم
على الاقرب في النصف الى الميت ثم الى غيره كذا حتى يسوف في الدم وانى بالباء ليدرك
على الصغرى لان على المجر **قوله** وقال بعض اصحابنا ان العامل يرجع بها على العامل كان
له مال وان لم يكن له مال فلا شيء للعامل عليه مستد انما يب في ذلك الا من في ذمته
الكتاب ومنى ذلك سخط المحمد رحمه الله في المقتضى ولم يدر كذا مستد اما حكمه واعلم
ان ذلك من لزم العاقلة سخط محله لهما الرجوع عليه وهو ضعيف لان الحكم لم يوجب
عليه ذلك على غيره فاولى الاوجه للعاقلة **قوله** ومنى كان لقائل مال ولم يكن للعاقلة لزم
في ماله حصه الدم من ان يوجب عليه كيف سخط على العاقلة الى المصلح **قوله** يمكن ان يكون
اى الدم في ماله لا يمسح الا بغيره بالرافى بغيره الجانيه هو الاصل لكن عدل الدم الى
ارفاقا لعدم قصده الى التحويل فاذا كان المودع الا عاقلة او عاقلة لئلا ياتى
تعدر اسماء بدل النفس فلم يسطر على لطل الدم لان الخائن او البغضان من ماله
لا يوجب الا لثاف وضمان الدم لا يوجب عليه قصده الجانيه **قوله** ومنى ان يجل

١٥٨ فان قتلوا المشرك وعلمه فليس لهم على الذر اقر سبيل ورجع اولئك الذي شهدوا
 علمه على الذر انهم قضيت الدم وان اخذوا قتل الذر اقر سبيلهم وليس لهم على
 سبيل وليس لا وليا، المتوكلين على الذر فقامت عليه السبيل وان ارادوا
 اولئك المعقول قتلها جميعا قتلوها وردوا على اولئك المشرك وعلمه فليس
 لهم الزم ذلك فان طلبوا الدم كانت عليه ما تضمنه من الذر اقر سبيلهم
 علمه كمن يكونه المحرم في قتلها شأنا او لم يحسم ان العاقل ولم اذا قتلوا
 المشرك وعلمه رجع اولئك على المرنضف الدم لانها ان اشركا جميعا الرجوع
 وان اتروا احد ما فهو الذي جعل دور الاقر ولم اذا قتلوا ما ردوا على المشرك
 علمه نصف الدم ولم يردوا ذلك كالماله عليها **المراد** هذه رواية احمد بن محمد بن الحسن
 بن محبوب بن شاذان بن سالم بن زرارة بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل شهد على انه
 قتل رجلا عدوا واقر اخر انه قتل عدوا وان المشرك علمه في حاله ان ارادوا
 اولئك على المرنضف ولا سبيل لهم على الاقر ولا الورثة الذي اقر سبيلهم على الذر
 شهد عليه وان ارادوا قتلوا الذر شهد عليه ثم شهد في الذر ان اولئك المشرك
 عليه نصف الدم وان ارادوا ان يخلصوا جميعا قال ذلك لهم عليه السلام ان ردوا
 الى اولئك الذي شهد عليه بصر الدم فاجابهم ثم جعل يمشي في طلبهم الى اولئك
 ماخذوا الدم من مال الدم عليها ضمان فكتب يكتب جعل لا وليا، الذي شهد عليه
 الذر اقر نصف الدم حسن ولم يجعل لا وليا، الذي اقر على الذر شهد عليه ولم يتر

فقال لان الذي شهد عليه لم يرد صاحب ولا اقر ارا صاحب ولا السكالي في
 هذه في علمه بواضح احد ان حاله علم الاولئك والجواب لان احد ما يقتل
 بالعلم والاقر بالادار فان المرنضف نفسه باقره بالانفراد الثاني ان يقال لم
 وجه الرد لو قتلها لا ما تقول ثبته لا يقتل اثنان بواحد الا مع الشك
 مع الشك يرد فاضل الدم ويؤدبه كالماله على المرنضف حتى الرد فثبت الرد على
 المشرك على الثالث ان يقال لم اذا قتل المرنضف لاد المشرك علمه اذا
 قتل المشرك وعلمه وعلى اولئك لاننا نقول المرنضف حتى الرد والمشهد علمه
 لم يرجع على ورثته المرنضف الدم لانها ان يقتل والكار المشرك وعلمه فذلك
 بعد ان يحول الورثة لانهم العاقل انما هو ادعوا على احد ما سبيل الاقر **المراد**
 وتتم اتم الرجل بانه يترك وجبا آخر فاقربا الذي قتل هو دون صاحب ورجع
 الاول غير اخره دعي منها التود والدم ودفعه للدم الى اولئك المعقول
 به من المال سبيل التود والدم عنها من ان وجوب الدم في حاله بماذا
 وبها كان اولئك الدم مخبرين في قتلها شأنا، والاولئك كما ذكرناه في السند
 الساتر **الحكاية** هذه الرواية منسوبة الى الحسن بن فضال في حياته عليه السلام
 وقد علق في هذه الرواية سبيل التود والدم بقوله ان كان هذا في احد
 هذا وراحيما مكانا اجبا الى جميعا فيسقط التود فذلك لم يرد في
 الامارة التود بحدته وكون الورثة لا يعطونه فاعلا فيمنه من ذلك شبهة فيسقط

ع

وليس على عدم الرد وكذا ليس ضرب جمل العبد للمالك على ارادة له على الرضى
وإذا اختلفت بين الاصل في هذه الصورة فما ذكره في الهامه فما وجد ان احد من
ان صلحاً واد على سيد العبد في العتق ان يرد على المصنف فيه وعلى العبد
فرد العتق ان يرد على المصنف فيه وعلى سيد العبد ان يرد فمعهما في خيار
فان كان يرد ذلك او اقل فلا رد والثاني قوله او لم يرد العبد فاحسنه ليس العبد
على المصنف والعقوبات ان يرد على مولاه ما حصل غير جبار ان كان يرد يرد غيره
حاشا وقال ابو الصلاح المحلى ان اختاروا اقتلوا رد سيد العبد على سنده واد
فكانه نظر الى انه لا يلزم الا ولا لكان ان يرد الا ما فضل غيره صاحبهم وورد
اطلاق الرد عليهم انهم السوء فان كان هذا مراده فهو خطا بل الواجب ان يرد العبد
على الرضا الا ان يفضل فيه العبد غير جبار ثم قال وان اختاروا اصل المصنف سيد العبد
فصحت فيه بغير رد وكان سيد العبد ذلك بغير المولى في نفسه نصف الرد او تسليم
ان كان يرد نصف الرد واقل ثم قال وان اختاروا اصل العبد فمعهما في الرد الى
نصف قوله وهو خطا بل يرد على المصنف غير جبار ان كان يرد يرد غيره ولا فلا
رد وقال بعض المتأخرين في كتابه عند ايراد كلام ابو الصلاح في رد المولى في نفسه
اصول من يرد سيد العبد على المصنف اقتضاه عنده **مرسوم** وانما قيل رد المولى
عندما دفع بغيره وضع عليك الى وليا العبد فان ارادوا ذلك كان لهم ذلك في رد
ذلك عنهم السلطان وان ارادوا استرقه كان زفالهم فانما سلم بعد السيل للملك عليه

الا استردوا الخطا اليه بالرد كما يكون على المسلم سوا وان كان مملوكا كان
الرد عليه في العتق ان كان له مال فان لم يكن له مال كان عليه رد على المصنف
لانهم ما يملك لهم يردون له كما يردون العبد المملوك الى سيد المصنف ما عدا ذلك
الا ان كان يرد غيره فهو موقوف عليك في قتل الخطا كيف يرد الرد في الرد في الخطا
على العتق وكيف يكون على المصنف **مرسوم** حتى يدفع بغيره ما كان له اصله او جلا في
غير الخطا فقتل الخطا بغيره والرد المحلى ثم حصل ذلك كما دفعه كل من دفعه شيئا
بغيره وانما دفع بغيره لا يرد ذلك الرد في نفسه او في غيره لان الخطا لا يرد
ان على غير العبد وقد رد في الرد في نفسه الكسبي غراي جعفره وعبد المصنف
في ان يرد العبد ما في غراي قتل المصنف في اخذ اسلام ما في قتل قاتل المصنف
احسنه قتل فان لم يرد المصنف في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف
فقتل وان شئت واد استرقوا فان كان موعدا في دفع الى وليا المصنف في رد المصنف
وعلى ذلك على الاصل والمالك في رد الخطا في مال المصنف في مال المصنف في رد المصنف
الاصل في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف
فان لم يرد المصنف في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف
العبد المملوك الى سيد المصنف في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف في رد المصنف
واد اقل مدته كما كان الرد على مولاه الذي دفعه ان شاء الله واد عليه بغيره الى

اولها والمتنول فان شاءوا فعلوه ان كان قبل صانعيهم وان شاءوا اسرقوه
وان كان قبله فعله اسرقوه وليس لهم فعله فاما ان كان دبره اسرقوه
في دبره المتنول وصاروا كيف ينبغي للتدبير حكم مع انه صار رقا لادبها المتنول
وقد استقل على الدبر بعد ان يراعي فيه ان يخرج من الدبر ام لا ثم هل يحسن ان يكون
التدبر واجبا او غير واجب ثم ان كان قبله فعله اسرقوه ان كان في دبره
في الدبر ولا يستحق لو كان عدوا او اختا والادب اسرقوه ثم في الخطا لم يكن
الادب على العاصم ولا يستحق فيها **الحج** عند الشيخ رحمه الله ان الدبر لا يخطئ
الا ان رجوع فيه الحق ولو دبره او ما به فاما سئل بذلك خدمته فعلى هذا التفسير
يكون الحق خدمته الى ان يكون مولاه ثم يصير **روى** رواته جعل في قوله ان في
ابن عمه رحمه الله ان المدبر اذا قبل فخطئ به الى ادبها المتنول يحسنهم حتى يوت
الذي دبره ثم رجوعوا لا سئل عليه والاعتبار به بطلت الحق فلا بد منه فخرج
من الدبر حتى وان فصره الدبر حتى فيها ينبغي عليه منه والادب السعي في دبره
الخطا وهو الحق فلا ان الاصل عدم وجوب السعي وقد وجد الدليل مع فعل
الخطا مسقط مع عدم رويهم من اخر قال مالك الحسن عن غير مبر قبل رجلا
خطا قال اي شيء رويهم في هذا قلت رويهم عن ابن عمه رحمه الله ان قيل يرفق بين الادب
المعتدل وادب الدبر الذي دبره اعني قال سيجي اليه فيخطئ دم امره صحت فكذا
روى قال علقم على الذي قيل برقته الى ادبها المتنول وادب الدبر الذي دبره اسرقوه

في حقه الشيخ رحمه الله ذكر في النهاية وفي نهج الحكم انه سعي في الدبر
واسئل في النهج بعبارة الرواية فان لم يكن محسنا لانه سعي في الدبر على السعي
في الدبر والذي سعي في الدبر ان يخطئ اذا اسرقه او كذا المتنول وسئل التدبير
لان الدبر وصحة سئل بان يخطئ في الرقعة ولا في التدبير لا يخرج الرقعة غير ذلك التدبير
اذ ليس عتقا محرا واذ كانا الرقعة على ذلك التدبير في سئل الى ادبها
المعتدل ويؤخذ ذلك رواته الحسن بن محبوب عن حماد بن عمار عن سالم بن عمار
قال سئل مالك عن حماد بن عمار عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
يروي عن الادب المتنول فيكون رقا له فان شاءوا اسرقوه وليس لهم ان يخطئ
ثم قال مالك رحمه الله ان المدبر ملك **روى** ومضى قبل جده عن او اكثر منها او غيرها
جراحتة بخط شعبة واحدا بعد الآخر كان العبد لاوكيا الاخر لانه اذا اخطأ
صار لاوكيا فاذا اخطأ الثاني اسئل منهم الى ادبها الثاني ثم هكذا بالتتابع
كسئل سئل الى المخرج الثاني ولهم المشيئة اسرقوه المشيئة لم تحصل ولو لم
يعمل بهذه الرواية يكون العبد سعي او كذا المتنول ام انها سبيته كان له فعله
روى روي هذه الرواية احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابن عمه عن عتبة
عن ابن عمه رحمه الله ويدعي ان مالك بن النضر عن ابن عمه رحمه الله اسرقوه الى ادبها
الى ادبها المعتدل الثاني انه حكم به فلا بد فان سئل ذلك فان يكون سعي او كذا
الحج واسئل مالك بن الحسن بن محبوب عن ابن رباب عن زرارة عن حماد بن عمار

١٥٣
 الى اللعن محارب واد احدى اليها ولم يمكن من اشرائه الا بقتله حازه يكون
 يكون دم يدر او لا يصح ذلك موقع النقص لانها قتله استنقاذ المال
 وقد روي فيما سلف في جماعة ان في دخل دار النقص او الزنا فدمه يدر
 ويؤخذ ذلك رواه الى حرمه الثمالي عن ابي جعفر الثمالي عن علي بن ابي حمزة عن رجل عن رجل عن امرأة
 حالي فوقع عليها فعمل في بطنها فوثبت عليه فقتله قال ذنب دم اللص يدر
 وكاتب دمه وله اعلى المقعد والماكون الشيخ رحمه الله ذكر في الزهراء الاخبار
 نارة معنفة وتارة متفرقة على قصرها فالحجاب في حرمه احد اليس
 المصنف اعترض فيها بحرمه في الاراد ولا يلزم بيان الدلالة ان التفتيح
 لا يخرج الشاهد لعله في موضع يرى المحقق العباد انهم بالمقتود بمصر عليه
 الثالث فلا يكون مضمون الرواية اختياره فيورداً حقيقاً للفتوى بالرواية
 قد يكون قاعدة الرواية من حرمه لبعده عن شبه الاصول فيورد الرواية بيان
 لعله الحكم الخامس قد يكون الفتوى من حرمه في الرواية لا من منظورها فلو
 اقتصر على اراد الفتوى لم يدر السامع ما في ثقلها فيورد الرواية لم يدر
 فتخرج الحكم والاسس هذه الوجوه مجمعة على قد يتوزد **وهذه** بطلت رجل
 امرأة فلما كان ليلة البناء عذبت المرأة الى صديقيها فادخلت الحقة فلما
 دخل الرجل بياض اهلها بالصدقي واقتتلا في البيت فقتل الزوج الصدقي
 وقامت المرأة فغزت الزوج فزعمت بقتله الصدقي قال ايضاً المرأة دم الصدقي

وصل الزوج ان كان الصدقي اراد قتل الزوج فقتله فقتله الى قتله فدمه
 يدر كقتل نفسه المرأة وان لم يكن قصد قتله فقتله الزوج عدواً ما قتل
 كذا الا من لا يلزم المرأة دينه ثم العلم بذلك باقرار المرأة او الحكم بذلك
 الصدقي والزوج مقتولان والحقة بالعدا **هذه** الصورة مذكورة على
 يدر العلم بحوان الحال عليها اما باقرار المرأة او بغير ذلك في الصدقي ما فيها
 وفي الصدقي فلما سبب بقتله فزعمت بالزوج ملى فزعمت في داره للمزنا
 ثم يقتل الزوج او لم يهرج بالقتل من الوجه فخطا هو في الزوج لا يدر
 مدمم الداخل مملوك واخذت الدية من المرأة لزوجها اما كنه الرجل ما في
 فاقبلت الحقة هذا المايل على الزهراء والدي اراه ان هذا الحكم اشره الى
 واتعد الفعل لا يحرم له رجل على انه حكمه فله ما وجب ذلك الحكم وان كان **الرا**
 فقتله فزعمت السبب المحقق لئلا يحدى والحقة هي الزهراء التي اقرت للزوج
وهذه من مملوكه في الحرم او احد الاشرار الحرم حجب في القعدة **وهذه**
 وحرم واخذت منه الدية كان عليه دينه فقتل وفيه لفتل لا يدر ما حكمه
 واشر الحرم والطلب منه التودد فقتل بالحصول فانه كان انما قتل في الحرم
 ثم التمايم الرضيق عليه في المظلم والمرتب ومنع في الطهارة وما بعد الى ان
 يخرج فتقام عليه الحدة وكذا الحكم في مثل هذا لا يدر عليهم العام القتل الزايد
 على الدية مكره ولو قتل في الحرم واشر الحرم ملى يتعاضد الثلث ام لا وهل

حكم في هذه الآية حكم الحرم في جميع ما ذكرنا من ثلث الرداء في التضييق عليه في
المطعم والمشرية **الحجاب** العامل في الاشهر الحرم فلهذا وردت في ثلث الرداء
كل من هو في هذه الاشهر وعلمه معنى الاحكام وعندى في كل الحرم
بوجه في كل الباشي بدليل ذلك والثلث الرائد لا ولما المتقول في
بال النفس وموال الشجره اورد ما التعليل وثلثه لا لانهما كونهما الحرم فصل
ذكره هو الرداء فالبينه والاما ايجابه مثل ذلك فتم في الحرم فانه لم اعط
مستغفبه ونحوه ورواه مطلقه عليه ولا نقول كل في احداث في كل الحرم
التي ضيق عليه في المطعم والمشرية بل نقول مع الماكمل والمشرية لا حكم ولا
سائر الحج معاه عليه الحد وادعى في الحرم اتم عليه الحد وادعى في الحرم
في ان هذا البرهان والما قوله وكذلك الحكم في من هذا الا انه عليهم السلام في ذكره شيان
وهو حسن **فرد** وخرجه للملا واخرجه من ماله فوضا فله الى ان برده الى منزله
او رجع من سفره فان لم يرجع الى المله ولا يعرف له خبر كان ضا فماله فيه فان وجد
قبيله كان على المله اخرج التود او سمع البعده انه يرى من قبله فانه لم يسمع يدعي
ان غيره قبله فطلب باقامه البعده على العامل او احضاره ليحكم به بالنسبة شرع
الاسلام فان بعد عليه ذلك كان عليه التود او الدية سلمها الى ولما اذ ارضوا
بها عنه وقد روى انه اذا ادعى انه يرى من قبله ولم يسمع منه البعده كان عليه الدية
دون التود وفيه اهل المحمد وتول ولا يعرف خبر كان ضا فماله يكون ضا فماله

او سمع البعده انه يرى من قبله كلف مكره في ثلث الرداء على السعي فان قبل يوم البعده
ان غيره قبله فماله قد ذكره ذلك فماله بعد ذلك على ان اقامه البعده كره اذ لم يسمع
قوله او احضاره ليحكم به بما خصه بعه الاسلام كلف بوجه له على ذلك الغير
حكم او دعوى لانه ليس بولي للمقول فادعاه عليه في جعل البعده في الحوائج
وقد روى انه اذا ادعى انه يرى من قبله ولم يسمع منه البعده كان عليه الدية دون
التود وفيه اهل المحمد بل كان معتمد بالرواه مجردة ام لا لان الرواه مخصصه
الحجاب انما لم ينفى الضمان لانه سبيل الملاف والمار وروى عن ابى المقدام نعم جعفر
بن محمد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق رجلا بالليل واخرجه من منزله فهو ضامن له
الا ان سمع البعده انه رده الى منزله وقد روى عبد الله بن ميمون عن ابى عبد الله
قال اذا ادعى الرجل اخاه عليه فماله فماله ضامن له في جميع البعده يكون ضاملا
مخالفه منضمه الى الاخراج سبيل الضمان بهذه الرواه ولا يبره ما كان في نفس الامر
معتقلا او ميتا واما اقامه البعده بالبراهة فقد يحصل بوجه احدها ان سمع منه اقرار
المقول بان المخرج لم يعله وقد ثبت بعد قبيل موده واما انها ان شهد على الاولياء برأه
فماله فانها ان سمع منه فماله فماله الى ماله بغير اقراره وتولية طلب احضار العامل كلام
حديثه اذا لم يسمع الضمان فان لم يحضر المخرج عليه بالحصل واما اقامه البعده لانه
ضامن الدية واما قوله اذا ادعى عليه على غيره لم يكن عليه تود فكلما حتى لا التود
لاست لا مع الضمان فماله فماله فماله اذا كان المدعيان في كل من ماله

١٤٩
 نزعها عن علي بن الرزق عن الطر وغيره ان الطر باضعاها الصل الى جوارها مساعدا
 بالتصدي الى فعل لا شركة في التلخيص فيصير لاصح الضرورة والما الى باب الدولة
 في الالف فتمت لا حصى بنا قولان احدهما في كماله لا بسبب الاطلاق الثاني
 على العاطلة لانه لم يتصد وهو اشبه بالذهب وما ذكره الشيخ رحمه الله في
 معنى مطالبه بل عليه ولو قيل هو بسبب الاطلاق فليس هو لكن لان قصد الفعل
 الواقع في الحق عليه ولا الى فعله فهو كمن في طائر افا صاحب انما الطير تصد
 الى الصلاح في بدن المريض فيقول الى السلف **رواه** واذا اعنف الرجل على امراته
 او المرأة على زوجها فتقبل احدهما صاحبه فان كانا متهمين الزنا الدية وان كانا
 لم يكن عليهما شيء ما عسى يزوج الزوج كونهما مومن وكل قاتل ما عدا او عظمي
 وفي احدهما التود وفي الآخر الدية سواء كان ما عزا او لم يكن **القول** المتفصل
 رواه يونس عن حماد بن عمار عن عبد الله بن عمر عن رجل اعنف على امراته او امراته
 اعنف على زوجها فصل احدهما الآخر فقال لا شيء عليه اذ كانا مومنين فالق
 رحمه الله في الهمد بن يونس عن عليهما شيء في التود ولا بد ليس على احد هاتين
 وعندي هذه الرواية صحيحة لانهما كالمسلمة فيكون التعويل على ما رواه الحلبي
 وسليمان بن صالح عن ابن عبد الله بن عمر عن رجل اعنف على امراته فزعم انها ما
 عنقه قال الدية كاملة ولا يتقبل الرجل وهذه مطابقة للاصول لا بد من مضمون الله
 لان الفعل سمي فاعنف على ضمان لا ما عنف ولا عزم العنف ان كانا مومنين

ج

سأله

هم وادعى ودره السمت منها ان الاخر قصد القتل اكمل ان قال بالقبض والزام
 القاتل التود **رواه** واذا اصل الضمير جلا مستبعد كان عمده وخطاه واحد فانه
 يحتمل انه عليه عليه الى ان يبلغ عشرة سنين او خمسة اشهر فما زاد لم يبلغ منه
 امضى منه وانتم عليه الحدود التامة كيف بدأ او يبلغ عنده اما بالاختلام
 او بالانبات او لم يبلغ خمس سنين **القول** قد سئل عن رجل اعنف
 على امراته او انقص من سوطه يبلغ عشرة اشهر او خمسة اشهر او الكفا ليعتد به عشرة سنين
 وتحويل في الاشياء على رواية السكوني عن ابن عبد الله بن عمر وفي العشر على رواية
 عدة اقتضت ترجيح الاحكام عليه يبلغ عشرة اشهر او خمسة اشهر فانه وان
 الرجل اطرح هذه الروايات المضعفة او سدد او العمل في الكهف بفتح
 الاجماع والاحاديث المطابقة لتعني الاكثر **رواه** فان احدث في العرق
 ماله احداثه لم يكن عليه شيء الذي احداثه الذي له احداثه اي شيء هو **القول**
 اما الطريق المنعقدة في شيء احدث فيه لا ضمان عليه اما المشرك المالك
 المرفوع فما احدث فيه باذن اربابه لم يكن عليه ضمان والطريق المسكون فاحشا
 البراءة واللاجبة العالمة التي لا تضمن المارة جارية فلا ضمان فيما سكت بها
 على اصح القولين وفي الضمان بالمعيار يجب تردد وارسل بالاجماع الا انه فانه لم
 يحالف فيه الا باثباته ونما ذكره الشكالي فان المتيقن رحمه الله لا يضمن وفي
 التعداد ركعت خلاف الاجماع ولا ارسل الرواية على الضمان اكمل الجواب

١٩٧
 المعمول برباها السكون ولا عمل على ما يتردد فان كان هناك غيره الرواية
 معنى الطالب ما زاد **اول** ويزيد في دار غيره نارا فاحرق ما فيها كالمضامين
 يحرق ما سلمه النار من النور والاثاث والامتنع من ذلك ثم يحرق على يده ذلك
 العمل وجوب العمل على قوله ان كان قوله فكيف يقول كان ضامنا
 لما سلمه النار من النور وان كان قوله فبم يحرق العمل **الاول** مثل قوله
 لاحد او لا يلزم قوله ثم يحرق بغيره كذا العمل ان يكون ضمان النور شيئا غير ذلك
 وقد روي السكون في جعفر غراسه غير على عم انه قضى في رجل اقبل سارقا فاحرقها
 في داره فاحرق ما حرق منها من مال نومه في الدار وما فيها لم يحرق قال ابي اسامه
 قصد هذه الرواية ضعيف فلا يمكن الحكم بظاهر او الوجه انه ان قصد المالك النور
 ولم يكن طريق الى النار وجب في النور القصص وفي المال الضمان واما الدار
 فيلزم فيه التلف من النار وارشى بعض من طورها وارشى النار والاحكام مع سلامة
 النور العمل لكن ان اعتاد ذلك قصد التلف ورواى الامام عليه السلام
 لم يستبعد **اول** ومن طمطمع ببيط فليأخذ البراءة غير ذلك والافواه
 لم اخذ من غير كونها بائنا عاقلان ثم اخذ البراءة اما ما يتبع في غير او ما لا يتبع
 والتساؤل لا يصح فيها البراءة **الاول** البراءة التي ياخذها بالانوار ان عده العلاج
 وهو من لم يحصل العذر ان فيه البراءة منه على خلاف الاصل لكن في هذه الرواية
 الخاصة فانه لا يفتى في العلاج واذا اسعز البسيط والطبيب لا يفتى في العلاج

يوجب في العلاج مع الضرورة البراءة فان صحح الابرار دفعا للضرورة
 الخاصة وقد روي ذلك السكون في جعفر **اول** قال قال ابي الموشى في تطيب
 او تبيط فليأخذ البراءة ثم يولد والافواه ضامره وانما عدل الى الاولى لانه هو
 الطالب على عدد التلف فلما شيع الابرار قبل الاستمرار كان الضرورة
 تنصرف الى ما يتولى الطالب بعد وقوع ما رواه ولا يستبعد الابرار في المريض
 فانه يكون فعلا ما ذكرنا فيه والخير عليه اذا اذن في الجناية سقط ضمانها فكيف
 اذن في الجراح المأذون في فعله **اول** وروى ابي الموشى عليه السلام في حقه قطع
 حشوة عظام ثم قال انما روي ولم يستمر على عاده في عمل من الرواية وكان في هذا
 الكتاب عند الوقوف في المسئلة بحله روى **الاول** هذه رواية الضمان بغير ابرام
 من اشتهر غير النوف في السكون وقد عرفت ان الاكثر يطرأ من ما يتردد السكون
 غير ان الاصل يستحقون على انما طمطمع ببيط فليأخذ البراءة وكان عليهم على ذلك
 الاصل لا على هذه الرواية فاحذر الشيخ رحمه الله ان يركب على ان هذا ابي جعفر وروى ان
 كان الاصل في الاعلى في هذه الرواية فاحذر الشيخ رحمه الله ان يركب على ان هذا ابي جعفر وروى ان
 ما ذكر في السؤال وهو ان يكون موثق في العمل بها وحسب ضبطها بالنقل او ان يشهد
 المسند ليعرف من هو في نفسه او غيره وقد روي في الوجه **اول** في الموشى
 عدا في جارية ركبته جارية فخشاها جارية اخرى فقصت المكره فخرجت الاكره
 معنى ان فيها نصي على النسخة والنسخة النفس ان كان مضطرا للتأخر فلا ضمان

159

النفوس والاعمال

١٧١
 اذا قلعت الانسان حيلة فلا دية للزانية لان في الاسماء الدية فلا تلحق بها دية
 اما اذا قلعت من دية فانها اجبانه لا بد لها من ارش وقد ذكرنا في الشرح ان
 ثلث الدية ولست اعلم محروما من ثلث الدية في الماشقين فيها محكوم فان دية ثلثها ابو
 في نهاية الى ان ثلث الدية الاصلية وهذا المذهب قوز ورويه اخبار كثيرة معتدة
 اقول نحن لا ندر في دية غرائم منها ولا الاخبار التي اشار اليها ابن وجد ولا الكثرة
 من ان حصلها ونحو مطالبه بدعواه والوجه الارش بعدم الدليل على المهور وال
 طريق العلم بالنسب الزائدة قد ثبت ان الف منتم الدية على غيرة ثمانية وعشرة
 سن في مخرج النكاح عشرة في مخرج ستة عشر من مع الضواحك فان اودع
 ذلك موزع الرأه فان كان ينفقها بالاراس او بعد ان يفر من ان كان
 زوي كذا كان الى داخل النكاح من الاول الى خارجه **وليس** وفي الارش
 ربع دية النسي الصحيح واذا خربت النسي فلم ينفق فكنها او سودت او قصرت
 معها ثلث دية سقوطها وهذا المزمع منه ان يكون جبانة واحدة في كل واحد اعظم
 من جبايتين وذلك ان اذ خربت النسي سقطت كان فيها دية فاذا خربت فلم ينفق
 كنها اسودت كان ثلث الدية ثم لو خربت بعد ذلك فقلها كان فيها ربع ديتها سقط
 والخاص بنصف الدية **الحجاب** ما ذكره في الريح في طلع السوداء برأه ان يقال
 غرائم كبر غدرت واني منصور قال حدثني عثمان بن غاي عبد الله بن عباس
 واني كبر فليان ودرت واقفي نهي اقول ضيعت وعا فيها رواه احمد بن محمد

غرائم محبوب ثم عبد الله بن عباس بن عبد الله بن عباس قال اذا خربت النسي سقط
 بها ستة فان وقعت الزم الضارب خمسة درهم وان لم يقع واسودت
 انهم ثلث الدية وهذه الاجتهاد في سائر الخلاف وعليه على الاكثر في الماشقين
 ثلث ديتها فعلى هذا التقدير لا ينفق على العمل والمأكل من رزق الزوج
 بحسن الدية هنا مكان حصول الاسماع بها وهي سوداء بخلاف ما اذا سقطت
 دية واحدة فانه نزل الاتماع بها دية واحدة **وليس** وفي غريب في سقط
 اشطر بها فان ثبت لم يكن فيها قصاص وكانها الارش سقطت فيها نصف دية
 بذلك ان لو كان ملكا ويبيع بحسب دية الحر منه كم عدة الاطوار وان كانت
 من ملك المدة هل يمكن ان يثبت او يكون عت وقوله وفي غريب امرأة
 مستقيمة الحيف على طهرها فان وقع حيفها فانه ينظر بها سنة فان وقع طهرها الى
 والا احلقت وغرم صار بها ثلث الدية فادامت فيها من السنة لم يكن حكم
 اذا ارجع طهرها لم تذكر الشرح ما يكون الحكم في نسي العبي اذا لم ينفق ثم
 يترجم للعبي على عموم غير نسي سقطت ام تعسر او فانه لا مال اذا ثبت كان
 فيها الارش وهو ما تنص عليه لو كان ملكا ليس به اقل لا موات العبد فيه
 وقوله في الطلث ثلث الدية على الزانية للرجل ام دية المرأة لانه قد علم ان الزانية
 نسي الرجل لم يبلغ ثلث الدية **الحجاب** فيسقط ما جرت العادة حاشا
 او ليس للشرع فيه مقدار فان ثبت وان كان فيها دية النسي من الاصل في قول

دوى كل في السهول عن العز
 عن ابيه عن جعفر بن محمد بن
 سني اسود اول ثلث ديتها

1

واستدل صاحب الفرقه وانصارهم فاذن المولى عليه هذا اول انه موضع غرض فلا يخرج منه
 التماس لان التماس سواء في معتزله بخلاف الاغلب لما درج عليه من التماس
 انه قال الحسن في عظم قصاص **الرجل** ومثل انما متطوع اليد وارادوا التماسه
 التودد ان كان يده قطع فحمايه جناحه كمن يده او قطع فاحدها مثل انما
 بعد ان يرد على اوله ان يده اليد فان كانت يده قطع فخر حمايه ولم يحددها
 فانه وليس علم شيء وهل الاعتبار راجع اليه ام لا يحتملها فان كان الاعتبار
 في حقل الرصين في هذا الشرط انه انزول قبل هذه المسئله وفي قطع اصابعه فانه
 رجل فاطا كنه فاراد التماسه فقاطع الكف فلتقطع يده فاصله ويرد عليه يده
 الاصابع **الرجل** الاصابع وان يكون يده قطع فحمايه جناحه كمن يده او قطع فاحدها
 كما ذكره الزهراء لا يجد الاحتياج وهي اراده الحسن من محبوب غير تمام كما لم يحكم
 غير سوده من كليب غير اني عبد الله نعم وذكر عن ابن عبد الله نعم انه قال انما وجدنا في كتاب
 علي بن ابي طالب انه لم يات في اني مثله اعني لم يتعرض لها النص ولا المصنف
 نقل متن الرد له لا نحو الردوع والماله المسئله الاخرى فمد له من زيادة عمالي
 والحي من الحريش عمالي جعفر الثاني قال انقطع فاطم الكف اصابعه اعطه يده
 الاصابع فالشيخ رحمه الله عمل في ذلك فظاهر النقل المستفيض من الاصحاب ولان
 انما مفروضة في صارب ضرب جلا فسطح اصابعه وجاء اخر فاطا كنه ذلك
 لا يحمل التوصل لانها على صورة واحدة **والرجل** وفي كبر عظم من عضو حسن يده ذلك

١٧٤
 العنق وهو العظم الذي اذا ارتفع كان في ثلث دية العضو الذي في ذنبا
 على غير غنة فدية اربعة اجناس دية رضة وهذا العلم منه العظم اذا ارتفع ففصل كانه
 دية اكثر منه اذا اكسر ولم يصلح **الحجاب** لانه البري اعظم كانه من الكسر لان الرض هو الذي في
 اعنق فلا يعد ان يكون دية مع حرة اعظم فدية الكسر وان لم يحل يحصل به الكسار السابعة
 وتبعه البري عدل ان اثنى المثلين فكم هي الشجان وتبعها المساجون ولم يشتر والى
 المشد **وليس** فان فك عظم من عضو فتعطل به العضو فدية ثلث دية العضو فان جبر
 فصلح والنام فدية اربعة اجناس دية فك من نقل عظام للاعضاء فانها مثل ما في
 نقل عظام الكسار في دية العضو وهذا العلم منه اذا فك عظم فخر وجعل كانه دية اكثر
 منه اذا افرد واحتاج الى ان ينقل لانه لو كان دية عضوا دية دية فك عظم من حرق
 كانه دية ثلثه ونحوه ديارا وسرقة اربط وجنبان واذا اخره فاحتاج الى نقل
 العظم فدية كانه دية دون ذلك **الحجاب** النقل لا يلزم منه تعطيل العضو والتعطيل
 اشبه بالشلل لعدم الاستماع بالعضو فاذا ابرأ فقد كان معصيا لعدم الاستماع فيكون
 الضمان في متابعه ما تلاخذه ولا كذلك على العظم لانه لا يحصل به تعطيل ولا فوات
 العضو **وليس** الجنين اول ما يكون نظمة وفيه عشرون دينار ان لم يصير علة وفيه اربعون
 دينار او فاضل في ذلك كانه بالمراد بوجهه وفيه منها على ذلك من الاعضاء والايام
 التي هي النظرة والعلم ام غيره فك في الذنوب من اربعة وعشرون **الحجاب**
 الذي سئل انه لم يرد الايام بل يرد احواله ونسب الشدة قال لا لا عبد الله فان

خرجت من النظرة قطرة دم قال القطرة عشرة الدن فيها اثنان وعشرون دينار
 وفي القطرة اربعة وعشرون دينار او في الثلث سبعة وعشرون دينار او في الاربع
 وعشرون دينار او في الخمس ثلثون دينار او ما زاد على النصف من ذلك حتى يصير
 علة فاذا احصا علة فقدرها اربعون دينار او قال له ابراهيم فان العاقر ما فيها ثلثه وربع
 فخرج في اثنى واربعين دينار العشرة اربعة عشر اربعين اربعة قال انما هو **المصنوع**
 وكما زادت زيد حتى يبلغ السهم قلت فان رايت في المصنوع شبه العدة غلبت
 قال فيه اربعة دنانير فان زاد فرد اربعة اربع حتى يتم الثمانية وهذا النذر وهو **المصنوع**
 للثاقرين في رسم في كتابه لا يعلم اصله بان قسم العاقر على الايام وزعم ان في النظرة
 والعلة عشرين يوما هي العلة والمصنوع عشرين يوما فكيف تالم ينطق به دالة ولا اشار
 في دعواه الى مسنده وقد نقل غير علة اهل السنة عم ان في كل حال من هذه الحال التي
 بعدا اربعين يوما **وليس** واذا اقبلت المرأة وهي حامل يتم واث الولد فبطرها ولم
 يعلم اذ لم يولد ان في حكم مهادتها كالمه وفي ذلك ما ينصف فيه الرجل ونصف المرأة
 لم لا يجزئ ذلك بشق جوف المرأة فانه حال ضرورة ولو ترك ذلك لم يسعمل الزرع او نحو
 من المشكل ثم العادة فاضية الحمل المذكر والما اثنى فالحكم بالنصف من كل واحد حسب
 المعلوم من اغلب العوايد ثم لم يفسر علة في الاثنى فانه المتيقن ثم اذا اخذ نصف
 دية الرجل والمرأة احتياطا فمن الحان ان يكون الحمل ذكرى او اكثر فلم لا يحاط
الحجاب فاذا ذكره من الاحتمالات كلها على كل الشئ وهو امر متأكد لا احتمال له عند

ويلزم علم هذا ان تنصي بها الدين لان الامام ياخذ اعداءه بالولاء والدين مقدم
 على الولاء وما ذكرناه اولاً او لى **قوله** واما انك حيوانا لغيره فالاصح عليه الذكاة
 كان عليه قسمة يوم التذكية مثل التذكية مثل التذكية والتذكية عليه الذكاة لانه
 رجاءه والى فاسد على من المسلم والعرب الاخر يجوز استعماله اذا ذكى ووقع امره
 لا يجوز الصلوة فيه من جلود السباع كلها مثل النمر والذئب والذئب والذئب فذا
 الموضع ذكاة النمر في الاول على الاصح عليه الذكاة **الجواب** يريد قوله لا يصح عليه الذكاة
 المبيح للكل كانه يتول فرأى انك حيوانا لا يحل لك الذبابة لانه قبيح والذكاة مبيح
 الشئ ومحال شئ في اي عام وان ذكاه كان حاداً والذكاة اصل الذكاة مبيح الشئ
 مشتهراً وتسمي الطهارة ذكاة وفيه كل ما سئل ذكاه قال لا يصح عليه الذكاة لانه لا يكون
 ذكاة مائة اى يحل له الذكاة فيقال ان الشئ لا يبرأ طهارة حمله لا ان كل لحمه الذكاة
 بل لا يحصل طهارته ونحو استعماله الا بالذكاة فيكون معنى قوله لا يصح عليه الذكاة اى
 لا يطهره الذكاة فاذا اتى به لم يكن له قيمة بعد الملاءمة من هذا السوء بغيره فيلزم
 الحلت لذلك الحيوان فتمت حيا والرجوع عند ان السباع يصح عليها الذكاة فيكون
 مستندنا الارشاد الى القيمة **قوله** والقول في جراح البهائم ويطع اعضاها بحسب
 ما سأل ان كان الحيوان ما يتحكم فيه ارشاداً من فمته صهي ومجيباً وان كان مما لا
 يتحكم في جراحه كونه حكم اطلاق نفسه العامة في هذا القسم وهل مراده ان لا يملك
 اذا كان له فم مثلاً وجرحه ان لا يملك عليه قسمة او يكون مراده انه اذا كان لحماً لم يملك

عليه واذا كان لذي فاعلمه كافر اطلاقاً منه لكن ان كان اراد هذا القول
 الاخر لم يملك القسمة حمله اذ قصده ان يمين ما يكون في الجراح والاعضاء فان
 لم يكن فيه الارشاد لشره انما كان القسمة واحداً **الجواب** مراده ان لا يملك
 اصلاً الاضمان فوجرح احد كرهه كالايمان في اطلاق نفسه وهذا القسم وان لم يحل ذكاته
 محذور ان يوضع عليه لفظ الاضمان على ما سئل لانه يدخل حكمه حكمه **قوله**
 وقضى امر المؤمنين على الامام في بيعه فربا اربعة من عقل احد من هذه فخطب اليه فخرج منها
 فاعاد من تركها عالم اياه كيف يتخرج منه القسمة ولو قيل ان الذكاة كان سبب
 اعتدائه كان اقرب فكيف قال لانه خط **الجواب** هذه رواية محمد بن قيس بن علي
 قال انصى على الامام ان يبرأ من الذكاة ما جاز ان اوشى خطه فذهب جرحه خطه فان
 هذه الرواية هي محكية زائدة ولا عموم في الواقع فلعلمه على الامام عرفه بالاصح
 حكمه ذكاة مثل ان يملكه ويملكه فيمنع طهارة الاحتياط به او غيره ذلك في الوجوه
 للضمان اما ان يطرد الحكم من طهارة الواقع فلا ثم انما بعد ذكاة كونه على اليقين
 لاصح المحقق في سأل ان ياخذ اعداءه كونه وان
 يغير ذلك عند لقياءه ان شاء الله لم يملك
 المرحب **قوله** عشر من البهائم
 على ما هو راجح والله اعلم بالصواب

ان على الشركاء المسلمين ان يبيعوا
 الروع من محله لانه حوط وضيقه
 الباعون ص





بسم الله الرحمن الرحيم بركاته

اقول بعد حمد الله علما اكرضاه بفرصته والهيافه بحجة العلم واهله والصلوة على رسله
الهادين الى الحق فله بعد ذمته نواحيص البر واصله في محجب الى سائر الشرائع
براسته وسيله وحقيق بزاوية وسداد عقده وان ذلك يقع منه في موعده وحل في غلله
وهي سائر عسى **الاول** في شرح باب الاول في الهاء فانه ذكر انه مع شرحها ولم
ينضبط له الا **الثاني** في **الف** في ازالة التي تستلزمات وكيف ادعى علم الهدي
والمعدود رحمة الله ان ذلك هو من بيننا ولا نصير **الثاني** في التلخيص في عيسى
ام لا **الثاني** في التلخيص في عيسى ام لا **الثاني** في التلخيص في عيسى
في عمل النجاسة وشهد بل برقع في الحديث ام لا وانما في مورد من مسائله فيجب
عنها ومثيرون الى الدلالة على وجهه في شأن **الاول** في التلخيص في عيسى
كلام الشيخ رحمه الله **قال** باب ثمانية في الطهارة وكيفية برهانها في
مع صفات الاصناف ثمانية مشقة التي يطلب بها مائة شيخ او مائة شيخ
الحسنه قدشال في غير الشئ بما هو فيقال منه ما يستدعيه فيكون هو معال مورد والكيفية
التي سال بها في الرضف فكله قال في حال في جوابه في ثمانية في الطهارة وكيفية
مرتفعها ومنها في روضه وكونه برهان في صفات المصنف لا في التلخيص
عند رتب الطهارة بل على رتب في رتبها وبقا قبل لم لم يحل الطهارة بها كما جعل

باب في رتبها في رتبها
ان يكون من رتبها في رتبها
اي اصنافه في رتبها
ص